709.

٤١٥
ض إ

الضوء المنير على المصباح في النحو، تأليف
الاسفرايبيني، محمد بن محمد ـ ٦٨٤هـ. كتب في
القرن الثاني عشر الهجري تقديراً.

٧٠ ق ١٧ س ١٨×١٣,٥ سم

نسخة حسنة، بأولها نقص، خطها تعليق مقروء،
طبع.

٦٥٩٠ الظاهرية (النحو) ٥٨٢: الأعلام ٧: ٢٥٩

١ـ النحو، اللغة العربية أـ المؤلف بـ تاريخ
النسخ جـ ـ مختصر المفتاح في شرح المصباح
دـ مختصر شرح الاسفرايبيني على المصباح.

ظ١٢٠-٨-٢-٢٩ ق ١٢٢٥٠-١

مكتبة جامعة الملك سعود "قسم المخطوطات"

الرقم: ٦٥٩٠ – ف ٣٠ – ١٣

العنوان: الضوء المنير على المصباح في النحو

المؤلف: الإسفراييني، محمد بن محمد ٦٨٤ هـ

تاريخ النسخ: القرن الثاني عشر الهجري تقديراً

اسم الناسخ: —

عدد الأوراق: ٧١ ق

ملاحظات: بأوله نقص

مما لحدث عنه في قولك السكوت حسن فاذًا لا فرق بينه وبين متى في ان
كل واحد منهما في معنى ما لحدث عنه فاعلم ان تعريف الاسم بجواز الحديث
عنه مما لا ينفك عن ضعف ولم يعرى عن فساد فان صحة الحديث عنه ليست
من الفصول المقومة للاسم ولا من لوازمه حيث لا يلزم من انتفائها انتفاء
الاسم فان قلت احدهما اعني صحة الحديث عنه او كونه في معنى ما لحدث
عنه من لوازمه لامتناع تحققه بدون احدهما قلنا التعريف باحد
الشيئين ايضا غير مناسب لما فيه من النكارة المنافية للتعريف على
ان للقائل ان يقول الحكم على الاسماء اللازمة للظرفية بانها في معنى الوقت
او المكان مطلقا مما يستشفه الضعف من وراء الاعتراض فان الا
سماء اللازمة للظرفية ليست في معنى الوقت والمكان مطلقا بل في معناهما
مع اعتبار وقوع الفعل فيهما والوقت والمكان اذا تقيدا بهذا القيد
مما لا يصح الحديث عنه لامتناع كون الشيء مخبرا عنه مع كونه محلا للفعل
والا يلزم كونه مرفوعا ومنصوبا معًا في حالة واحدة فظهر انها ليست
في معنى ما لحدث عنه فان قلت اذا كانت في معنى الوقت والمكان المقيدين
بالقيد المذكور فقد اشتملت معناهما على معنى مطلق الوقت والمكان
فيصح ان يقال انها في معناهما قلنا فعلى هذا يلزم ان يكون عامة الافعال
اسما لكونها مشتملة على معنى المصدر والمصدر مما لحدث عنه كزيد والعلم والجهل

مكتبة جامعة الملك سعود "قسم المخطوطات"
الرقم: ٦٥٩٠ ف ٣٠ / ١٣
العنوان: الضوء المنير على المصباح في النحو
المؤلف: الاسفرايني، محمد بن محمد ٦٨٤ هـ
تاريخ النسخ: القرن الثاني عشر الهجري تقديرا
اسم الناسخ: —
عدد الأوراق: ٧١ ق
ملاحظات: باوله نقص

إيراد هذه الامثلة ايذان منه بان الاسم ينقسم الى عين وهو الدال على معنى
يقوم بذاته كزيد وعمرو والى معنى وهو ما لا يقوم بذاته سواء كان معناه
وجوديا كالعلم او عدميا كالجهل **فعل** وعلامات اللفظية دخول الالف واللام
انما اختص دخولهما بالاسم لانهما يفيدان التعريف على ما سيجيء والتعريف
ممتنع الا في الاسم لان الافعال والحروف انما تدل على معان لا يتصور فيها
التعريف واما قول الشاعر ويستخرج اليربوع من نافقائه ومن جحره با
لشيحة اليتقصع فمما لا يعتد به لقلته وندرته والذي شجعه على ادخا
لهما على يتقصع وهو حال فعل مضارع انه رآهما في الصفات بمعنى الذي
نحو الضارب غلامه زيد فاستعملهما على هذا المعنى **فعل** وحرف الجر انما اختص
دخول حرف الجر بالاسم لان حرف الجر انما يدخل على الكلام لتجر الافعال التي لا
تتعدى بنفسها الى الاسماء نحو مررت بزيد واخذت المال منه وغير
ذلك فامتنع دخولهما الا على الاسماء بعد مجيء فعل لفظا او تقديرا والجار
وانما عملت الجر لانها لما لم يتصور دخولها الا على الاسم عملت الحركة التي
لا تكون الا في الاسم وهي الجر لا يقال ان الجر قد يدخل الفعل لو قوعه مضافا
اليه لاسماء الزمان نحو قولك يوم يقوم زيد فيقوم فعل في محل الجر
وان اردت صورة الجر فهو ايضا مما يدخله نحو قوله تعالى لم يكن الذين
كفروا الا انا نقول ان الاعراب له اعتبارات ثلاثة ان يظهر صورة وتقديرا

نحو مررت بزيد وان يظهر تقديرا ولا يظهر صورة الحركة لامتناع حرف الاعراب
عنه نحو مررت بالقاضي وان يظهر محلا لا صورة ولا تقديرا اي كان في محل
لو كان فيه غيره من المعربات لظهرت تلك الحركة كقوله مررت بمن هو
فيه فاذا تقرر هذا فنقول الجر المستفاد من العامل ممتنع في الفعل على الوجهين
الاولين دون الثالث والعبرة في الاعراب بالاولين دون الثالث
الا يرى انهم حكموا على مثل من وما والذي وغيرها بانه مبني مع كونه البتة
مرفوع المحل او منصوبه او مجروره فلم يعتدوا بالحركة المحلية فكذلك
في الفعل لم يعتدوا بالحركة المحلية **فعل** والتنوين انما اختص لحوق التنوين
بالاسم لانه انما يدخل الكلمة اما فرقا بين المنصرف وغير المنصرف نحو زيد ورجل
واحمد وذلك لا يتصور الا في الاسم اذ الصرف ومنعه لا يكونان الا في الاسم
وان فرقا بين المعرفة والنكرة في نحو صه فانك اذا قلت صه بغير التنوين
فمعناه افعل السكوت واذا نونت كان المعنى سكوتا ما وذلك لا يتصور
ايضا الا في الاسم واما عوضا عن المضاف اليه في نحو اذ كان الاصل اذ كان كذا وكذا
حينئذ والاضافة لا يتصور الا في الاسم فقد عرفت ان التنوين الداخل
لاجل هذه المعاني وهي لا يتصور الا في الاسم واما التنوين اللاحق قافية
الشعر بدلا عن حرف الاطلاق في نحو قول جرير اقلي اللوم عاذل والعتابن
فقولي ان اصبت لقد اصابن فان الاصل عتابا واصابا فحذفت حرف

مشتبه الاعلام لماع للخفقتن
اقشع وجهها كالبدر لما
تحرق شوقها نفسي واننا

الاطلاق وتاء التنوين منابه والتنوين الغالى الذى يلحق القافية

المقيدة فى قول رؤبة وقاتم الاعماق خاوى المخترقن ساكنا ثم لحقه التنوين المخترق

فلا اختصاص لهما بالاسم وعوقلهم التنوين يختص بالاسم ارادوا الثلاثة

الاول دون الاخرين فصل والفعل ما دخله قد والسين وسوف اعلم

ان للفعل حداً وعلامات نحدة ما ذكر جار الله العلامة رحمه الله وغيره

وهو ما دل على اقتران حدث بزمان واما العلامات فمنها دخول قد

وانما اختص دخول قد بالفعل لانه وضع لتقريب الماضى من الحال نحو

قد قامت الصلوة او لتقليل الفعل فى المستقبل نحو ان الكذوب قد يصدق

فيمتنع دخول قد الا على الماضى او المضارع ومنها دخول السين وسوف

وانما اختص دخولهما بالفعل لانهما وضعا للاستقبال والاستقبال

ممتنع الا فى الفعل فدخولهما ايضا ممتنع الا فى الفعل نحو ستخرج وسوف

تخرج وفى سوف زيادة تنفيس وتاخير ومنها دخول الجوازم نحو لم

تخرج ولما يضرب وانما اختص دخولها بالفعل لاختصاص الجزم بالفعل

على ما يجى من بعد ومنها اتصال الضماير البارزة المرفوعة نحو

اكرمت واكرما واكرموا واحترزنا بالبارزة عن المستكنة فانها لا تختص

بالافعال بل تستكن فى الصفات نحو زيد ضارب اى ضارب هو كما

تقول زيد ضرب واما البارزة فلا تتصل الا بالفعل ولم يتعرض المصنف

رحمه الله عليه لذكر البارزة ولعله اراد بالاتصال فى قوله واتصل به

الضمير المرفوع العرفى اللغوى دون النحوى وح لا يتناول هذا الا الضمير البارز

الا يرى انك اذا قلت ضربت وضربنا صح ان يقال قد اتصل بهذا الفعل

شئ بخلاف ما اذا قلت زيد ضرب فانه يمتنع ان يقال ان الفعل قد اتصل به

شئ الا بالاصطلاح النحوى لان الحس يشهد بانه ما اتصل به شئ واما

المرفوعة فقد احترزنا بها عن المجرورة والمنصوبة فان المجرورة

لا تتصل بالفعل اصلا وانما تتصل بالاسم والحرف نحو غلامك ومررت بك

واما المنصوبة فقد تتصل بالحرف نحو انني وانك وكذا اخواته وبالاسم

ايضا عند الشيخ عبد القاهر رحمه الله عليه فانك اذا قلت الضاربك والضاربه

فالضمير هٰهنا ضمير منصوب عنده على ما يجى بعد لا يقال ان اسماء

الافعال قد اتصل بها الضمير المرفوع البارز نحو هاتوا مثلا وهو علامة

الفعل والحال ان اسماء الافعال ليست بالافعال حقيقة لانا نقول لا نسلم

ان ما اتصل بها من الحروف ضماير مسندة هى اليها بل هى حروف لا محل

لها من الاعراب كالكاف فى اياك وهاك ورايتك والتاء فى انت

وانما اسنادها الى الضماير المستكنة فيها ابدا لانها لو كانت الضماير البارزة

عليها لوجب ان يكون اسناد جميع هذه الاسماء اليها كما فى الافعال

فاذا كانوا يقولون يا هؤلاء هلم ويا قوم صه ونحوهما ولا شك

أن اسنادهما الى ما سكن فيهما كذلك هاتي امسندة الى ضمير مستكن و
انما الحق الواو ايذانا بان المستكن فيه ضمير الجمع لا الواحد فهو كنحو الواو
في اكلوني البراغيث وفي قوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا على احد اللغات
وبلات الثلاث ومنها لحوق تاء التانيث الساكنة احترزنا بالساكنة
عن المتحركة فانها تختص بالاسم نحو مسلمة وقائمة واما الساكنة فلا تكون
الا في الفعل نحو نصرت ونعمت وبئست وانما اختص المتحركة بالاسم و
الساكنة بالفعل لثقل الفعل وخفة الاسم للتعادل بينهما فصل وله
ثلاثة امثلة المفتوح الآخر ويسمى الماضي والماضي هو الدال على اقتران
حدث بزمان قبل زمانك وهو مبني على الفتح وسبب بنائه وهو
انه فعل والاصل في الافعال البناء لان المعاني الموجبة للاعراب
اعني الفاعلية والمفعولية والاضافة مفقودة فيها فبالحري ان يبنى
ولا يعرب واما سبب بنائه على الحركة والاصل في البناء السكون
فهو ان له ادنى مشابهة بالاسم وهو وقوعه موقعه في مررت برجل
نام كما تقول مررت برجل قائم ففضل بالحركة على فعل الامر الذي
لا يشابه الاسم بوجه من الوجوه والحاصل ان المضارع لما شابه
الاسم مضارعة تامة من غير وجه اعرب والماضي لما كانت مضارعته
غير تامة لم يعرب ولكن عدل عن اصل البناء الذي هو السكون

الى الحركة

الى الحركة الامر لما لم يضارعه بوجه ما ترك على اصل البناء، وانما اختيرت الفتحة
من بين الحركات لخفتها وثقل الفعل فهو ابدا مفتوح الا ان يعرض ما
يوجب سكونه او ضمه واما السكون فعند الاعلال نحو دعا ورمى
والاصل دعو ورمي وقد ثبت في اصول التصريف ان الواو والياء اذا
تحركتا وانفتح ما قبلهما قلبتا الفا والالف لا تقبل الحركة وكذا
عند لحوق بعض الضماير نحو ضربت وضربنا وضربن وانما اسكن عند لحوق
هذه الضماير فرارا عن توالي اربع حركات فيما هو في حكم كلمة واحدة اعني
الفعل والفاعل اذ الفاعل كالجزء من الفعل على ما يجيء، واما الضم فمع واو
الضمير نحو ضربوا لان الواو اذا كانت مدة فما قبلها مضموم ابدا فصل
والثاني ما يتعاقب على اوله الزوايد الاربع وانما اعتقبت هذه الزوايد
على اول المضارع لانه لما وجبت المخالفة بين الماضي والمضارع وكان الفعل
اما صادرا عن المتكلم وحده او عنه مع غيره او عن المخاطب او عن الغايب
عن الحاضر طلبوا حروفا تدل على المضارعة وعلى هذه المعاني جريا على سنتهم في طلب
الايجاز فوجدوا اولى الحروف بالزيادة حروف المد واللين لكثرة دورها
في الكلام اذ الكلمة لا تخلو عنها او عن بعضها اعني الحركات فعمدوا الى الالف
فحركوها ليتأتى الابتداء بها واختصوها بالمتكلم لموافقتها له في انا ولانها
في الاصل اخف فآثروا المتكلم بالاخف ثم عمدوا الى الواو فوجدوا زيادتها

اولا تفضي الى الاستبشاع لان الواو ربما يقع واوا فلو زيدت لجاء واوات
اخرى ثم دخلت الواو العاطفة لادتي الى اجتماع الامثال وكان يشبه نباح الكلب
فعوضوا عنها التاء لانها كثيرا ما تبدل منها نحو تراث وتجاه والاصل
وجاه ووراث وجعلوها للخطاب والتانيث لكونها علما للمخاطب و
التانيث في الماضي ولم يمكن الفرق هنا باسكانها في احد الموضعين لوقوعها
اولا بخلاف الماضي ولم يمكن ضمها ايضا لالتباس الفعل المبني للفاعل بالفعل
المبني للمفعول ولا كسرها ايضا لان ذلك يلتبس بلغة من يكسر حرف
المضارعة فيقول تعلم بالكسر ثم عمدوا الى الياء فلم يجدوا مانعا يمنع عن
زيادتها اولا فزادوها وعينت للغايب اعني غير المتكلم والمخاطب
ثم طلبوا للمتكلم مع غيره حرفا تزاد في اول الفعل فوجدوا اليق الحروف
بذلك الموضع النون لانها علم للمتكلمين في الماضي ولانها اقرب الحروف شبها
من حروف المد واللين لكونها غنة في الخيشوم كما انها مدة في الحلق
فان قلت فلم اختصوا صيغة المضارع بالحاق الزيادة دون الماضي
قلنا لان الماضي الصيغة الذي يدل عليها بعد الصيغة المجردة والزمان
والحاضر والمستقبل بعد الزمان الماضي فجعل الصيغة السابقة للزمان
السابق واللاحقة للاحق قوله وسمي المضارع انما سمي مضارعا لانه
يضارع الاسم اي يشابهه وذلك من جهة اللفظ والمعنى والاستعمال

اما اللفظ

اما اللفظ فلموازنته اسم الفاعل في حركاته وسكناته وحروفه نحو ضارب و
يضرب ومدحرج ويدحرج واما المعنى فمن وجوه احدها انه شايع فيتخصص اعني
انه صالح للزمان الحاضر والمستقبل فيختص باحدهما بدخول اللام او السين
او سوف كما ان اسم الجنس شايع في امته ثم يختص بواحد بعينه
بدخول لام العهد وثانيها انه بذلك قد شابه الاسم في كونه صالحا
للفاعلية والمفعولية والاضافة واختصاصه بواحد منها عند دخول
احد العوامل وثالثها انه بالشيوع قد اشبه الاسماء المشتركة كالعين
ونحوه ورابعها مبادرة الفهم في كل واحد منهما اعني في اسم الفاعل والفعل
المضارع الى الحال عند الاطلاق نحو زيد مصل وزيد يصلي واما الاستعمال
فمن وجهين احدهما وقوعه موقعه نحو زيد قايم وزيد يقوم والثاني دخول
لام الابتداء على كل واحد منهما نحو ان زيدا لقايم وان زيدا ليقوم فلما اشبه
هذا النوع من الفعل الاسم من هذه الوجوه سمي مضارعا واعرب بوجوه
اعراب الاسم وعوض الجزم مكان الجر على ما سنبينه في موضعه ان شاء
الله تعالى قوله واذا دخلت عليه لام الابتداء تخلص للحال لان اللام في قولك
ان زيدا ليفعل مخلصة للحال فان قلت اذا كانت اللام للحال فكيف
جامعت حرف الاستقبال في قوله تعالى ولسوف اخرج حيا وفي قوله تعالى
ولسوف يعطيك ربك فترضى قلنا ان اللام يفيد التوكيد والحال وفي الاية

تبين قد تجرد بمعنى التوكيد ونظيره حرف التعريف في الله فانه يفيد التعريف
مع انه عوض من همزة اله ثم تجرد في النداء للتعويض مضمحلا عنه
معنى التعريف فلذا اجيز نداؤه ولم يجمع بين حرف التعريف وحرف النداء ممتنع
ولهذا قطع همزته نحو يا الله **قوله** والثالث الموقوف الآخر ويسمى الامر
اعلم ان صيغة الامر لما كانت تؤخذ من المستقبل لمناسبة بين صيغتهما
الا انه تحذف الزوائد بعد ذلك ان كان ثانيه ساكنا تجتلب همزة الوصل
ضرورة امتناع الابتداء بالساكن وان كان متحركا تركته على حاله فتقول
من تضرب اضرب ومن تعد عد ولهذا معنى قوله مشتقا على طريقة افعل اي
يشتق من مضارعه كاشتقاق افعل من تفعل واما قولهم من تكرم اكرم
بقطع الهمزة فلان الاصل في تكرم تؤكرم بالهمزة لكون ماضيه على اكرم
تجافوا بالامر على الاصل تفاديا بذلك عن الالتباس بين الامر من المجرد الثلاثي
وبينه من المزيد فيه وانما حذفوا الهمزة من المضارع فرارا اجتماع الهمزتين
في فعل المتكلم نحو اؤكرم وقد حذفوا من الكل اجراء للباب على وتيرة الا
طراد ثم اعلم ان الامر موقوف عند البصريين اي مبني على السكون لان
الاصل في الافعال البناء على ما تحققت الاشارة اليه والاصل في البناء السكون
واما اعرب منها ما اعرب وبني على الحركة ما بني لحصول المشابهة بينه وبين
الاسماء ولا مشابهة بين فعل الامر والاسم بوجه من الوجوه فبالحركة

ان يكون باقيا على اصل البناء والكوفيون على انه معرب مجزوم لان الاصل في
افعل لتفعل كقولهم في امر الغائب ليفعل وعلى ذلك قراءة النبي عليه السلام
فلتفرحوا فحذفوا اللام جريا على سننهم في طلب التخفيف فيما يكثر استعماله ثم
حذفوا حرف المضارعة تفاديا بذلك من وقوع اللبس بينه وبين المضارع فبقي الفاء
ساكنا فاجتلبت همزة الوصل ابتداء بها واحتج البصريون بان علة
وجود الاعراب في الفعل المضارع وجود حرف المضارعة فما دام حرف
المضارعة ثابتا كانت العلة ثابتة سليمة من المعارضة فكان حكمها
ثابتا ولهذا كان في قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا وامثاله معربا لوجود حرف
المضارعة وحرف المضارعة محذوف في محل النزاع فكانت علة الاعراب
منتفية فيكون الاعراب منتفيا وهو المطلوب **قوله** والحرف ما جاء لمعنى
ليس بمعنى اسم ولا فعل الحرف ما دل على معنى في غيره وذلك لان الحروف
فواصل وروابط تتلاقى بها المعاني الاسمية والفعلية ولا تعقل مفهوماتها
على الانفراد الا يرى ان معنى في مثلا لا يتحصل على الانفراد حتى يتوسط بين الكلمتين
وعلى هذا ساير الحروف لا يقال ان في تدل على الاشتمال وعلى يدل على الاستعلاء
والى يدل على الانتهاء وهذه كلها معان لا يحتاج في تصورها الى غيرها لانا نقول
ان هذه الحروف قد تدل على المعاني المذكورة بنحو ما ذكرت ولكن عند اجبارها
الى الاسماء والافعال ولا تدل عليها دلالة الاستقلال اذ لا يصح ان يقال في واقع

كما يقال للاشتمال وا ربّ وعلى هذا سائر الحروف فهذا معنى قوله والحرف اداة

بينهما لا يكون حرفيًا ولا يمدّنا عنه قوله واذ قد عرفت ان كلاً من هذه الا

قسام الثلاثة تسمّى كلمة فاعلم انه اذا ائتلف منها اسمان او اسم وفعل وافادا

سُمّيا كلامًا وجملةً اعلم ان الكلام انما يُطلق على ما يحسن السكوت عليه

وذلك لا يتأتى الا بعد الاسناد وهو في عرفهم عبارة عن ضم احدى الكلمتين

الى الاخرى على وجه الافادة التامة اى على وجه يحسن السكوت عليه والاسناد

لا ينعقد بين الفعلين ضرورة امتناع قيام الفعل بالفعل ولا بين حرفين

ولا بين حرف واسم وحرف وفعل لما عرفت ان دلالة الحرف ليست بد

لالة الاستقلال وانما هي عند انضمامها الى الاسم او الفعل فالاسناد الصحيح اما

ينعقد بين اسم وفعل لان الاسم هو الدال على الذات والشخص والفعل

هو الدال على المعنى والنسبة والاسناد ينعقد بينهما لا محالة وكذا ينعقد

بين الاسمين بشرط ان يكون في احدهما معنى الفعل لان الاسناد لا

يتصور بدون المعنى النسبي وهذا معنى قولهم ان الجملة لا بد ان يكون فعلا او في معنى

فعل وقد نصّوا على ان زيدا اخوك في تاويل هو اخيك وغلامك في تاويل

مملوكك فمن هذا عرفت ان الكلام يفتقر الى ثلاث شرائط احدها

التاليف تحقيقا او تقديرا نحو زيد قائم واقوم والثانية كون ذلك التاليف

من اسمين ومن اسم وفعل والثالثة كون ذلك التاليف على وجه

الاسناد

الاسناد لا على وجه التعداد والاضافة او التقييد اعني التوصيف وغير ذلك نحو غلام زيد

وغلام زيد او الرجل الزاهد فقوله اذا ائتلف اشارة الى الشريطة الاولى وقد

احترز به عن افراد الكلم وقوله اسمان او اسم وفعل اشارة الى الشريطة الثا

نية وقد احترز به عن الاقسام الاربعة المشار اليها فقال وافادا اشارة الى

الشريطة الثالثة وقد احترز به عن التعداد والاضافة والتوصيف ونحوها ثم اعلم

ان الجملة تطلق على ما يطلق عليه الكلام بالترادف بين النحويين قوله والجمل اربع

قد عرفت ان الكلام والجملة لا يتأتى بدون الاسناد فيفتقر الى المسند والمسند اليه

اما ان لم يعرض لهما ما يسلبهما صلاحية السكوت عليهما ويحوجهما الى جملة اخرى

او قد يعرض لهما ذلك والثاني هو الجملة الشرطية نحو ان يأتني زيد اكرمه والاول اما

ان لا يكون المسند مؤخرا عن المسند اليه لا لفظا ولا تقديرا او كان مؤخرا عنه

اما لفظا واما تقديرا والثاني هو الجملة الاسمية نحو زيد قائم زيد والاول اما ان يكون

المسند ظرفا او ما جرى مجراه او لا والثاني هو الجملة الفعلية نحو ضرب زيد واقائم

الزيدان وهيهات الامر وغير ذلك الاول هو الجملة الظرفية نحو في الدار زيد واما

عندك بكر فان قلت قولهم عندي مال جملة اسمية لان ارتفاع مال على الابتداء

والظرف المقدم موضوع المحل على الخبرية فكيف عدّها ظرفية قلنا الجواب عن هذا

مبني على مقدمة وهي ان الظرف المستقر اعني المسند مسند الفعل لا يجوز ان

لا يعتمد على احد الاشياء الستة التي هي المبتدأ والموصوف والموصول وذو الحال

وحرف الاستفهام وحرف النفي قبله او اعتمد واكتا بعمل في الاسم الواقع بعده
عمل كل فعل في فاعله وفاقا لان الظرف هٰهنا لنيابته عن الفعل يعمل عمله
لا سيما وقد اعتضد بالاعتماد وذلك نحو قولك زيد في داره عمرو وجاءني
الذي في الدار اخوه ومررت برجل معه كتاب ولقيت زيدا وعليه جبة
وزيد في الدار اخوك وما فيها ابوك واما الاول وهو الظرف الذي لم يعتمد
على شيء فالاسم الواقع بعده لا يخ من ان يكون حدثا او غير حدث والثاني
لا يعمل في المتأخر بعده عند اصحابنا بل ارتفاعه بالابتداء والظرف المقدم محل
لضميره وهو ما تضمنه من الضمير مرفوع المحل بالخبرية نحو عندي مال فارتفاع
مال بالابتداء عندهم وفي الظرف المقدم ضمير هو موقعه واقع خبرا وعند
الكوفيين ارتفاع الاسم بعده بالفاعلية مثله اذا اعتمد فانهم لا يشترطون
لعمله الاعتماد هذا كما لا يشترطونه لاعمال اسمي الفاعل والمفعول ووافقهم
الاخفش هنا في المسئلتين اعني في اعمال الظرف واعمال الصفات من غير
اعتماد هذا اذا كان الاسم الواقع بعد الظرف غير حدث فان كان حدثا
فارتفاعه بالفاعلية عند سيبويه وان لم يعتمد الظرف وذلك قولهم يوم
الجمعة الخروج وامامك الوقوف ومنه قوله تعالى ومن اياته انك ترى الارض
لان التقدير ومن اياته رؤيتك وقوله تعالى ومن اياته ان تقوم السماء
اذ التقدير ومن اياته قيام السماء وعند الخليل لا فرق بين الحدث وغيره في

في اشتراط الاعتماد فارتفاع هذه الاسماء عنده بالابتداء وهو الاقرب الى
القياس فاذا لخص هذا فنقول قولهم عندي مال جملة ظرفية عند الكوفيين
والاخفش وعند البصريين جملة اسمية الا ان الخبر اعني الظرف مع ما تضمنه
من ضمير المبتدا جملة عندهم لكونه مئاولا بالفعل نحو استقر وحصل دون
اسم الفاعل بدليل وقوعه صلة للموصول نحو الذي في الدار زيد والصلة لا تكون
الا جملة وعلى كلا المذهبين فالاستشهاد به للجملة الظرفية صحيح لان المجموع او
الجزء التاجملة ظرفية بالشركة فقط وكل منها تقوم مقام مفرد فتكتسي اعرابه محلا والعلم
ان الجمل كثيرا ما تقوم مقام المفرد فتعرب في محلها اعراب المفرد القائمة هي
مقامه وهو المعني من قوله فتكتسي اعرابه محلا وذلك بحكم الاستقراء في ستة مواضع
احدها خبر المبتدا وذلك نحو زيد ذهب اخوه وزيد اخوه ذاهب وبكر ان
تعطه يشكرك وخالد في الدار فقولنا في الدار جملة عندنا بنا السد مسد المشتق
على ما ذكرناه آنفا وعند الكوفيين مفرد لان التقدير فيه اسم الفاعل وانه
مع الضمير ليس بجملة على ما سنبين ذلك في موضعه وثانيها الخبر في باب ان نحو
ان زيدا ذهب ابوه وبلغني ان عمرا قد ذهب اخوه وكان عمروا غلامه اسد
وجاءني زيد لكن عمروا لم يجئ وليت زيدا ان تاته اكرمك ولعل زيدا في الدار وثالثها
الخبر في باب كان واخواتها كان زيد قام ابوه او ابوه قائم او ان تعطه يشكرك
او امسى بكر فهذه الجملة منصوبة المحل على الخبرية ورابعها المفعول الثاني

حسبت نحو زيدا قام اخوه جرى قياس ما تقدم وحكم هذه الثلاثة حكم خبر المبتدا، وحكمها
صفة النكرة نحو مررت برجل يحسبني كرمه او ابوه كريم او ان تره ابيك حسنه
او في حسبه شرف والجملة لا تقع صفة الا للنكرة لوجوب التطابق بين الصفة والمو
صوف تعريفا وتنكيرا والجملة نكرة لكونها خبرا شايعا كالفعل فموصوفها لا يكون
الا نكرة وسادسها الحال واعلم اولا ان الحال لاستغناء صاحبها عنها وثبوتها له
في حال دون حال ومجيئها فضلة ابدا لم تتحد بصاحبها ذلك الاتحاد
فاقتضت الحال لذلك ان يؤكد وثيقة الاشتباك بينهما بمزيد ربط
وذلك عند كونها جملة وعند كونها مفردا فلدلالة الاعراب لفظا على تبعيته
وتعلق هناك معنوي لم يفتقر الى تكلف تعلق آخر ثم ان للحال اصلا
واسلوبا وتطفلا في الاستعمال لحوقا اما الاصل فلو ان يكون صفة مشتعلة
دالة على الحدوث والتجدد اللهم الا في الحال المؤكدة نحو ابوك عطوفا ولا يتخرج فيها
عن ذلك الا شاذا وبل واما النهج في الاستعمال فهو ان تستعمل مثبتا لفظا بدون
حرف النفي فلا يكاد يقال جاء زيد لا راكبا اللهم الا في الكلام لفظ العامية وكلام بعض
المولدين بل غير راكب ثم ان الجملة الواقعة موقع الحال حيث سبقت مسلوكا
هذا الاصل والنهج جرت مجرى المفرد في استغنائها عن رابط يجمع بينها و
بين صاحبها بخلاف ما اذا انحرفت عن هذا الطريق فانها تحتاج حينئذ ما يدل
على الربط بينها وبين صاحبها تحقيقا اذا فهمت فنقول اما الجملة الاسمية

فحقها ان تصدر بما يدل على الربط وهي الواو الموضوعة لافادة معنى الجمع لكونها منحرفة
عما هو اصل الحال اعني التجدد والانتقال لكون الجملة الاسمية في الامر العام مفيدة
لمعنى الثبات والدوام نحو جاءني زيد وعلامة راجل وقد تحذف في الندرة نحو كلمته
فوه الى في ورجع عوده على بدئه ونحو قول الشاعر ولولا جنان الليل ما آب
عامر الى جعفر سرباله لم يمزق وعلى هذا اذا كانت منفية نحو لقيت زيدا وما له الم
بل الواو ههنا لانحرافها عن اصل الحال وعن نهجها في الاستعمال جميعا اوجب اللهم الا ان
يكون الحال مؤكدة نحو هو الحق لا شبهة فيه وقوله تعالى الم ذلك الكتاب لا ريب فيه
على احد الوجوه فههنا لا يسوغ الواو لكون الحال تامة التعلق بصاحبها بل جرت
مجراه في المعنى فتخلل الفاصل ههنا كتخلله بين العصا ولحائها واما الفعلية فلا
يخلو فعلها من ان يكون مضارعا او ماضيا اذ الامر لا يتاتى وقوعه بهذا الموقع
لكونه طلبا غير ثابت بنفسه فضلا ان يكون ثابتا لغيره فان كان مضارعا فلا يخلو من
ان يكون مثبتا او منفيا فان كان مثبتا فهو وارد على اصل الحال ونهجه فلا يجوز الواو نحو
جاءني الامير ينفذ الخاطب بين يديه وان كان منفيا فقد جاز فيه الامران لوروده
على اصل الحال دون نهجه في الاستعمال فلا يجب الواو نحو جاءني زيد لا يركب او ولا يركب وان كان
ماضيا فكذلك يسوغ الامران لانحرافه عن نهجها اذ لا بد فيه من قد ظاهرة او مقدرة مثبتا وكذلك

من حرف الشرط اذا كان منفيا نحو جاءني زيد قد ركب او وقد ركب وقوله تعالى او جاءوكم حصرت صدورهم وقل ...

قوله كنت أسعى في امر كذا ما كان يعني الساعي او مما كان يعني الحي واما الثانية فما تطرق فيه الامر

ان يكون عاملا في ضمير صاحب الحال المستكن فيه اسم مظهر بعده اما الاول فبغير واو والثانية لارتباطها في ذلك

المورد بل هي مورد عنه بنفسها على ما سبق الى الاشارة وذلك نحو جاءني زيد ثم قرنس واما الثالث فيقع فيه

الواو وتركه نحو جاءني زيد على كتفه سيف او وعلى كتفه سيف وذلك لما ينجاذبها من شبهي الجملتين الاسمية

والفعلية لفظا ومعنى واما الشرطية فلا يكاد يقع بتمامها موقع الحال فلا يقال جاءني زيد ان يسأل يعط

على الحال بل لو اريد ذلك يجعل الجملة الشرطية خبرا عن ضمير ما اريد عنه الحال نحو جاءني زيد وهو ان

يسأل يعط فيكون الواقع موقع الحال هو الجملة الاسمية دون الشرطية ولعل التفرقة ان جملة

الشرطية لتصدرها بالحرف المقتضي لصدر الكلام لا يكاد يرتبط بشيء قبلها الا ان يكون هناك فضل قوة

مزيد اقتضاء لذلك كما في الخبر والصفة فان المخبر عنه لعدم استغنائه عن خبره يطلب ان يرتبط معه ما وقع بعده

ادنى تشابه لذلك وكذا الموصوف لما بينه وبين الصفة من التشاكل والاتحاد المعنوي حتى انهما قد جعلا

شيئا واحدا في بعض المواضع بخلاف الحال فانها تنقطع عن صاحبها جدا ولذلك تراها قد فصلت فلم يستوعبوا وقوعها حالا

الا بعد ان اوردوها في معرض الاسمية التي ليست بتلك المثابة نعم قد ادخلوا المصدرة بحرف الشرط موقع الحال

ولكن بعدما اخرجوها من حقيقة الشرط وذلك الجملة لم تخل من ان يعطف عليها ما يناقضها او لم يعطف عليها والاول

ترك الواو مستمر فيه نحو اتيتك ان تأتني وان لم تأتني اذ لا يخفى ان النقيضين من الشرطين في مثل هذا الموضع لا يبقيان على

ام لم تنذرهم لا يؤمنون وسواء عليهم استغفرت لهم ام لم تستغفر لهم واما الثاني فلا بد فيه من الواو نحو

اتيتك وان لم تأتني واكرمك وان اهنتني ولو ترك الواو لالتبس بالشرط حقيقة

وقد ذكر الجرجاني في مسائل العشرين بان الواو فيهما للعطف دون الحال و

المعطوف عليه محذوف والتقدير ان اتيتني وان لم تأتني وان اهنتني

وان لم تهنّي محتجا بان ان للمستقبل والمستقبل لا يقع حالا والجواب عنه

ظاهر فان الجملة المصدرة بان لم تجعل حالا الا بعدما انسلخ عنها معنى

الشرط واذا كان كذلك لم يبق لان دلالة على الاستقبال واذا جاز وقوع

الشرطيين المتناقضين حالا لخلعهما معنى الشرطية فليجز في الواحد ايضا ان

قوله ان المستقبل لا يقع موقع الحال ممنوع اذ يصح وقوع المستقبل موقع الحال

على ضرب من التأويل ومنه مسئلة الكتاب وهي مررت برجل معه صقر

صائدا به غدا اي مقدرا الصيد به غدا كما في قوله تعالى لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله

آمنين محلقين رؤسكم ومقصرين اي مقدرين التحليق والتقصير فوضح

ان المستقبل لا يمتنع وقوعه حالا في الجملة فهذه هي المواضع الستة التي ذكرها

المصنف رح ان الجملة فيها تقع موقع المفرد وورد في الشافية اولى كالمستثنية

عن هذه منها المفعول الثالث في باب اعلمت نحو اعلمت زيدا عمرا ابوه

او ابوه ... او ان تأتيه يكرمك او عنده مال ومنها خبر لا التي لنفي الجنس لا رجل

ظرف حسنه ومنها خبر ما ولا المشبهتين بليس نحو ما زيد او لا رجل ابوه قائم

على قياس ما تقدم وتجمع هذه المواضع الستة قولنا ان الجملة انما تقع موقع
المفرد اذا كانت خبر المبتدا قبل دخول العوامل اللفظية او بعده او
صفة للنكرة او حالا وقد يظن ان منها الجمل المضاف اليها اسماء الزمان
والمكان نحو يوم يقوم زيد واذ الخليفة عبد الملك وليس بصواب لان المراد
بالجملة في مثل هذه المواضع هي الجملة الحقيقية التي لا تكون في معنى المفرد بل واقعة
موقعه والجمل المضاف اليها اسماء الزمان او المكان جمل في اللفظ دون المعنى
لان الجملة الحقيقية لا تقع مضافا اليها ولهذا قالوا ان المضاف اليه في مثل هذا الموضع
هو المصدر حقيقة دون الجمل فصل فيكون فيها ضمير عائد الى الاسم الاول والسبب
في اشتراط الضمير في هذه المواضع لفظا او تقديرا ظاهر اذ لانه لولا ذلك لكانت الجملة
منقطعة التعلق عما قبلها بالكلية فلا تصلح خبرا او وصفا او حالا له فان
قلت هذا ينتقض بالجملة الخالية عن الضمير نحو اتيتك والجيش قادم وبالجملة
الواقعة خبرا عن ضمير الشان والقصة نحو قوله تع قل هو الله احد قلنا كلامنا
في الجملة الواقعة موقع المفرد وما ذكرتم من الجملتين غير واقعة موقع المفرد فلا يرد
علينا اما الاول فلان الحال المجردة عن ضمير صاحبها لا يكون الا جملة والحال المفرد
لا يتجرد عن ضمير ذي الحال لا تقول جاني زيد راكبا عمرو مثلا فالجملة الحالية عن
الضمير غير واقعة موقع المفرد اصلا واما الثانية فلان ضمير الشان لا يخبر عنه
بالمفرد البتة فالجملة الواقعة خبرا له لا يكون واقعة موقع المفرد فالحاصل

انا قد حكمنا ان الجملة الواقعة موقع المفرد انما هي الواقعة موقع المفرد في هذه المواضع
فلا يلزم من هذا ان كل ما هو الواقع في هذه المواضع هي الواقعة موقع المفرد ثم السبب
في جواز اخلاء الجملة الحالية عن الضمير جريها مجرى الظرف لانعقاد الشبه بينه وبينها
الا ترى انك اذا قلت اتيتك والجيش قادم كان المعنى اتيتك بهذا الوقت
والظرف لا يفتقر الى ضمير عائد منه الى ما تقدمه فكذا ما جرى مجراه واما الجملة الواقعة خبرا
عن ضمير الشان فانما جاز اخلاؤها عن الضمير بل واجب لانها عبارة عما كني عنه بالضمير
وبيان له فهي هو في المعنى تجري مجرى قولك زيد ابوك في كون الخبر هو المبتدا
فلا يفتقر الى ما يصل بينهما فصل ويشير في ذلك وعند بيان هذه الاشيا الستة
لا بالتفصيل ووقوع الجمل هناك اذ ليس في الكتاب منه عين ولا اثر وهذا الذي
من عذري في بسط الكلام في هذا الموضع فقد نبهت ههنا رموز خلا عنها الاصل
المنتخب منه فصل الاعراب ان تختلف آخر الكلمة باختلاف العوامل انما سمي الاعراب
اعرابا لانه يبين المعاني ويوضحها من قولهم اعرب الرجل عن حجته اذا بينها الا ترى انك
اذا قلت ما احسن زيد لم يعرف انك متعجب انت من حسن زيد ام
ناف للاحسان عنه ام مستفهم عما هو الاحسن منه من الاوصاف والاعضاء
فاذا نصبت زيدا تبين ان المراد منه التعجب واذا رفعت ظهر ان المراد منه نفي الاحسان
عنه واذا جررت مع رفع احسن علم ان المراد منه الاستفهام وقيل انه ماخوذ من
عربت معدته اذا فسدت والهمزة للسلب لان الاعراب ازالة اللبس والفساد

وانما جعل الاعراب الاختلاف في اخر الكلمة دون اولها واوسطها لان الاعراب
علم احوال الكلم ولا يحسن المصير الى الحال الابعد الغرابة من الاصل فلهذا جعل الاعراب
اختلاف آخر الكلمة وانما قيد اختلاف آخر الكلمة باختلاف العوامل ولم يطلق احترازا
عن الاختلاف في آخر من ونحوه في قولك اخذت من زيد ومن ابنك ومن الرجل فان
مثل هذا الاختلاف لا يكون اعرابا لان الحرف لاحظ له في الاعراب وانما الحركة في
نون من لالتقاء الساكنين وما في لغته الف لا يظهر فيه الاعراب اعلم ان الاسم
المعرب غير التثنية والجمع على حده لا يخلو من ان يكون صحيح الاخر او معتله فالاول
تختلف لفظا بحركة في الاحوال الثلث نحو جاءني زيد ورايت زيدا ومررت بزيد
واما الثاني فلا يخلو من ان يكون اخره الفا او واوا او ياء فان كان الفا فحكمه
تقديري لامتناع الحركة على الالف وذلك نحو هذا عصا ورايت عصا ومررت بعصا
والفرق بينه وبين المبني ان اعرابه تقديري من حيث ان الحركة مقدرة في آخر
الكلمة ولولا ذلك لما انقلبت الواو والياء في عصا ورحى الفا واعراب المبني محلي
لا تقدير للحركة فيه وقد سبق الفرق فيما تقدم بين المحل والتقدير وان كان
ياء فان تحرك ما قبلها كالقاضي والعمي فاعرابه تقديري وكذا الجاره
لاستثقالهم الضمة والكسرة على الياء المتحرك ما قبلها اما الضمة فلكونها
اثقل الحركات واما الكسرة فلانه يفضي الى اجتماع ثلث كسرات اعني الياء
وكسرتها وكسرة ما قبلها واما انتصابه فلفظي لعدم ما يمنعه من الفتحة

وذلك نحو جاءني القاضي ومررت بالقاضي ورايت القاضي وان كان ما قبلها ساكنا
فهو جار مجرى الصحيح في تحمل الحركات الثلث نحو هذا ظبي ورايت ظبيا ومررت
بظبي وان كان آخر الاسم واوا فلا يكون ما قبلها الا ساكنا فهو جار مجرى الصحيح
نحو دلو ولم يقع في الاسماء المتمكنة ان يتطرف واو قبلها حركة وقلبهم واو
دلو وحقو في الجمع على افعل نحو ادل واحق مما يحققه واصل الاعراب
بالحركات اعلم ان الحركات هي التي جعلت دلائل الاعراب ولذلك لا يعدل عنها
بها الى الحروف الا عن ضرورة وذلك في ثلثة مواضع احدها الاسماء الستة
مضافة واعلم اولا انها اسماء محذوفات الاعجاز حالة الافراد فاصل اب ابو
كعصو بدليل ابوان فكان القياس ان تقلب الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
كما في عصا الا انهم حذفوه حذفا غير قياسي وقال الزجاج حذفوه فرقا بين المثبت
وغير المثبت والحذف بالمثبت اولى لما فيه من الثقل المعنوي وهو تضمنه الاضافة
ودلالته على المضاف اليه غير المذكور اما اذا اضيفت الى غير ياء المتكلم زال بعض
الثقل اذ الاضافة ازالت التضمن اذ المتضمن هو المضاف اليه وقد ظهر
فردوا ما حذف منها لاجل الثقل فاذا ردوا المحذوف فلم يبق لهم ان يجعلوا
اعرابها بالحركات بعد رد الواو ولاستثقالها عليها ولم يجعلوا الواو الفا في الا
حوال الثلث مع تحركها وانفتاح ما قبلها بل جعلوا اعرابها بالحروف فهذا
كما نحوه من اعراب التثنية والجمع على حده بالحروف على ما سيجي وهو هذه الستة

من الاحاد بالحروف ايقاعا للانس بها واستقامة للطباع الى قاعدة الاعراب بالحروف في التثنية والجمع لئلا يبقيا كالمستوحشين بلا نظير لهما في الاحاد وخصوا هذه الستة لانها مقتضية للاضافة فرع الافراد فضاهت التثنية في كونها فرع الواحد فقالوا جاءني ابوك ورايت اباه ومررت بابيه ولهم في ذلك طريقان احدهما انهم حذفوا حركة ما قبل الواو في الاحوال الثلث واتبعوا ما حركة الواو كما فعلوا في ابنم وامرئ ثم سكنت الواو في حال الرفع والجر تخفيفا فصار ابو وابي بعد الانقلاب في المجرور كما في ميزان لوقوعها ساكنة بعد كسرة وانقلبت الفا في حال النصب لتحركها وانفتاح ماقبلها فصار اباه والثاني انهم نقلوا حركة الواو في حال الرفع الى ماقبلها بعد حذف حركته وقلبوها الفا في حال النصب لما تقدم ونقلوا حركتها في حال الجر الى ماقبلها وقلبت ياء لما ذكرنا ففيها النقل حال الرفع والقلب حال النصب والقلب والنقل حال الجر وذكر جدي رح في تعليل اعراب هذه الاسماء وجها اخر وهو ان الواحد على النصف من المثنى والمفرد على النصف من المضاف وكذلك الحركات على النصف من الحروف لان الواو ضمة ومدة والالف فتحة ومدة وكذلك الالف والياء فلما جعل اعراب الواحد والمفرد بالحركة لزم اعراب المثنى والمضاف الزايدين عليه بشطر ما بالحروف الزوائد على الحركات بشطر واختصوا هذه الستة دون سائر المقتضيات

للاضافة المحذوفات الاواخر لانها لا ترد الى الاصل في التثنية اعني ابوان واخوان ولا يقال يدان الا فيمن يقول في الواحد يدى ومن العرب من يجعل اعراب هذه الاسماء مضافة بالحركة مثلها مفردة اذا كانت مضافة مذهب المفرد فيقول ابه وابه وابه واعلم ان هنوه ومنه لغتان هنو وهنان وكذلك حمو وحم وحمو وفوه وحم وفي الحديث من تعزى بعزاء الجاهلية فاعضوه بهن ابيه ومن ابيات الكتاب وقد بدا هنك من المئزر وفي كلامهم بتدن فانى حمها وجارها وفي الحديث الاحماء الموت وقولهم يصبح ظمآن وفي البحر فمه وفي فمي ها وهل ينطق من فيه واصل فم فوه تحذف الهاء حذفا غير قياسي كما حذف حرف العلة لمشابهتها في خفائها اياها ولم يكن في كلامهم اسم متمكن على حرفين ثانيهما واو فابدلت منها الميم لتقارب مخرجهما فلما اضيف رد الى اصله فان ابه مذهب اخواته ومنهم من يجعل هذه الاسماء مقصورة فيقول اباه في الاحوال الثلث كما يقال عصاه قال الشاعر ان اباها وابا اباها قد بلغا في المجد غايتاها وقول ابي حنيفة رح ولو ضربه باباقبيس وارد على هذا ثم ان هذه الاسماء متى اضيفت الى ياء المتكلم لم ترد حرف العلة اذ لو ردت لاشتبه الواحد بالجمع نحو ابي واخي ومالم يلزم ذلك في فم حيث لم يكن له جمع سلامة ردت في قيل في وقد جاء فمي كما جاء فمه واما ذو فانها لا تضاف الا الى اسماء الاجناس الظاهرة لانها وضعت لتجعل وصلة الى الوصف باسماء الاجناس على ما يجيء وهو ابا ذو ذوي ازو منها ذو وله

صافي خليل صاحبه

بشأن التثنية والجمع الصحيح وانما جعل اعرابهما بالحروف لانهما متفرعان على الواحد

والاعراب بالحروف فرع على الاعراب بالحركات فجعل الفرع للفرع كما جعل

الاصل للاصل وانما اختصت التثنية بالالف والجمع بالواو واشتركا في الياء لان الحروف

ثلثة فاختص واحد بهذا وواحد بذاك واشتركا في واحد ضرورة ووجه

اختصاص الالف بالتثنية والواو بالجمع هو ان التثنية اكثر في الاستعمال من الجمع السالم

لاختصاصه بالعقلاء الذكور بخلاف التثنية والالف اخف من الواو فاختص الاخف

بما هو الاكثر في الاستعمال والاثقل بما هو الاقل فيه وانما جعلا علامتي الرفع لان الواو

هي اخت الضمة فهي على الرفع ادل منها على غيره فجعل علامة للرفع في الجمع والالف

لما كانت بمنزلتها في التثنية حملت عليها فان قلت هلا جعلوا الالف في التثنية

علامة للنصب لكونها اخت الفتحة وحملوا الواو في الجمع عليها قلنا لما في ذلك من

وقوع الشركة بين الرفع والجر وهذا على خلاف ما يوجبه المناسبة اذ المناسبة

انما هي بين الجر والنصب دون الرفع فاشتراكهما في الحكم اولى ولما جعلا اعني الالف

والواو علامة الرفع في التثنية والجمع جعلوا الياء علامة الجر فيهما لكونها اخت الكسرة

وكسروا ما قبلها في الجمع وفتحوا في التثنية فرقا بينهما فالفتحة لخفتها اولى

بالتثنية لما مر فلم يبق للنصب علامة فيهما فحملوه على الجر دون الرفع من وجوه

احدها ان الجر لازم للاسماء من الرفع لانه لا يدخل الفعلين بخلاف الرفع فالحمل

عليه اولى لانهما في التثنية والجمع مخصوصين بالاسماء وثانيها ان الجر اخف من الرفع

فالحمل عليه اولى لكون الخفة مطلوبة وثالثها ان بين الجر والنصب من التآخي ما ليس بينه

وبين الرفع لاشتراكهما في ان كل واحد منهما فضلة يتم الكلام بدونه بخلاف

الرفع واشتراكهما في معنى المفعولية نحو جزت زيدا ومررت بزيد في الكناية

نحو مررت بك ورأيتك ورابعها ان النصب الى الجر اقرب منه الى الرفع

في المخرج فالحمل عليه اولى وذلك لان النصب من اقصى الحلق والجر من وسط الحنك

والرفع من الشفتين ثم انهم اختلفوا في هذه الحروف انها حروف الاعراب ام محل الاعراب

دلائل الاعراب ام نفس الاعراب والصحيح ما ذهب اليه سيبويه وهو انها حروف

الاعراب فالالف في زيدان بمنزلة الدال المرفوع من زيد والياء بمنزلة الدال

وفيه اختصاص الضمة بالفاعلية والياء في زيدين بمنزلة الدال المنصوب

في زيدا والمجرور من زيد واما النون فيهما فهي عوض من الحركة والتنوين

الثابتين في الواحد فان قلت اذا كان الالف في زيدان بمنزلة الدال المرفوع

من زيد فاي حاجة لهم الى زيادة النون بدلا من الحركة قلنا ليس

معنى قولنا الالف بمنزلة الدال المرفوع انه بمنزلة الدال المتحرك بحركة الضمة

بل معناه انه بمنزلة الدال وفيه اختصاص الضمة بالفاعلية فهو من الحروف

دليل على معنى اختصاص الحركة بحال دون حال فمست الحاجة الى زيادة النون

بدلا من لفظ الحركة ومعلوم ان الحركة تغاير الاعراب وانما فتحوا نون الجمع

وكسروا نون التثنية للفرق بينهما فان قلت اليست الفتحة قد حصلت

عنه باختلاف صيغتها قلت ان الصيغتين قد يتحدان في بعض الاسماء المعتلة
فلا يظهر الفرق فيه الا باختلاف حركة نونيهما نحو المذامَين والمعلّمين و
المصطفين ووجه اختصاص الكسرة بنون التثنية والفتحة بنون الجمع
هو ان الاصل في هذه النون ان تكون ساكنة لانها حرف مبني الا انها قد حركت
لالتقاء الساكنين والاصل في تحريك الساكن الكسرة لان حركة الساكن لا يكون
الا حركة بناء فاوثر لها ما هو ابعد الحركات من المعربات وهو الكسر اذ قد و
جدناها لا تدخل على نوعين من المعربات وهما الاسم الغير المنصرف والفعل
المضارع تخلا ايضا فاستوثرت نون التثنية بما هو الاصل لكونها
قبل الجمع ثم فتح نون الجمع فرقا بينهما ولم يضم لثقل الضمة ووجه آخر هو
ان نون التثنية انما وقعت بعد الالف او ياء مفتوح ما قبلها فلم يستثقل
فيها الكسرة واما نون الجمع فقد وقعت بعد واو مضموم ما قبلها او ياء مكسور
ما قبلها فاستثقلت الكسرة فيها لما اما لتوالي الاجناس واما للخروج من الضمة
الى الكسرة ففتحت تخفيفا والثالث كلا اذا اضيف الى مضمر جعل اعرابه
كاعراب المثنى لوجهين احدهما قول المتقدمين وهو ان كلا وان كان اسما
مفردا والفه منقلبة عن الواو او الياء على اختلاف فيه فكان القياس ان
يبقى في جميع احواله على الالف كعصاك وعصا زيد الا انه شبه بالى وعلى في
لزوم الاضافة لزومهما بدخلان عليه من الاسماء فقلبت الفه ياء مع
كلا

المضمر دون المظهر وقيل كلا اخويك في الاحوال الثلث وكلاهما في الرفع
اذ لاحظوا لا لِيه وعليه في الرفع فيحمل كلا عليهما ونقول في النصب والجر كليهما
كاليهما وعليهما وانما فعلوا ذلك في الى وعلى لانهم لما راوا الى وعلى يفتقران
الى ما يدخلان عليه ورأوا الضمير المجرور يحتاج الى ما يتصل به ولا يمكن ان
يكون مبتدأ به فلما دخلت الى وعلى على الضمير المجرور وكان الاول في افادة
محتاجا الى الثاني والثاني في وجوده الى الاول فامتزجا امتزاجا تاما فكان كاسم
واحد في ان احد الشيئين لا يستقل بدون الآخر فلما حصل بهذا الامتزاج نوع
المضمر دون المظهر لان المظهر مستقل بنفسه غير محتاج الى ما يتصل به احبوا
ان ينصبوا علامة يستدل بها على هذا الامتزاج فقلبوا الالف ياء لان
مثل هذه الياء لا يوجد اصلا في اواخر الكلم وانما يوجد كثيرا في اواسطها
كسيد وميت وذيل وطيب ونحو ذلك واذا لم يوجد الامتزاج في المظهر
لم تقلب فان قلت ان هذا الاتحاد يوجد مع جميع الحروف الداخلة على المضمر
قلنا نعم ولكن قد امكن ههنا نصب العلامة ففعلوا لان الميسور لا يسقط
بالمعسور الوجه الثاني ما ذكره المتأخرون ان كلا اسم مفرد اللفظ مثنى المعنى
فجعل حكمه عند الاضافة الى المضمر حكم المثنى وعند الاضافة الى المظهر حكم الكلم
المفرد المقصور توفيرا لحظ الاعتبارين حقهما وانما لم تنعكس القضية
لان المظهر هو الاصل والمفرد هو الاصل والمضمر فرع والمثنى فرع فجعل

الفرع مع الفرع والاصل مع الاصل وهذا معنى قوله واذا اضيف اما ظهر حكمه
حكم العصا لفظا اى كما ان لفظ العصا لا يتغير في الاحوال الثلث فكذلك كلا
ويقال ان قوله لفظا احتراز عن الخط اذ ليس حكمه حكم العصا خطا لان
العصا لا يكتب الا بالالف وكذا العجمة لان لغة العرب مقدمة عندهم على ما
ياخذونه من غيرهم وكذا الجمع والتركيب لتاخرهما عن الواحد والمفرد
واما الالف والنون المضارعتان لالفى التانيث فتفرعهما على الفى
التانيث من حيث مضارعتهما على ما نبينه عن قريب فثبت انه اجتمع
في الاسم سببان من الاسباب المذكورة او تكرر واحد منها منع الصرف واما
منع الصرف لمشابهته الفعل من وجهين من حيث ان الفعل فرع و
هذا الاسم قد دخله الفرعية من جهتين واما السبب الواحد فلا يمنع
الصرف الا اذا تكرر لان الاسم مع السبب الواحد متماثل بين الفرع
والاصل فلم يترجح السبب الواحد جانب الفرع لان الفها منقلبة عن
الواو قطعا وفي الف كلا اختلاف فمن جعلها من الواو يكتب بالالف ومن
جعلها من الياء كان القياس ان يكتبها بالياء وقيل انها في حال الرفع
تكتب بالالف وفي حال الجر والنصب يكتب بالياء لطريها بوقوع الياء في الكسر
ويستوي الجر والنصب في خمسة مواضع قد سبق الاشارة الى العلة
الموجبة لاستواء لفظ الجر والنصب في التثنية والجمع اما جمع المؤنث

بالالف والتاء فانما استويا فيه الجر والنصب اطرادا للفرع وهو المؤنث على وتيرة
الاصل وهو المذكر وان لم تقم فيه العلة التي اوجبت الحكم هناك وفي هذا نظائر
لا تحصى واما ما لا ينصرف فانما استويا فيه لانه لما منع الجر لشبهه الفعل على ما تبين
ذلك كان اولى الحركات بان تقوم مقام الكسرة الفتحة لما بينهما من التاخي ما
والتشاكل واما التثنية والجمع فبينهما فيجي من بعد انشاء الله تعالى ومن
قيام الحرف مقام الحركة النون في يفعلان اعلم ان النون في الافعال الخمسة
عوض من الحركة في يفعل وانما عوضوا عنها لانه لما وجب ان يكون هذه الافعال
معربة ولم يمكن ان تجعل اللام معتقب الاعراب لان هذه الضماير بعدها اوجبت
كونها على وجه واحد ولم يمكن ايضا ان تجعل الضماير حروف الاعراب لانها في الحقيقة
ليست من نفس الفعل لزم زيادة حرف تتوب مناب الحركة فوجدوا اولى
الحروف بذلك حروف المد واللين لكثرة دورها في كلامهم ولم يمكن زيادتها ههنا
لمكان الضماير فزادوا حرفا اشبهها بها وهو النون فاختصت بحال الرفع
لانه اول احوال الاعراب فلم يتنوها ثم حذفوها في حال الجزم حذف الحركة
فقيل هما يفعلان ولن يفعلا وكذلك اجروا في لم اكثر اجروا حروف المد واللين
في الفعل المعتل اللام مجرى هذه النون في ان حذفوها في حال الجزم وان كانت
من نفس الكلمة لانها اشبهت الحركات من حيث انها مركبة منها على قول
بعض النحويين والحركات ماخوذة منها على قول بعضهم وعلى كلا التقديرين فالمناسبة

حاصلة وايضا الحركات لا تقوم بها كما لا تقوم بانفسها فحذفت في الجزم حذف

الحركة فقيل لم يغزو ولم يرم ولم يخش واثبتت ساكنة في الرفع لاستثقالهم

الضمة عليها وحركوا الواو والياء في النصب كلن يغزو ولن يرمي وثبت الالف

في النصب ثباتها في الرفع لامتناعها من الحركة وهو الحكم اخر حروف المد واللين

في المتن غير مذكور في اكثر النسخ وفي بعضها مذكور فلهذا قد تركناه قوله والاسماء

على ضربين لما كان المعرب هو ما اختلف اخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا

كان المبني هو الذي يقابله وهو ما لا يختلف اخره باختلاف العوامل لا لفظا

ولا تقديرا فيكون حركة اخره او سكونه لا بعامل او جد ذلك بل هو مبني عليه

ثم المعرب على ضربين منصرف فما جعل التنوين علامة الاتم اي لان اولى الحروف

بالزيادة للعلامة حروف المد واللين ولم يمكن زيادتها في الواحد لالتباس الواقع

بين الواحد والتثنية والجمع فزادوا ما يناسبها وهو التنوين قوله وغير منصرف

وهو ما لا يدخل الجر مع التنوين اعلم ان احد مذهبي النحويين هو ان غير المنصرف لما

شابه الفعل وكان التنوين علامة التمكن ولم يكن في الفعل قصدوا ان يمنعوه

اياه لموجب الشبه ولم يكن الجر مقصودا بالمنع الا انه منع لكونه شريكا للتنوين في

اختصاصه بالاسم وقد حصل له ايضا انه قام مقام التنوين ومحاقيه في الاضافة

والدليل على ان الجر غير مقصود بالمنع الا انه منع بشفاعة التنوين انهم لما امنوا

لحاق التنوين بالاضافة ودخول اللام اعادوا الجر فلو كان من قصدهم منع الجر

على الزيادة لما اتوا به حيث امنوا الحاق التنوين ولهذا انزواء على الواو

حيث قالوا امنع الجر مع التنوين والمذهب الثاني هو ان الجر مقصود بالمنع على حدة

وذلك لان الجر ركن من اركان الاعراب وهو الاصل فيها لما شابه الفعل منع

التنوين الذي هو علم التمكن ومنع بعض وجوه الاعراب وهؤلاء انزووا

الواو عليه مع فقالوا امنع الجر والتنوين قوله وكان في موضع الجر مفتوحا هذا

من عبارة صاحب الكتاب وقد قيل انه تسامح منه في العبارة لان الفتح من

من القاب البناء وما لا ينصرف ليس بمبني فحقه ان يقال وكان في موضع

الجر منصوبا والصواب ان استعمال الفتح هنا تحقيق لان النصب ليس يدل

على الحركة فقط تدل عليها مقترنا بالدلالة على المفعولية فاذا قيل الاسم منصوب فمعناه

ان فيه فتحة دالة على معنى مخصوص من شانها ان تزول بزوال ذلك المعنى

ومعلوم ان الفتحة في دال احمد اذا قلت مررت باحمد لا يدل على ما يدل

عليه في رايت احمد وضربت زيدا فيصح اطلاق النصب عليه بل هي حركة قامت

مقام اختها ونابت عنها لعلة اوجبت ذلك فلما لم يكن فيها دلالة على المعنى

الذي لاجله سميت نصبا قيل وكان في موضع الجر مفتوحا ولو قيل منصوبا

لم يصح ذلك في الظاهر اذ لو عبر له ان يقال وكان في موضع الجر مفعولا قوله

سبع من الاسباب المانعة من الصرف اعلم انما منع الاسم من الصرف بهذه الاسباب لانه يشبه

من المصدر على ما سياتي من بعد وكل واحد من هذه التسعة ثان

لعدد

لاول وفرع على اصل اذ العلمية فرع الجنسية والتانيث فرع التذكير لجيبئه

في الاثر العام مجردا عن الزيادة والمونث مع الزيادة وزيتينه اذا مقدمة على ابنيته

وكذا وزن الفعل لان امثلة الاسماء مخالفة لامثلة الافعال فاذا وجد فيها

وزن الفعل كان ذلك فرعية وكذا الوصف لان معرفة حال الشي متاخرة

عن معرفة ذاته وكذا العدل لتاخره عن المعدول عنه وكذا العجمة لان لغة

العرب مقدمة عندهم على ما ياخذونه من غيرهم وكذا الجمع والتركيب لتاخرهما عن

الواحد والمفرد واما الالف والنون المضارعتان لالفي التانيث فيتفرعان

على الفي التانيث من حيث مضارعتهما على ما سنبينه عن قريب قوله متى اجتمع

في الاسم سببان من الاسباب المذكورة او تكرر واحد منها منع الصرف وانما منع

الصرف لمشابهته الفعل من وجهين من حيث ان الفعل فرع وهذا الاسم فقد

حصل الفرعية من جهتين واما السبب الواحد فلا يمنع الصرف الا اذا تكرر لان الاسم

مع السبب الواحد متمايل بين الفرع والاصل فلم يترجح السبب الواحد جانب

الفرع لجذبه الاصل لاصالته لان الاصل في الاسماء الكثرة فاذا اجتمع فيه اثنان

ترجح جانب الفرع على جانب الاصل فيمنع الصرف قوله وما وجد ذلك

فيه احد عشر اسما في حالة التنكير انما منع الصرف في هذه الامثلة حالة التنكير لاجتماع السببين فيها او احد مكرر وراء التنوين واما افعل صفة فللو

صفية والوزن الغالب لان افعل في الفعل اكثر منه في الاسم واما فعلان الذي

فعلى فللوصفية والالف والنون المضارعتين لالفي التانيث في حمراء وحمراء

ووجه المضارعة ان الالف والنون ههنا زائدتان زيدتا معا كما ان الالفين

كذلك فيه وان مونث ما فيه الالف والنون مخالف لمذكره كسكران وسكرى

كما ان مذكر ما فيه الف التانيث مخالف لمونثه كاحمر وحمراء وان تاء التانيث

لا يجتمع مع الالف والنون ههنا كما لا يجتمع مع الالفين فلا يقال سكرانة كما

لا يقال حمراءة هذا اذا كان فعلان فعلى اما اذا كان فعلان فعلانة فهو

منصرف نحو سعدان وسعدانة وعريان وعريانة لخروج الالف والنون عن

مضارعة الالفين من الوجهين الاخرين حيث كان مونثه من لفظه وحلته

التاء فان سمي به لم ينصرف لانه قد عرض له العلمية وجه من المضارعة وهو امتناع

التاء لان العلمية تمنع من الزيادة كما تمنع من الحذف واما المعدول نحو احاد

وموحد وثناء ومثنى وثلاث ومثلث ورباع ومربع الى عشار عند بعضهم

فللوصفية والعدل قال الله تعالى اولي اجنحة مثنى وثلاث ورباع لانها معدولة عن

اثنين اثنين وثلثة ثلثة واربعة اربعة لا يقال ان الوصفية غير موثرة

في المعدولة عنها بدليل صرفهم مررت بنسوة اربع ونحوه حيث كانت صفة

فبالحري ان لا تؤثر فيها لعدم افتراق الحال بين المعدول والمعدول عنها الا انا

نقول ان الاسمية قد غلبت على المعدول عنها نحو ثلثة رجال واربع نسوة فالوصف

بها شبه التوصيف بالاسماء الاجناس كما مر من التاويل ولا اعتداد بهذه الوصفية

حيث كانت عارضة واما المعدولة فلا تستعمل الا وصفا فكانت الوصفية
لازمة لها فتؤثر الا انك لا تقول ثلث رجال وانما تقول رجال ثلث فان
قلت ما عدل عنه ثلث لا يستعمل الا وصفا اذ لا يقال ثلثة ثلثة رجال وانما
يقال رجال ثلثة ثلثة على ثلثة بعد ثلثة ومع هذا لم يؤثر الوصفية والالوزنية
ان يقال مررت بنساء اربع اربع غير منصرف للوصفية والوزن قلنا ان
الوصفية قد لزمت عند التكرير فلا يلزم في كل واحد منهما وحده فبالحري
ان ينصرف واما المجموع فلا يمكن ان يمنع الصرف لان محل الصرف ومنعه هو
الاسم المفرد وما هو في حكمه لا الاثنان واما ثلث فانه اسم مفرد قد لزمت
له الوصفية فمنع الصرف لهذا وزعم بعضهم ان العدل قد تكرر فيها بنوع الانتقال
عن صيغة الى صيغة اخرى ومن الاسمية الى الوصفية والمحقق
انكر والعدل المعنوي لما ذكرنا من عدم الافتراق بين ثلث وثلثة ثلثة
في المعنى واما ما فيه الف التانيث مقصورة او ممدودة فانه يمنع الصرف اسما
كان او صفة لان الف التانيث فيه قامت مقام سببين اذ الالف علم
التانيث كالتاء في طلحة وبناء الكلمة عليها حيث لم يمكن في الكلام فعلى ثم
الحق الالف بل كلمة موضوعة عليه جرت مجرى تانيث ثان وهذا معنى قولهم
الالف ينصرف للتانيث ولزومه فان قلت اليست التاء في طلحة ايضا
لازمة فما بالها لم تنزل منزلة السببين قلت انما لزمت التاء في طلحة

بعد العلمية دون الجنسية واللزوم في حبلى وبشرى عند وضعها والالف فيها
كاحد الحروف من الكلمة وعلامة التانيث في حمراء وصحراء هي الهمزة وهي الالف
في الاصل كما في سكرى وعطشى الا انهم لما زادوا قبلها الفا للمد قلبوها همزة
لوقوعها طرفا بعد الالف زائدة وانما جعلت الهمزة منقلبة عن الالف ولم يجعل
اصلا لانهم قالوا في جمع صحراء صحارى فجعلوا الهمزة الفا حيث قلبت الالف الاولى
ياء لانكسار ما قبلها ولو كانت اصلا لجعلوها ياء ايضا لانكسار ما قبلها ولو كان
الياء الثانية منقلبة عن الهمزة كما كان ياء خطايا لوجب ان يظهر الهمزة في شيء
من هذا النحو نحو صحارى على مثال المجاري كما ان اظهار الهمزة في نحو خطيئة شايع كثير
فان قلت اذا كان علامة التانيث هي التاء والالف ليست في شيء من افادة
التانيث فما معنى قولهم الالف والنون المضارعتان لالفي التانيث قلنا انما
عبروا عن هذين الاثنين بالفي التانيث ذهابا بهما مذهب القمرين للشمس
والقمر والعمرين لابي بكر وعمر رضي الله عنهما واما الجمع الاقصى فانما منع الصرف لتكرر
الجمعية فيه قالوا ان الجمع سبب واحد على كل حال الا انه سبب لا يتصور ان سبب اخر
يحال له من الاسباب الثمانية وانما يقترن به معنى هو كالتكرار او تكرره على
الحقيقة لانه جمع ليس على زنته واحد كانه جمع اخر ثم قالوا ان الاصل في هذا
الباب اثاور وانا عيم وساير الجمع الذي ليس على زنته واحد مبني عليهما والى
هذا اشار المص حيث قال كاساور واناعيم وما كان على مثالهما من الجموع

وأساور

وانما قال ذلك لانهما جمعا مرتين فقيل اسود واساود ونعم وانعام وانعام
تحصل فيهما السبب المذكور ثم حمل عليهما نحو مساجد ومصابيح لمشابهتهما اياهما من
جهة الجمعية والوزن والامتناع من الجمع مرة اخرى فان كان الاوسط
متحركا كان الاسم منصرفا كصياقلة واما صرف هذا الجمع لانه قد خرج عن مثال اقصى
الجموع واشبه الاحاد كراهية وان كان الحرفين بعد الالف ياء حذفتها في الرفع
والجر ونونت الاسم انما نون نحو جوار في حال الرفع والجر لانهم قد حذفوا الياء
من مثال فواعل لانه جمع وبناؤه ممتد وانهم كثيرا ما حذفوا الياء في المفرد
عند التكرة قبلها نحو يوم يدع الداع والكبير المتعال فلما كان ذلك جائزا في المفرد
التزم في الجمع كما ان باب سيد وميت يجوز فيه التخفيف والتثقيل فاذا جئت
الى باب كينونة لم يجز الا التخفيف لكونه اثقل فلما حذف الياء حذفا لازما
خرج الاسم من مثال اقصى الجموع وصار على مثال سحاب فصرفت فاما في
المنصوب فلم يحذف لانك تقول رايت الوادي ومررت بالوادي ولا تقول
قطعت الواد بل تقول قطعت الوادي لان الياء تستحق الحركة في حال النصب
فيجري مجرى الباء في ضارب فيكون جواري كضوارب فلا يكون للتنوين
اليه سبيل ولهذه حال التوين بما انصرف الاسم الاعجمي حال التنكير لانه
بالتنكير قد زالت العلمية واذا زالت العلمية لم يبق العجمة سببا مؤثرا لكونها
مشروطة بالعلمية في التاثير في منع الصرف فبقي بلا سبب وانما اشترطت فيهما

العلمية لان الاسم العجمي اذا لحقه التعريف في حال العلمية كان ذلك فرعيته اذ لم يكن
الاسم متمحضا لهم واما العجمي النكرة فلا يعتد بها فلا يمنع الصرف نحو لجام وفرند
وان سمي به لانهم اجروا اسماء الاجناس مجرى ما صاغوه فادخلوا اللام
عليها وتصرفوا فيها تصرفهم في سائر الاسماء فلم يعتد بعجمتها وكذا ما في اخره الف
ونون مزيدتان وهو ليس بفعلان فعلى نحو عثمان فانه غير منصرف للعلمية و
الالف والنون فاذا نكر صرف لزوال احد السببين وكذا ما فيه وزن الفعل وهو
ليس بوصف كاحمد ويزيد لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة لزوال احد السببين
وانما لم يصرف نحو احمد وان جاء وزنه في الاسماء نحو اجدل وافكل لان افعل
اكثر في الاسماء واذا كان غالبا على الفعل كان بمنزلة المختص فلا فرق بين ان يسمى
باحمد وبين ان يسمى بيضرب في ان وزن الفعل يمنع الصرف وكذا المعدول عن
المعرفة نحو عمر وزفر لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة لزوال احد السببين وانما قال
عدلا عن عامر وزافر المعرفتين لانهما لو كانا معدولين عن نكرتين لوجب ان يكون
كل واحد منهما اسما مستعملا لنكرة وليس في النكرة شيء يسمى عمر واما زفر
في قوله يا بى الظلامة منه النوفل الزفر فانه صفة كزافر وليس معدول فلو
سميت بزفر هذا صرفته وعمر اذ نحن في هذا لانه لم يوجد الا في الاعلام واذا لم
يستعمل في النكرة علمنا انه عدل عن عامر معرفة وكذا المؤنث بالتاء اما
لفظا واما تقديرا نحو طلحة وسعاد فانه لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة لان التانيث

علم تانيث معنوي
علم تانيث لفظي

واما تو ترني منع الصرف اذا كان لازما ولن يكون لازما بالتا الا اذا كان منقولا عن
الجنس الى العلمية لان التسمية تمنع الحذف فتوجب دوام التا ولاعتبار لزومه
في الصفة المؤنثة نحو ضاربة وكريمة واما التانيث بالالف مقصورة او ممدودة
فلازم ابدا لبنا الكلمة عليها وما وقع في اكثر النسخ من نحو طلحة وليلى فالظاهر انه خطأ
وقد وجدت في بعض النسخ سلمة مكان سلمى وهو الصواب ولعل سلمى وقع
تصحيفا عنه وكذا الاسمان اللذان جعلا اسما واحدا اذا لم يتضمن الثاني معنى الحرف
نحو معدي كرب وبعلبك فانه لا ينصرف للعلمية والتركيب فان نكر صرف لزوال
احد السببين اما اذا تضمن الثاني معنى الحرف فالاسمان مبنيان نحو خمسة عشر وقد يبنى بعد
ويجوز في معدي كرب ان يضاف الاول الى الثاني ايضا ويجوز في الثاني اذ ذاك
الصرف وتركه على ان يجعل كرب اسم قبيلة مثلا فيقال معدي كرب او كرب في
احوال الثلث وكل ما لا ينصرف في المعرفة ينصرف في النكرة الا نحو احمر اذا سمي به للعلمية
ووزن الفعل فاذا نكر من العلمية لم ينصرف ايضا عند سيبويه وينصرف عند الاخفش
حجة الاخفش ظاهرة لان الوصفية قد زالت بالعلمية والعلمية بالتنكير فبقي
على سبب واحد واما حجة سيبويه فهي انه كان في اول احواله غير منصرف للوصف والوزن
فلما سمي به زالت الوصفية فلما نكر اعيد الى اصله الذي ثبت له من منع الصرف
وان كانت الوصفية زايلة ليجري على الحكم الاصلي بعد ان دخله التنكير الذي هو الاصل
وقد ناظر ابو عثمان المازني الاخفش في المسئلة فسأله عن سبب صرف اربع في مررت بنسوة اربع

اربع مع الوصفية والوزن فقال كان في الاصل اسما منصرفا والوصفية عارضة و
الحكم للاصل لا للعارض فالزمه بنحو احمر بعد التنكير حيث كان في الاصل وصفا
والعلمية عارضة واما ما فيه التانيث فانه لا ينصرف نكرة على ما سبق فاذا سمي
به كان ابعد من الصرف فاذا نكر بقي غير منصرف ايضا لما سبق السبب المتكرر واما فعلا مستحق
ومعلى فكاحمد والفعل بالفعل واما العجمي الاقصى اذا سمي به لم ينصرف لانه قد شابه
الاعجمي المعرفة حيث لم يكن له في الاحاد نظير فاذا نكرته لم ينصرف ايضا في قول ابي
الحسن كما لا ينصرف احمر في قوله بعد التنكير لان المشابهة بالاعجمي بمنزلة سبب فاذا كان
الامر على هذا يجب ان لا ينصرف عند التنكير على مذهبه ايضا اذ التنكير لا يزيل شبه
الاعجمي وان جعلنا مشابهة الاعجمي سببا والتنوين سببا يجب ان ينصرف على مذهب ابي الحسن
بعد التنكير لزوال احد السببين كما في احمر واما عند سيبويه فيعود الى الاصل و
الثلاثي الساكن الاوسط يجوز فيه الصرف وتركه نحو هند ودعد وقد اجتمع فيهما
التعريف والتانيث ونوح ولوط قد اجتمع فيهما العجمة والتعريف فالقياس
ان يمنع الصرف الا ان الخفة فيهما قد قاومت احد السببين فصرفت لذلك وقوم
يجرونها على القياس ولا يصرفونها لوجود السببين واللغة الفصيحة
التي عليها التنزيل هي الاولى قال الله تعالى كذبت قوم نوح المرسلين وقال
الله تعالى ولما جاءت رسلنا لوطا واما ما فيه سبب ثالث من هذا النوع كماه
وجور في اسمي بلدتين فان فيهما التعريف والتانيث والعجمة فلم يكن فيه الا منع الصرف

لان الخفة اذا قاومت احد الاسباب فبقي اثنان واما المؤنث الثلاثي المتحرك
الاوسط فجار مجرى الرباعي نحو قدم اسم امرأة وذلك لتنزل الحركة منزلة الحرف
الرابع ويدل على اجرائهم الحركة مجرى الحرف انهم قالوا في النسبة الى حبلى حبلي
وحبلوي بالحذف والقلب ولم يجيزوا في نحو قباري الا الحذف نحو قباري
ولم يقولوا قباروي لوقوع الالف خامسة ثم انهم جعلوا نحو جمزى بمنزلة
حبارى فلم يجيزوا فيه الا الحذف وان كان الالف رابعة لتنزل الحركة منزلة
الحرف حتى كان الالف خامسة فكذلك ههنا اجروا نحو قدم مجرى عناق فلم
يصرفوه اسم امرأة وان سميت رجلا به صرفته لان الحركة وان تنزلت منزلة
الحرف الا انها لا تقوى قوته فلم تؤثر في منع الصرف ما لم يكن في المسمى تانيث
بخلاف الحرف الرابع في عناق فانه تنزل منزلة تاء التانيث ولهذا لم ترد التاء
في الرباعي في التصغير والحركة لم تنزل منزلة التاء الا تراك تقول في التصغير قديمة وعنيق
فالحاصل ان المؤنث على ثلث مراتب الاولى ما فيه التاء ظاهرة لانه يمنع الصرف
ان سميت به رجلا ام امراة والثانية ما زاد على ثلثة احرف لان الحرف الرابع لا يمنع
الصرف في التذكير الا بعد ان يكون الاسم قد جرى له التانيث قبل تسمية المذكر به
الا ترى ان كتابا اسم رجل منصرف حيث لم يكن اسم مؤنث قبل التسمية والثالثة المتحرك
الاوسط فانه انما يمنع الصرف اذا كان اسم امراة لنقصانه عن التاء بدرجتين
ونحو حذام فيه مذهبان اعلم ان فعال في كلامهم على عدة انحاء فالاولى التي

في معنى الامر نحو نزال وتراك وهو قياس في كل فعل ثلاثي عند سيبويه وهي مبنية
لوقوعها موقع فعل الامر عند الاصمعي بناء وعند الكوفيين لتضمنها معنى لام
الامر وانما بنيت على الكسر دون السكون فرارا من اجتماع الساكنين و
فعال هذه مؤنثة بدليل قوله ولانت اشجع من اسامة اذ دعيت نزال ولج
في الذعر وذكر عبد القاهر ان نزال عدل عن انزل وانث للفاعل لقصد تانيث
الفعل كما انث الفعل لتانيث الفاعل في ضربت هند وفائدة تانيث الفعل
التوكيد والمبالغة كانه على معنى انزل ثلث مرات فجعل التاء التي هي علم الجماعة
في قولك فعال يا جماعة كذا دالا على قصد تكرار الفعل وجمعه ثلث مرات ونظيره
ما ذكره ابو عثمان في قوله تعالى رب ارجعون قال ان المعنى رب ارجعني ارجعني
ارجعني ونظيره القيا وامثاله الق الق قال فلما عدل عن انزل استعمل في الكلام مؤنثا
والثانية ما كان علما وهو اما ان يكون معدولا عن فاعلة كحذام وقطام فانهما
قد عدلا عن حاذمة وقاطمة واما ان يكون معدولا عن المصدر المعرفة كفجار للفجرة
وحماد للمحمدة وقد يقال انه من اعلام الاجناس دون الاشخاص وفي فعال هذا
سواء كانت معدولة عن فاعلة او عن المصدر المعرفة لغتان احديهما وهي الحجازية
البناء على الكسر تشبيها لها بالتي في معنى الامر حيث تشاركها في الصيغة فجعلوا مشاركة
لها في الحكم ذهابا بالحكم مذهب الصيغة والثانية وهي التميمية الاعراب مع منع الصرف
لما فيه من العلمية والتانيث والعدل فان نكر صرف لزوال العلمية والتانيث لكونه نكرة

لما ثبت

الاسم العلمية واللغة التي عليها استعمال الفصحاء هي الاولى وعليها البيت الذي
انشده اذا قالت حذام فصدقوها فان القول ما قالت حذام البيت وهو لجيم
بن صعب امراته حذام وقيل انه لامراة من العرب والثالث فعال التي تختص
بنداء المؤنث نحو يا لكاع ويا خباث وهي ايضا مبنية على الكسر لمشاكلة فعال
التي في معنى الامر وقد يستعمل فعال هذا في غير النداء الا نادرا ومنه قوله اطوف
ما اطوف ثم اوي الى بيت قعيدته لكاع ولا يجوز في السعة جائتني لكاع الا
ان تجعل لكاع علما لامراة ثم تعدل عنه هذا قال الامام عبد القاهر وانما اختص
بالنداء لان التنوين لا يكون الا فيه الا ترى ان نحو خبيثة وفاسقة ليس بعلم و
انما يتوقف بالنداء امثال هذا فلهذا اختص بالنداء في حال السعة واذا
اضيف او دخله الالف واللام انجر بالكسر اعلم ان الجار ما لا ينصرف عند الاضافة
ودخول الالف واللام على قول من يقول ان المقصود بالمنع في هذا الباب هو التنوين
ومنع الجر بشفاعة التنوين وانما هو لخروج الاسم بالاضافة ودخول اللام عن المحل
التنوين واذا لم يستحقه استحال تقدير سقوطه فلا يسقط الجر اذ ذاك لان
سقوطه تبع لسقوط التنوين واذا لم يتصور سقوط التنوين لخروجه عن
حيز الوجوه لم يتصور سقوط الجر اذ لا يتصور العلاقة بغير محل واما
على قول من يقول الجر مقصود بالمنع فالجار ههنا الوجهين احدهما ان يقال
ان القصد ان يمنع بعض ما لا يكون في الفعل لا كله فيمنع الجر في بعض الاحوال دون

جميعها لئلا يجري اعرابه مجرى اعراب الفعل في فوته عن الجر في كل حال والوجه
الثاني ان يقال ان الاسم اذ دخلته الاضافة او لام التعريف خرج من شبه
الفعل لدخول ما لا يكون في الفعل فاعيد اليه ما اخذ منه لاجل شبه الفعل
وهو الجر اما التنوين فلم يعد لعدم الامكان لا يقال ان حروف الجر لا تدخل
الفعل فكان يجب ان يعاد معها الجر والتنوين لان اللام والاضافة اشد
تغيرا للاسم من حروف الجر لانهما يجعلان النكرة معرفة بخلاف حروف الجر فانها
لا تحدث في معنى الاسم شيئا فلم يعتد بدخولها وجواب ثان وهو ان حروف
الجر جاءت ليتوصل الافعال الى الاسماء فقولك ذهبت بزيد بمنزلة
اذهبت زيدا فكان معدودا في جملة الفعل من جهة المعنى فيصير كانه لم يتصل
بالاسم واما اللام فبخلاف هذا اذ هو من جملة الاسم واحد حروفه
والمبني نوعان لازم وعارض اعلم ان الاصل في الاسم الاعراب لانه ابدا
عرضة لتوارد المعاني الموجبة للاعراب عليه وانما بني منها ما بني لمناسبة
ما بينه وبين ما لا تمكن له في الحروف والفعل ثم ان الاسم المبني اما ان لم يكن
له حالة الاعراب او كان له ذلك والاول هو المبني اللازم والثاني هو العارض
وتعريف المبني اللازم بانه الذي تضمن معنى الحرف وما اشبهه ليس على وجهه
لفساده طردا وعكسا لان المبني المفرد بلا التي لنفي الجنس يتضمن معنى الحرف
والغايات تشبهه وكذا الصدر من المركب يشبه الحرف والعجز يتضمن معناه

ومثل بمنع الاشياء وليس بمعنى بناء لازما واسما الافعال نحو هيهات وشتان لانشبه الحرف
ولا يتضمن معناه وما هو من المبني اللازم قال كاين ومتى وكيف انما بنى اين لتضمنه
اما معنى حرف الاستفهام او المجازات لانك اذا قلت اين زيد فكانك قلت افي الدار ام في
السوق ام في المسجد ام في غيرها واذا قلت اين تجلس اجلس فمعناه ان تجلس في الدار
اجلس فيها وان تجلس في المسجد اجلس فيه وهكذا وكذلك متى لانك اذا قلت
متى القتال كان المعنى اليوم ام غدا ام بعد غد واذا قلت متى تخرج اخرج فالمعنى
ان تخرج اليوم اخرج اليوم وان تخرج غدا اخرج وهكذا وكذلك كيف فانه يتضمن معنى حرف الاستفهام
لان معنى قولك كيف زيد اصحيح ام سقيم ولا يكون الا مجازا قال او ما اشبهه كالذي والتي
لشبه الموصولات بالحروف من حيث انها تفتقر الى جملة توصل بها ولا تستقل بالفائدة
وانما بني اين وكيف على الحركة والاصل في البناء السكون للهرب من التقاء
الساكنين واختير الفتحة لخفتها قال والعارض كالمنادى انما بني المضاف
الى ياء المتكلم على الكسر لان الاعراب فيه يؤدي الى احد الامرين اما انقلاب الياء الفا
او واوا في حال النصب والرفع واما خروج الياء عن المدة وكلاهما خلاف
الاصل فبني على الكسر ابقاء على المدة والياء قال واما المنادى المفرد المعرفة فانما بني
لوقوعه موقع كاف الخطاب فهو مبني لشبهه ما وقع موقعه لانك اذا قلت يا زيد
فقد توجه الخطاب اليه وانما بني على الحركة لعروض البناء فرقا بين ما يكون البناء
فيه عارضا وبين ما هو عريق في البناء وانما بني على الضم لانه لم يمكن بناؤه على الفتح

24

لالتباس الحركة الاعرابية بالحركة البنائية فيما لا ينصرف نحو يا احمد ولا على الكسر
لالتباسه بالمضاف الى ياء المتكلم المحذوف عنه الياء اجتزاء بالكسرة نحو يا غلام
ولم يبن المنادى النكرة لانه لم يقع موقع كاف الخطاب اذ المراد واحد غير معين
كقول الاعمى يا رجلا خذ بيدي ولا المضاف لان الاضافة تمنع البناء لكون المضاف
اليه بمنزلة التنوين والتنوين لكونه علم التمكن لا يجتمع مع البناء قال واما النكرة
المفردة مع لا لنفي الجنس نحو لا رجل في الدار فانما بنيت لتضمنها معنى من الاستغراقية
كانه قيل لا من رجل في الدار وبني على الحركة لعروض البناء وعلى الفتح لتناسب عمل الا
ان وهو النصب واما المركب نحو خمسة عشر فانما بني الصدر منه لتنزله منزلة وسط
الكلمة والعجز لتضمنه معنى الحرف اذ الاصل خمسة وعشرة وبنيا على الفتح لخفته المطلوبة
على الخصوص فيما تركب واما نحو بعلبك فلا يبنى منه الا الصدر حيث لا يتضمن الثاني
الحرف واما ما حذف منه المضاف اليه نحو جئتك من قبل فانما بني لان الاسم اذا
حذف منه المضاف اليه ونوي فيه فكان معنى الاضافة مقدرا فيه والاضافة معنى
من معاني الحروف واذا اظهرت المضاف اليه نحو من قبل هذا كان معنى الاضافة
مفهوما من لفظ المضاف اليه فلم يتضمن المضاف معناها وانما بني على الضمة
جبرا للمحذوف منه باقوى الحركات وقيل بني على الضم لان النصب والجر يدخلان
حال الاضافة نحو قبل هذا ومن قبله فلم يبن على الكسر والفتح ايقاعا للمخالفة
بين الحركة الاعرابية والبنائية قال والمبني اللازم من الافعال الماضي

والامر بغير اللام قد سبق في صدر الكتاب ان الماضي والامر بغير اللام لا يحتملان الاعراب فبناءهما لا يكون الا لازما واما المضارع فقد استحق الاعراب بسبب المضارعة فما بني منها مبني بناء عارضا وهو ما لحقه نون جماعة النساء نحو يفعلن وانما بني لشبهها بالماضي نحو فعلن عند سيبويه وفي غيره انه قد ترك على اصل البناء ايذانا بان الاصل في الافعال البناء كما صححوا نحو القود تنبيها على ان اصل باب قلت واما بني عند لحوق نون التاكيد ثقيلة او خفيفة على الفتح لانه لما اقترن به الزيادة اشبه نحو بعلبك فبني على الفتح كما بني هو فصل واعلم ان من الكلم منها ما يعمل ويعمل فيه

واعلم ان الكلمات الثلث تنقسم بحسب القسمة العقلية الى اربعة اقسام لانها اما ان تكون عاملة ومعمولا فيها وهو واقع كالافعال المضارعة وعامة الاسماء المتمكنة واما ان لا تكون عاملة ولا تكون معمولا وهو ايضا كالحروف غير العاملة والاسماء غير المتمكنة الا القليل منها واما ان تكون عاملة ولا تكون معمولا فيها وهو ايضا واقع كالفعل الماضي والامر بغير اللام والاسماء غير المتمكنة الجازمة للفعل المضارع واما ان لا تكون عاملة وتكون معمولا فيها وهذا القسم الذي قد اهمله المص وظن انه غير واقع متوهما انه لا يتصور معمول فيه الا ولا يكون عاملا لان المعمول فيه اما الفعل المضارع ولا شبهة في ان كل مضارع عامل واما الاسم المتمكن وكل متمكن يصح اضافته فيعمل الجر

لا يقال ان ما فيه نون الجمع من الاعداد لا يصح اضافته وهو متمكن حيث تقول عشرون ومعشرين لانا نقول انه لا يعمل الجر الا انه ينصب الاسم بعده على التمييز فيكون عاملا ولا يقال العلم لا يصح اضافته ولا ينصب التمييز ايضا اذ لا ابهام فيه لانا نقول كل علم قابل للتنكير بضرب من التاويل فيصح اضافته اذ ذاك فهذا الذي عز المص من امثال هذا القسم غير واقع لان من الاسماء ما لا يستعمل مضافا البتة من ذلك نحو طرا وقاطبة فانه لا يجر المضاف اليه ولا ينصب التمييز وهو معمول فيه فيكون الاسم ايضا واقعا فصل والاسماء المتضمنة معنى ان عند اهل الكوفة المتضمنة معنى ان تجزم الفعل المضارع وقد بنيت لتضمن الحرف نحو من تضرب اضرب وكذا اخواته الا ايا فانه لم يبن وان تضمن معنى الحرف لوجهين احدهما ايذانا بان الاصل في الاسماء الاعراب كما بنوا يتعلق ايذانا بان الاصل في الافعال البناء والثاني انهم حملوا على ما هو نظيره في المعنى وهو جزء وبعض او على ما هو ضده وهو كل وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره فصل والعامل عندهم ما اوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص قد عرفت ان المعرب هو الاسم المتمكن والفعل المضارع وعرفت ايضا ان الاسم هو الاصل في الاعراب وان المضارع قد تطفل عليه بسبب المضارعة فاعلم ههنا ان تعلق الفعل او ما اشبهه من الحروف والاسماء وغيرها بوجه بالاسم المتمكن بسبب ثبوت وصف فيه كالفاعلية او ما اشبهها او المفعولية او ما جرى مجراهما او الاضافة ونحوها وهذه معان معقولة تستدعي بصيغة تستدل بها

بمعانيها فجعلوا وجوه الاعراب الذي هو الرفع والنصب والجر دلايل عليها وسموا تلك

المعاني مقتضيات للاعراب والاشياء التي تعلقها به بسبب لحدوث هذه المعاني

عوامل وكذا مضارعة الفعل المضارع بالاسم كما تقدم ذكره تستدعي اجراء حكم

الاسم عليه في الاعراب فرفعوه حيث وجدوه او فرخطا من المضارعة وذلك عند وقوعه

بنفسه موقع الاسم اذ الرفع اقوى وجوه الاعراب الاسم ونصبوه حيث وجدوه لا يقع

بنفسه موقعه لكن معه ما يجعله في تقدير الاسم او ما اشبهه حيث كان النصب اضعف

وجوه اعراب الاسم وجزموه حيث وجدوه قد انحط عن رتبة المضارعة وذلك عند

ما او جدوا ما يمنعه من تقدير الاسم او ما اشبهه حيث كان الجزم مفقودا في الاسم وسموا

مضارعة للاسم مقتضية للاعراب والمعنى الذي هو به او فرخطا من المضارعة اعني وقوعه

موقع الاسم عامل رفعه والحرف الذي هو معه في تقدير الاسم او شبهه اعني ان واخواته

عامل النصب والحرف الذي جزمه من تقدير الاسم او شبهه اعني ان واخواته عامل الجزم

اذا عرفت هذا عرفت معنى قوله والعامل عندهم ما اوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص

فان العامل بسببه تحدث المعنى المقتضي لكون آخر الكلمة على وجه مخصوص وما فيه الوالا

ثم بان هذا غني عن الشرح قوله لما اثبت اثر الاول في الكتاب وعرفت علته اي عرفت

علة تاثيره يريد انك اذا رايت الغلام في غلام زيد يؤثر في الكتاب بجره وعرفت ان علة

هذا التاثير هي الاضافة امكنك تعديته بهذا الحكم الى كل ما وجدت فيه تلك العلة

ومن بعضهم ان الهوى وعرفت علته اي علة الاول اي عرفت ان للاول اثرا في الكتاب

ولعل الاول اصوب **الباب الثاني** في العوامل اللفظية القياسية قدمنا القياسية

لاطرادها لا خفاء ان المطرد يستحق التقديم على غير المطرد ولان ما لا يطرد في كلامهم

يكون جاريا مجرى الشاذ النادر عن القياس الخارج عن الاصل ولان المطرد بمثابة الكلي

وغيره بمثابة الجزئي والكلي مقدم على الجزئي **وهي** ولان الفعل منها وهو الاصل

في العمل وانما كان اصلا لكونه اشد تاثيرا واكثر فايدة لدلالته على الحدث والزمان

والاسم والحرف انما يعملان بعد تقويتهما به **فصل** اما الفعل فانه يعمل الرفع والنصب

يشير الى ان عمل الفعل مقصور على الرفع والنصب لان الرفع علم الفاعلية والنصب علم

المفعولية والجر علم الاضافة والفعل انما يقتضي الفاعل والمفعول او ما يضاهيهما

ولا يقتضي شيئا سوى ذلك ان يكون عمله مقصورا على الرفع والنصب **فصل**

اما الرفع فعام يريد ان عمل الرفع يعم جميع الافعال لانها مستوية الاقدام

في اقتضاء الفاعلية والفاعل هو ما اسند اليه عامله مقدما عليه وقد سبق تقرير الا

سناد في صدر الكتاب وانما وجب تقديم الفعل لان الفعل هو اللفظ الدال على ثبوت

معنى لشيء وهو الفاعل في زمان معين في ذا الاسناد كالجزء الذاتي لمفهوم

الفعل والذهن متى تصور الاسناد لا بد ان ينتقل الى المسند اليه لان الكان

المعنى الاضافي اعني الاسناد مستقلا بالمعلومية فاذا من ضرورة الاسناد

انتقال الذهن الى المسند اليه وذلك هو الفاعل واذا وجب هذا الترتيب

في الذهن وجب في اللفظ ثم الفاعل لا يكون الا واحدا ولهذا قال رفع

اسما واحدا وذلك لان وصف الفاعل عند النحويين ان يسند اليه الفعل مقدما
عليه ولم يشترطوا ان يكون احدث شيئا بدلالة قولهم طاب الجزو ومات زيد فاذا كان
شرط الاسناد لا الاحداث فليس لك ان تسنده مرتين وقولهم ضرب الرجلان والرجال
ليس بناقض لان المعنى به انه لا يجوز ان يقع اسمين مختلفين لجهة الفاعلية
بفعل واحد من غير عاطف نحو ضرب زيد عمرو قوله وان لم يكن مظهرا فمضمر اعلم
ان الفاعل على ضربين مظهر نحو ضرب زيد ومضمر وهو اما منفصل نحو ما ضرب الا هو
ولا يسند اليه الا عند تعذر الوصل واما متصل وهو اما بارز كضربا وضربوا وضربت
واما مستكن سواء كان لازما كالمستتر في اضرب وتضرب او لازم كالمستتر في زيد
ضرب والله اعلم قوله ثم اعلم ان الفعل على ضربين المتعدي وهو ما يتعدى
الى المفعول به من غير واسطة الحرف نحو ضربت زيدا وهو على ثلثة اضرب متعد
الى مفعول واحد كضربت زيدا ومتعد الى مفعولين وهو على نوعين لان
المفعول الثاني لا يخلو من ان يصح حمله على الاول او لا يصح والاول هو افعال
القلوب نحو علمت زيدا قائما وسيجيء شرحها والثاني نحو اعطيت زيدا درهما
ويجوز الاقتصار ههنا على احد المفعولين نحو اعطيت زيدا ولا تذكر
ما اعطيته او اعطيت درهما ولا تذكر من اعطيته ويجوز ان تسكت
عنهما جميعا نحو فلان يعطي وانما تفعل ذلك لتفيد به نوعا من المبالغة
والتوكيد ايذانا بانه معط على الاطلاق واما في افعال القلوب فلا يجوز

الاقتصار على احد المفعولين نحو علمت زيدا ومنطلقا لان وضعها على ان توقف
المعنى بصفة فلا يجوز ان تسكت عن احدهما لفقد ما انعقدت عليه حديثك
واما المفعولان معا فقد جاز حذفهما ومنه قولهم من يسمع يخل وضرب متعد
الى ثلثة وهو فعلان منقولان بالهمزة من المتعدي الى مفعولين وهما اعلمت
واريت نحو اعلمت زيدا عمرا فاضلا واريت زيدا عمرا فاضلا وقد اجاز الاخفش
اظننت واحسبت واخلت وازعمت وقد تضمن اخبرت وخبرت و
حدثت وانبأت ونبأت بمعنى اعلمت فتتعدى تعديته قوله وقد يقام
المفعول مقام الفاعل اذا بني الفعل اعلم ان المفعول ربما يتوفر العناية
بذكره فيبنى له الفعل ويجعل مسندا اليه ويجعل ذكر الفاعل نسيا منسيا وعلامة
البناء للمفعول في الماضي ان يضم اوله او ما يتحرك كائنا ويكسر عين الفعل في الثلاثي
المجرد من الزيادة والمزيد فيه واللام الاولى في الرباعي المجرد والمزيد فيه والملحق
بهما نحو ضرب واستكرم فان اول المتحركات هو التاء اذ لا عبرة بهمزة
الوصل ودحرج وتدحرج وجلبب وتجلبب واما في المضارع فان يضم حرف
المضارعة ويفتح العين في الثلاثي المجرد والمزيد فيه واللام الاولى في الرباعي
والمزيد فيه والملحق بهما نحو يضرب ويستكرم ويدحرج ويتدحرج ويجلبب
ويتجلبب فهذا القسم اعني اسم ما لم يسم فاعله فاعل لفظا لكون الفعل مسندا اليه
مقدما عليه ومفعول معنى كمات زيد وطاب الجزو قوله ويجوز الاسناد الى المفعول

اي الاسناد الى احد المفعولين المتغايرين اما ما كان سائغا نحو اعطي زيد درهما او اعطي درهم زيدا الا انهم قالوا ان الاسناد الى ما هو فاعل في المعنى احسن وهو زيد لانه عاط اي آخذ واما في مفعولين غير المتغايرين فلم يسوغوا الاسناد الا الى الاول نحو علم زيد قائما ولا يجوز ان يقول علم قائم زيدا وذلك لان المفعول الثاني في هذا الباب هو الخبر في الحقيقة فلا يحسن جعله مخبرا عنه وقد اجاز ابن الانباري الاسناد الى الثاني حيث امن اللبس فاجاز ظن قائم زيدا لانه لا يلتبس ان القيام هو المظنون دون الزيدية ولم يجز ظن اخوك زيدا في ظننت زيدا اخاك للالتباس

قوله ومنصوب الفعل على ضربين اعلم ان المفعول به من المنصوب الخاصة ببعض الافعال وهو المتعدي لانك تقول ضربت زيدا وبلغت البلد ولا تقول ذهبت زيدا وانما سمي مفعولا به لانه قد فعل به ذلك الفعل وكذا التميز فانه ايضا من المنصوبات الخاصة لانه يرفع الابهام فلا يجيء الا اذا وجد فيه الابهام نحو طاب زيد نفسا لانه يحتمل طيب الاصل والرائحة والعيش وغيرها وكذا انتصب الوس عرقا والتميز بابه منقول عن اصله اذ الاصل في طاب زيد نفسا طابت نفسه وكذا انتصب عرقه فاذيل عنه ايذانا بقصد من المبالغة والتاكيد لما فيه من سلوك طريقة الاجمال والتفصيل وعلى هذا قوله تعالى واشتعل الرأس شيبا اي شيب رأسي وقد فصحت هذه الجملة لانها من الاستعارة التي هي ابلغ من الحقيقة واسند الاشتعال الى الرأس في ايقاع شيبا تميزا عنه ايذانا بشمول اشتعال

الرأس اذ وزان اشتعل شيب رأسي واشتعل الرأس شيبا وزان اشتعل النار في بيتي واشتعل بيتي نارا والفرق ظاهر ولما فيهما من سلوك طريق الاجمال والتفصيل ونحوهما من لطائف الاعتبارات وكذا الخبر المنصوب فانه من المنصوبات الخاصة بالافعال الناقصة وما جرى مجراها فان قلت كيف جعل الخبر المنصوب من معمول العوامل القياسية وعامله سماعي قلنا انه جعل الخبر قسما من معمول الفعل الناصب على الاطلاق في معمول الفعل الناصب القياسي فيلزم ما ذكرتم

قوله والعام في جهة اعلم ان المصدر من المنصوبات العامة على معنى ان كل فعل لازما كان او متعديا مبهما كان او غير مبهم ينصب مصدره او ما يلو في معناه نحو ذهبت ذهابا وقمت قياما وطاب طيبا لان في الفعل دلالة عليه وبالحري ان يعمل فيه ثم ان المصدر قد يكون مبهما نحو ضربت ضربا فانه يتناول ضروب الضرب من التشديد وغيره وكذلك يتناول المرة والمرتين كما ذكرنا ومعرفة نحو ضربت الضرب الذي تعلم ثم ان الفعل الذي ينصب المصدر اما ان يكون ناصبا لمصدره او لغير مصدره مما هو بمعناه فالاول كما ذكرنا واما الثاني اما ان يكون مصدرا او غير مصدر والاول اما ان يلاقيه في اشتقاقه كقوله تعالى والله انبتكم من الارض نباتا فان نباتا وان لم يكن مصدرا انبت الا انه يلاقيه في الاشتقاق او لا يلاقيه نحو قعدت جلوسا واما الثاني فكنحو ضربته سوطا لانه اسم

اقيم مقام المصدر لانه مما كان آلة الضرب يعني به سنده وليس بمصدر
بساطه بسوطه بدليل قولهم ضربته سوطين واسواطا ولو كان مصدرا لما
ثنّي وجمع وذكر بعضهم ان السوط لا يجوز ان يكون مصدرا لما ان الضرب
مخصوص وهو الضرب بالسوط فلا دلالة لضربت عليه لان العام لا يستلزم
الخاص بخلاف العكس نحو سوطته ضربا مثلا الآن للقائل ان يقول اذا لم
يجز ان ينصب السوط مصدرا بضربت لعدم دلالته عليه فبالحري ان لا ينصب به ايضا
بعين ما ذكرتم وايضا ما ذكره منقوض بضربت ضربة وضربتين فان
ضربت لا يدل على الضربة والضربتين وانما هو الدال على الضرب مطلقا
قوله والمفعول فيه هو ظرف الزمان والمكان انما سمي المفعول فيه ظرفا لان
محل الافعال تشبيها له بالاواني التي تحل الاشياء فيها وقد سماه الكوفيون
محلا لحلول الافعال فيهما ثم ان حكم الزمان كله مبهمة ومحدوده وحكم المكان
المبهم كالجهات الست ونحوها واحد وهو الانتصاب على الظرفية بالفعل
المذكور المقدم سواء كان لازما او متعديا نحو سرت حينا ويوم الجمعة
وامامك وامام المسجد ومن المكان كالسوق والدار فلا بد فيه من في نحو
كما جلست في الطريق الثعلب قالوا انما يتعدى الفعل اللازم الى جميع ضروب
ظروف الزمان بنفسه ولم يتعد الى جميع ضروب ظروف المكان لان الفعل يدل
بصيغته على الزمان كما يدل على المصدر فكما يتعدى الى جميع ضروب المصادر

فاذا قلت خلفك كان ملوا مشتملا على جميع
ما يقابل ظهرك الى ان تنقطع الارض كما انك ح

فكذلك يتعدى الى جميع ظروف الزمان واما المكان فلم يدل الفعل بصيغته عليه
فصار الفعل اللازم فيه بمنزلته في زيد وعمرو فلم يعمل فيه الا بواسطة الحرف وانما عمل في
المبهم منه بنفسه لانه اشبه الزمان من وجهين احدهما انه مبهم غير محصور مثله اذا
قلت قام زيد يكون مشتملا على كل زمان منذ خلق الله العالم الى وقت حديثك
وكذلك اذا قلت يقوم كان مشتملا على كل زمان مستقبل والثاني هو الاول
لا تستقر على وجه واحد لان الفوق يصير تحتا واليمين يتحول شمالا كما ان
الزمان المستقبل يصير حالا والحال يصير ماضيا فلما اشبه المبهم من المكان الزمان
من الوجهين سلك به مسلكه في الانتصاب قوله وعند هو ايضا من الظروف
المكانية وقد يستعار للزمان نحو عند الليل وعند النهار وفيه لغات عنده
ولا يستعمل الا ظرفا فلا يقال عندك واسع لانه يصير مخبرا عنه وقد يدخل عليها من
حروف الجر دون غيرها وقد قال وقول العامة ذهبت الى عنده خطأ ولا كذلك امام
وخلف لانك تقول امامك ضيق وامامك ضيق والحاصل ان الظروف بعضها
لازم للظرفية فيكون منصوبا ابدا نحو عند وسوى من ظروف المكان وذات
مرة من ظروف الزمان وبعضها يستعمل اسما وظرفا نحو الجهات الست من المكان
واليوم والوقت نحوها من الزمان قوله ووسط الدار بالسكون قال
جار الله العلامة الفرق بين الوسط بالسكون والوسط بالتحريك ان الوسط بالسكون
يكون ظرفا وبالتحريك يكون اسما لو قلت ضربته وسط رأسه لو جدت

الاعتماد وسطَ داره ولو قلت ضربته وسْطَ راسه اي ضربت جميع راسه لان
الوسْط الجزء والوسَط كونه في ذلك الجسم وقال الجوهري يقال جلست وسْطَ القوم
بالسكون وفي وسَط الدار بالتحريك قال وكل موضع صلح فيه بين فهو وسْطٌ و
ان لم يصلح فهو وسَط بالتحريك قال وربما يسكن وليس بالوجه **قوله** واما
دخلت الدار فتوسّع لان الدار محدود فكان حقه ان يقال دخلت في الدار الا انهم
حذفوا حرف الجر اتساعا وادخلوا الفعل اليه ونصبوه نصب المفعول به و
ذهب الجرمي الى انه فعل متعد نحو بنيت الدار ورد قوله بان
مصدره يجيء على فعول وهو من مصادر الافعال اللازمة نحو قعدت قعودا
وجلست جلوسا ولان مقابله لازم وهو خرجت **قوله** والمفعول له
هو علة الاقدام على الفعل وانما عده من المنصوبات العامة لان الافعال الثلاثة
في نصبه مستوية الاقدام وقد شرط في انتصابه ان يكون مصدرا وفعلا لفاعل
الفعل المعلل ومقارنا له في الوجود ومتى فقد شيء من ذلك فاللام نحو جئتك
للسمن ولاكرامك الزائر وخرجت اليوم لمخاصمتك زيدا امس لان
المفعول له انما ينتصب لانه ينتصب ضمن الفعل الذي قبله في المعنى على وجه من الوجوه
ولن يتصف بهذه الصفة الا بعد هذه الشرايط ومتى فقدت فقد خرج
عن هذا الوصف لانه اذا كان غير مصدر لم يكن من جنس الفعل فيتصور دخوله
فيه فاذا كان فعلا لغير من له الفعل الاول لكن لكان فعله هذا لا يدخل تحت فعل ذلك

جامعة الملك سعود
قسم المخطوطات

ذلك وكذا اذا لم يقارن الاول في الوجود لان الفعل الواقع امس لم يتصور دخوله
تحت الفعل الواقع اليوم فلا يجوز الانتصاب لعدم اقتضاء الفعل اياه
قوله وخرجت مخافة الشر ايله هذا المثال يوضح الفوائد ويبين ان المفعول له
كما ينصبه المتعدي ينصبه غير المتعدي وان المفعول له ليس يجب ان يكون
غرضا للفعل المذكور كما توهم بعضهم بل يكفي كونه عذرا له سواء كان غرضا
له او غير غرض والا لما جاز خرجت مخافة الشر لان المخافة لا يكون غرضا وان
المفعول له كما يجيء نكرة يجيء معرفة خلافا لابن السراج **قوله** المفعول معه هو المنصوب
بعد الواو الكائنة بمعنى مع وتعديده من المنصوبات العامة انما يستقيم على مذهب الاخفش
لان الباب قياسي عنده وعند سيبويه مقصور على السماع وانما عمل فيه غير المتعدي
لانه قد قوي بالواو فيتعدى اليه كما تعدى بالهمزة وغيرها من حروف الجر الا ان
الواو لا تعمل لانها في الاصل من حروف العطف وانها لا تعمل والاخفش قاس
انتصاب ما بعد الواو على انتصاب ما بعد مع في جئت معه وقد ضعفوا قوله بان مع منصوب
على الظرفية والخشبة في قولك استوى الماء والخشبة ليس بظرف الا ان له ان
يقول انهم اذا اقاموا الواو مقام مع وكان الواو حرفا لا يتصور فيه الاعراب
اعربوا ما بعدها اعراب مع كما انهم لما وضعوا الا موضع غير اعربوا ما بعدها اعرابه
قوله والخامس من المنصوبات العامة الحال حقيقة الحال هي الهيئة التي عليها صاحب
الحال عند ملابسة الفعل له واقعا منه او عليه نحو جائني زيد راكبا فالركوب هيئة زيد

الا ابيات الست لعزة خبر المبتدا مقدما وطلل مبتدا نكرة كقولهم في الدار رجل وموحشا منصوب على الحال
وذو الحال طلل والعامل فيهما على مذهب سيبويه معنوي وعلى مذهب الكوفيين والاخفش لعزة وقدم صفة
طلل عليه فصار حالا وكل اسم فاعل يستلزم صفته وكل اسم ... في محل الرفع صفة لعزة وطلل
مستشهدا على ان موحشا حال من النكرة وقدمت عليها في قوله لعزة موحشا طلل قديم

عنه وقوع المجيء منه وكذا ضربت زيدا قائما فان القيام هيئة زيد عنه وعند وقوع
الضرب عليه ومن هذا تبين ان صاحب الحال هو الفاعل او المفعول ثم انه
اما ان يكون فاعلا او مفعولا لفظا وذلك عند ما يكون العامل فعلا او
او ما يشبهه من الصفات العاملة عمله او معنى وذلك عند ما يكون العامل
معنى فعل نحو ما شأنك قائما فذو الحال ههنا فاعل لفظا الا انه فاعل معنى
لان المعنى ما تصنع قائما وكذلك قولك هذا زيد قائما فان زيدا مفعول معنى
لا لفظا لان المعنى انبه على زيدا واشير اليه قائما لما في ها من معنى التنبيه وفي ذا من
معنى الاشارة وانما قال وهي جواب كيف لان كيف موضوع للسؤال عن الحال
فينبغي ان يكون الحال مقولا في جوابه قوله وحقها ان تكون نكرة كما ان من
حق ذي الحال ان يكون معرفة وانما وجب ان يكون لانهما اذا تطابقا توهما
وتنكيرا لا يتطابقا اعرابا تراجا الى عرفهما في الوصفية ووجه اختصاص
الحال بالتنكير هو ان الحال جرى مجرى الصفة للفعل ولذلك سماه سيبويه نعتا للفعل
واراد بالفعل المصدر الذي يدل عليه الفعل واذا جرى مجرى الصفة للفعل والفعل
نكرة لزم تنكيره قوله فاذا اردت الحال عن النكرة فقدمها عليها اعلم
ان نصب الحال عن النكرة بدون التقديم قبيح الا اذا كانت النكرة موصوفة
او مغنية غناء المعرفة او محصورة بالاستفهام او مفصولا بينها وبين ذي الحال
بالانتقاض النفي كما في قولك جاءني رجل من بني تميم فارسا وقوله لا يركنن احد الى

الاحجام يوما الوغى متخوفا لحمام وقولك هل اتاك رجل راكبا اذا اردت الاستفهام
عن اتيانه مقيدا بالركوب وقولك ما جاءني رجل الا راكبا وتقول في غيرها جاءني راكبا
رجل وقبح جاءني رجل راكبا ولم يتعرض المصنف لما ذكرنا من القيود تسامحا وتساهلا
واطلق القول بالتقديم في كل نكرة والاستشهاد بقوله لعزة موحشا طلل قديم
انما يصح على مذهب الكوفيين والاخفش واما على مذهب سيبويه فلو جعلنا موحشا
حالا عن طلل لاختلف العامل في الحال وصاحبها لما ان العامل في الحال هو الظرف
وفي صاحبها معنى الابتداء عنده والصواب ان نجعل حالا من المستكن في الظرف
من ضمير طلل فح لا يكون مما نحن فيه من تنكر ذي الحال وتقديم الحال عليه في شيء
متاخرة عن صاحبها وهو معرفة واما عند الاخفش فلما كان ارتفاع ذي الحال وهو
طلل بفاعلية الظرف صح جعله حالا عنه وحسن تنكيره لوجهين لتقديم الحال عليه
وكونه موصوفا بقديم والحاصل ان تقديم الحال على صاحبها قد يكون لازما كما
من نحو جاءني راكبا رجل وقد يكون جائزا كما جاءني راكبا زيد وقد يكون ممتنعا
وذلك اذا كان مجرورا نحو مررت جالسة بزيد ممتنع عند جميع النحويين الا ابن كيسان
لان الحال صفة في الاصل والصفة من التوابع واحسن حال التوابع ان تقع بعد المتبوع
والمجرور لا يتقدم على الجار فكيف يتقدم ما يتعلق به واجاز ابن كيسان مستشهدا
بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس اي المعنى وما ارسلناك الا للناس
كافة وذكر الزجاج ان كافة حال من الكاف في ارسلناك والتاء فيه للمبالغة والمعنى وما ارسلناك

الا للناس كافة وذكر الزجاج ان كافة حال من الكاف في ارسلناك والتاء فيه
للمبالغة والمعنى وما ارسلناك الا لتكف الناس عن الشرك وارتكاب المعاصي
وذكر صاحب الكشاف رحمه ان انتصاب كافة على المصدر اي ما ارسلناك الا
رسالة كافة للناس اي عامة شاملة لهم قوله اسم الفاعل كل اسم اشتق
لذات من فعل اي اسم الفاعل اسم مشتق لذات من فعل لا من حيث هي تلك الذات
بل من حيث هو فاعل في الجملة واحترز بالمشتق عن الفاعل المسند اليه الفعل
واحترز بقوله لذات من فعل عن اسم المفعول فانه مشتق لكنه لذات من وقع
عليه الفعل واحترز بقوله ويجري على يفعل عن الصفة المشبهة فانها وان كا
نت مشتقة لذات من فعل الا انها لا تجري على يفعل من فعله نحو كريم لا يقال
الصفة المشبهة من افعال الطبايع فلا يقال للمتصف بها انه فعل شيئا
لانا نقول لا نعني بقولنا فعل احدث بل المراد به بحيث يصح ان يسند اليه المشتق منه
بصيغة فعل نحو كرم وانما فسر الجريان بالموازنة ليتفق في الحركات والسكنات
لانهم ربما قالوا صفة جارية للموافقة بعد النفي صفة او خبرا او حالا فاحتاج
الى تفسير الجاريان ههنا ثم ان اسم الفاعل انما يعمل عمل فعله اذا اريد به الحال او
الاستقبال دون الماضي وذلك لان الفعل كما دخل على الاسم في الاعراب الذي هو
مستحقه في الاصل دخل الاسم على الفعل في العمل الذي هو له في الاصل فيقال زيد
ضارب غلامه عمرا الآن او غدا كما تقول يضرب والذي بمعنى الماضي فهو مضاف

الا ما بعده

الا ما بعده نحو هذا ضارب زيد امس ولا يقال ضارب عمرا امس لان الا
فعال دخلت على الاسماء في الاعراب والاسماء دخلت على الافعال في العمل فلما لم
يوجد للماضي اعراب الاسم لم يعط الاسم عمله واذا كان بمعناه عمله وقد اجاز ذلك
الكسائي مستشهدا بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه واصحابنا ذكروا ان باسطا
وان كان ماضيا في الظاهر لكن المعنى على الحال بدليل انك لو اوقعت المضارع
موقعه نحو يبسط لصح وذلك لان الحال الماضية تحكى على صورة الحاضرة نحو كان
زيد يضرب عمرا امس واعلم ان شرط عمله الاعتماد على احد الاشياء التي
اشترط الظرف الاعتماد عليها على ما سبق في صدر الكتاب فلا يقال قائم غلامك
خلافا للاخفش والكوفيين قوله اسم المفعول لما كان اسم الفاعل كذلك اسما مشتقا
لذات من وقع منه الفعل فاعمل عمل الفعل المبني للفاعل كذلك اسم المفعول لما
كان اسما مشتقا لذات من وقع عليه الفعل اعمل عمل الفعل المبني للمفعول
وهو بمنزلة اسم الفاعل في جميع ما ذكرنا من اشتراط الزمانين والاعتماد
تقول مررت برجل مضروب غلامه فيكون غلامه مرفوعا بمضروب كما كان مرفوعا
يرتفع بيضرب ومضروب في التقدير جار على يضرب لان اصله مضرب
فاشبع ضمة الراء فنشا منها الواو وانما فعل ذلك لرفضهم بناء مفعل
في ابنيتهم الا مع التاء واما نحو مكرم ومعطى فجار على الفعل لفظا فتقول
زيد مكرم اصحابه ومعطى غلامه درهما كما تقول يكرم ويعطي قوله والصفة

المشبهة وهي ما لا تجري على يفعل اعلم ان نحو كريم ليس بجار على يكرم في الحركات
ولا حسن على يحسن وكذا شديد وقبيح وصعب واما اشبه ذلك
ومرتبة هذه الصفة بعد مرتبة اسماء الفاعلين وهي مشبهة بها من حيث
انها تثنى وتجمع وتذكر وتونث فاجريت مجريها في العمل فقيل مررت برجل حسن
وجهه وكريم اباؤه وشريف حسبه ترفع هذه الاسماء بالصفة كما ترفعها
بالفعل وانما قال كريم آباؤه بالجمع دون الواحد ليكون ارتفاعه لغة
على سبيل القطع اذ الواحد يحتمل مع الفاعلية الابتداء نحو زيد كريم ابوه بخلاف
الجمع فانه لا يحتمل الابتداء اذ لو كان مبتدأ لقيل كرمون اباؤه على سبيل القطع
اذ المبتدأ على سبيل الخبر اذا اطلقا فان قلت كيف دلت الصفات
وهي بمعنى الماضي نحو زيد كريم ابوه اذ الكرم شيء قد وجد قديما وكيف جاز ان
يزيد الفرع على الاصل اعني اسم الفاعل قلنا ان هذه الصفة في حكم
اسم الفاعل في اتصافه بمعنى الحال الا ترى انك اذا قلت زيد حسن دخل الحسن
موجود في الحال كما في اسم الفاعل وكون هذا الفعل موجودا قبل زمانك لا يقدح
في كونه حالا كما لا يقدح في الفعل الصريح في قولك زيد يعلم فنونا من العلم فان علمه
قد وجد من قبل ويدل على هذا اسم الفاعل نحو زيد قايم غلامه تريد الحال والقيام
قد كان منه ذلك قبل حالك بزمان ويدل على انها ليست بمعنى الماضي انك لو قلت
زيد حسن ابوه امس قبيح اليوم لم يجز حتى تدخل كان ليدل على ان الحال بحكمه

بحاضرة

بحاضرة كما في الفعل واسم الفاعل نحو كان زيد لا يقوم امس او قايما غلامه امس
ولهذا قالوا ان هذه الصفات ليست بمعنى الماضي ولا بمعنى المستقبل فلا تقول زيد
حسن من ثلث السنين او حسنا غدا انقطع فصل المصدر هو الاسم الذي اشتق منه الفعل انما
سمي المصدر مصدرا لان الفعل يصدر عنه والمصدر في الاصل هو الموضع الذي يصدر عنه الابل
والدليل على ان المصدر اصل والفعل مشتق منه ان المصدر اسم يستقل بنفسه ويستغني
عن الفعل والفعل لا يقوم بنفسه ويفتقر الى الاسم ولان الفعل يدل بصيغته على شيئين
حدث وزمان والمصدر على شيء واحد وهو الحدث ولا شبهة ان الواحد قبل الاثنين
واصل له ولان المصدر له مثال واحد والفعل له امثلة كما ان الذهب نوع واحد
يتخذ منه اشياء مختلفة ولان الفعل يدل على ما يدل عليه المصدر والمصدر لا يدل على
مدلوله والفرع لا بد وان يكون فيه الاصل والزيادة واما ما تمسك به الكوفيون من اعتلال
المصدر باعتلال الفعل وصحته بصحته نحو قام قياما وقاوم قواما فذلك لا يدل على اصالة
الفعل مطلقا وكون المصدر مشتقا منه وان دل فانما يدل على اصالته في التصريف ولا
كلام فيه كما لا كلام في انه الاصل في العمل والمصدر فرع فيه عليه ولهذا قال فيعمل عمل الفعل
اذا كان منونا نحو عجبت من ضرب زيد عمرا فكل فعل له رفع ونصب كان لمصدره ذلك
وانما قال كما تقول من ان ضرب زيد عمرا لان الفعل المقدر بان بمنزلة المصدر في كونه فاعلا
ومفعولا ومضافا اليه ومبتدأ نحو اعجبني ان تخرج زيد وارجو ان تخرج ويبلغني خبر ان تخرج
وان تخرج خير لك فلما كان بمنزلته في الاعراب وفي هذه المعاني كان المصدر ايضا بمنزلته في

في العمل وفي امتناع تقديم ما يعمل فيه عليه فلا تقول اعجبني زيداً ضربك
كما لا تقول زيداً ان ضربت فصل ويضاف الى الفاعل اعلم ان المصدر
المتعدي المضاف على خمسة اضرب الاول ان يضاف الى الفاعل ويترك
المفعول منصوباً نحو عجبت من دق القصار الثوب فالفاعل مجرور لفظاً مرفوع
معنى ولهذا حمل المعطوف عليه والصفة على الموضع نحو عجبت من دق القصار
بالرفع ومن دق القصار الحاذق والثاني ان يضاف الى الفاعل ويترك ذكر
المفعول نحو عجبت من ضرب زيد اي من ان ضرب والثالث ان يبنى المصدر للمفعول
ويضاف الى المفعول القائم مقام الفاعل نحو عجبت من ضرب زيد اي من ان ضُرب
زيد وعلى هذا مسئلة الكتاب نحو عجبت من دفع الناس بعضهم ببعض اي من ان دُفع
الناس بعضهم ببعض والمضاف اليه ههنا مرفوع معنى لانه مفعول ما لم يسم فاعله
والرابع ان يضاف الى المفعول ويذكر الفاعل مرفوعاً نحو عجبت من ضرب اللص
الجلاد والخامس ان يضاف الى المفعول ويترك ذكر الفاعل نحو قوله تعالى لا يسأم
الانسان من دعاء الخير والمضاف اليه في الوجهين الاخيرين
منصوب معنى لانه مفعول ويجوز الحمل عليه كما في الفاعل واما المصدر اللازم المضاف
فضرب واحد وهو ان يضاف الى الفاعل نحو اعجبني ذهاب عمرو فان قلت
انه ايضاً يجوز ان يضاف الى الظرف ويترك الفاعل مرفوعاً او على العكس
او يترك ذكر الفاعل قلنا لا يجوز اضافته الى الظرف الا بعد ان اتسع فيه فيجري

مجرى المفعول به في المصدر اذ ذاك بمنزلة المتعدي ولا كلام فيه وقد يعمل المصدر معرفاً باللام
نحو قوله كررت فلم انكل عن الضرب مسمعاً وهو قليل لم يجئ في التنزيل ولم يذكره المص
لقلته وندرته ويترك ذكر احدهما كما في قوله تعالى او اطعام في يوم ذي مسغبة
يتيما اطعام مصدر منون ويتيما منصوب به وفاعله محذوف حذف للعلم به ولم يظهر
لان المصدر اسم جنس ولا شيء من اسماء الاجناس يحتمل الضمير وبذلك علم حذف الكل
لا تقول اعجبني من هذا الامر ظهور كله كما تقول ان ظهر كله وانما جاز خلوه عن
الفاعل مع امتناع ذلك في الفعل لان الفعل ابداً خبر او على وصف جار مجرى الخبر
اقتضاء ما يسند اليه فاذا قدرت خلوه عن المسند اليه فقد اخللت بخلاف المصدر
فانه اسم والاسماء كلها لا يلزم ان يكون مسندة الى شيء واما قوله وهم من بعد غلبهم
سيغلبون فمن قرأ سيَغلبون بالبناء للفاعل فالمصدر الى المفعول القائم مقام
الفاعل اي من بعد ان غُلبوا سيغلبون ومن قرأ بالبناء للمفعول فالمصدر مضاف
الى الفاعل وذكر المفعول متروك وعلى هذا فالوجه ان يقرأ الم غَلَبت الروم بالبناء
للفاعل وقد قرئ به ويجعل الضمير المضاف اليه المصدر للفارس لا للروم ومجال الكلام
في الآية فسيح غير انه يفضي الى الاطناب الممل المضاف كل اسم اضيف الى اسم آخر
فان الاول يجر الثاني اعلم ان الاسم غير اصيل في العمل وانما العمل للافعال والحروف وانما عمل
الجر ههنا لان في الكلام معنى حرف الجر فقوي بذلك على العمل والاضافة على ضربين
اعلم ان المضاف اليه اذا كان معرفة في الاضافة المعنوية يتعرف المضاف

نحو غلام زيد لانك اذا قلت غلام كان شايعا في امته غير مختص بواحد فاذا
اضيف الى المعرفة تعرّف فصار لواحد بعينه ويكتسي منه تعريفه وذلك ان قدر المعنى
على قدر اللفظ فكما ينزل المضاف اليه من المضاف بمنزلة التنوين الذي لا يتصور فيه
الانفصال كذلك يجب ان يمتزج معنى الثاني بالاول ليكون مرتبة اللفظ على قدر مرتبة
المعنى اما اذا كان نكرة فلا تفيد الاضافة الا التخصيص نحو راكب فرس لانك اذا قلت
راكب كان شايعا في اجناس ما يركب فاذا قلت راكب فرس خصصته بالاضافة
وقد زال عنه بعض الشياع وان لم يتعرف المضاف لان المضاف اليه اذا لم يكن
معرفة فكيف يكتسي المضاف منه التعريف وهي في الغالب بمعنى اللام او بمعنى
من واما قال في الغالب احترازا عن قولهم ثبت الغدر وقتيل الطف فقد قيل
ان هذه الاضافة بمعنى في نحو ثبت في الغدر وقتيل في الطف لكن الغالب ان
يكون بمعنى اللام نحو غلام زيد اي غلام لزيد او بمعنى من نحو خاتم فضة اي خاتم من فضة
لان الغرض فيها تبيين النوع فانك اذا قلت خاتم لم يعلم اي نوع هو فاذا
اضفت بينت والفرق بينهما ان التي بمعنى اللام لا يجوز فيها اطلاق المضاف اليه على
المضاف والتي بمعنى من جاز ذلك وقال الشيخ عبد القاهر وانما يقول النحويون
في مثل غلام زيد ان المعنى غلام لزيد ايضاحا لمعنى الجر لان اللام مقدرة هنا كيف
والمضاف اليه ينزل من المضاف بمنزلة التنوين ويعاقبه فكما لا يجوز ان يفصل
بين التنوين والمنون بشيء كذلك لا يجوز ان يكون اللام فاصلا بين المضاف

والمضاف اليه وايضا فلو كانت اللام مقدرة هنا ينبغي يكون الجر بها لوجب
ان لا يحذف التنوين كما لم يحذف اذا ظهر واعلم ان النحويين اوردوا ههنا
سؤالا وهو ان المضاف اليه قايم فيه معنى حرف الجر ولفظها محذوف حذفا نحويا
على ان يكون في حكم المذكور اوفي عدله المضمر واذا كان كذلك فلم لم يبن لتضمنه معنى الحرف
اذ كل اسم يتضمن معنى الحرف فهو مبني ثم اجابوا عنه بان بناء الاسم لتضمن معنى الحرف
من الجايز دون الواجب الا ترى انهم اعربوا ايا مع تضمنه معنى حرف الجزاء وذكر عبد القاهر
ان في بناء الاسم ههنا نقضا للغرض اذ الحرف المتضمن معناه الاسم حرف عامل في
الجر والعمل من العامل بمنزلة الحكم من العلة فلا يتم التضمن الا بان يجعل الاسم
في كونه عاملا يحدث به هذا الحكم فلو بنيناه لم يتصور ذلك على الاستيفاء في
وادي ان ايله هذا السؤال في المضاف اولى منه في المضاف اليه اذ المتضمن معنى الحرف
هو المضاف دون المضاف اليه لانه الذي يعمل بنفسه فلولا انه يتضمن معناه لما قوي
على العمل ولان تضمن غيره للحرف لا يكون موجبا لعمل المضاف ولان المعنى من التضمن ان يكون
معنى الاسم مشتملا على معنى ذلك الحرف كما ان اين واخواته لما كانت معانيها تشتمل على
حرف الشرط بنيت ولتضمنها اياه عملت الجزم والمتضمن على هذا التفسير هنا هو
المضاف دون المضاف اليه لان العمل للمضاف فوجب ان يكون المتضمن لمعنى الحرف اياه
دون غيره ولانه لو كان المضاف اليه متضمنا لمعنى الحرف لوجب ان يكون عاملا في نفسه
وذلك محال ويدل على ذلك قول الشيخ ولن يتم لنا هذا التضمن الا بان نعطي الاسم

الاسم حكمه وجعله مثله في كونه علة يحدث بها هذا الحكم ومعلوم ان الاسم الذى اعطيناه
حكمه في كونه علة يحدث بها هذا الحكم هو المضاف دون المضاف اليه فالمتضمن للحرف
هو ليس الا هو واذا كان المتضمن للحرف هو المضاف فلا يكون المضاف اليه لازما
على ما ذكروا فان قيل فعلى ما ذكرت فالمضاف متضمن معنى الحرف فهلا بني
فالجواب ان الاضافة تمنع البناء في الاسم الاغلب اذ البناء مما يوجب مناسبة الحرف
والاضافة مما تعارض تلك المناسبة لانها من خصائص الاسم ولا يكون في الحرف
الا ترى انهم لم يبنوا المضاف من المنادى والمنفي بلا التي لنفي الجنس مع ان العلة
او جوازها البناء في مفرديهما قائمة او نقول ان المضاف اليه لشدة امتزاجه
بالمضاف ومعاقبته التنوين ينزل منزلة التنوين التي هي علامة التمكن في الاسم
لا يبنى مع التنوين فكذا ما قام مقامه فصل ولفظه اعلم ان الاضافة اللفظية
هي التي لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا وانما تفيد تخفيفا في اللفظ والمعنى كما هو قبل الاضافة
وهي اما اضافة اسم الفاعل الى مفعوله او الصفة المشبهة الى فاعلها اما الاول فنحو مررت
برجل ضارب زيد الآن او غدا ويدل على ان هذه الاضافة غير حقيقية وانها في تقدير الانفصال
انك تصف النكرة بالمضاف وتوقعه حالا نحو مررت بزيد ضارب عمرو والحال لا يكون الا نكرة
واما الثاني فنحو مررت برجل حسن الوجه لان التقدير فيه الانفصال نحو حسن وجهه الا انك
نقلت ضمير صاحب الوجه الى حسن فصار كان الحسن قد شاع في جميع اجزاء الموصوف به فاذا
ارتفع الضمير لم يمكن ان يرتفع به الوجه ولا يجوز لتبيين موضع الحسن اضيف الصفة اليه

على نقل الضمير الى الصفة تذكيرها في هند جائل وشاحها وتانيثها في هند جائلة الوشاح
فصل والاضافة تعاقب التنوين ونون التثنية والجمع وانما لم يجمعوا بين التنوين
والاضافة لما ذكرنا ان المضاف اليه ينزل من المضاف منزلة التنوين فلم يجمعوا بينهما
كراهة اجتماع الزيادتين في اخر الكلمة ولا بد في المعنوية من تجريد المضاف من حرف
التعريف وانما اشترط ذلك لانه لو لم يجرد منه لكان معرفة واذا كان معرفة استغنى
عن الاضافة المعنوية التي وضعها التعريف او التخصيص لان تعريف المعرف محال قوله
وتقول في اللفظية الحسن الوجه اعلم انك تقول مررت برجل حسن الوجه فتصف به النكرة
لان الاضافة ليست بمحضة فاذا اردت وصف المعرفة به ادخلت عليه حرف التعريف
نحو مررت بزيد الحسن الوجه فتعرف ولا يفضي هذا الى تعريف المعرف لان الفائدة
ان الخفة المطلوبة من الاضافة اللفظية مفقودة فيها لان التخفيف في الواحد
انما هو بسقوط التنوين والتنوين لا يتصور مع اللام فيقدر سقوطه بالاضافة
لانا نقول ان التخفيف الحاصل بسقوط التنوين وان كان مفقودا الا انه قد حصل فيه
من جهة اخرى الا ترى انك اذا قلت مررت بزيد الحسن الوجه كان التقدير الحسن
وجهه فلما اضيف فاذت التخفيف من وجهين وهما سقوط الكناية من المضاف
اليه وانتقال الضمير الى الكبرة التي هي اخف منها لا يقال ان الكناية وان سقطت
فقد عوض عنها اللام لان اللام لا يوازي الكناية لثقلها وخفته * والضارب زيد انما جاز
هذا لان هناك نونا تسقط وتعاقبه المضاف اليه فيكون في الاضافة فائدة لفظية

كما في قولك ضاربا زيد وضارب زيد فجاز الضارب الرجل مع انك لا تفيد به خفة
لفظية لانه يشبه الحسن الوجه من حيث اللفظ اذ الضارب صفة كالحسن والرجل
اسم جنس محلى باللام كالوجه فاجري فيه لفظ تشبيها به كما اجري النصب في الحسن الوجه
تشبيها بالضارب الرجل ولا يجوز الضارب زيد اذ لا تفيد بالاضافة خفة لفظية
كما افادتها في المثنى والمجموع والمضاف اليه ليس باسم جنس حتى يشبه بذلك بالحسن الوجه
واما نحو الضاربك والضاربي والضاربه فشايع لما فيه من استبدال الضمير المتصل
من المنفصل اذ الاصل الضارب اياك واياي واياه فلما اضيف حصل التخفيف جدا
وانما لم يجز ان يكون الضمير في مثل هذا ضمير المنصوب كما في الفعل في قولك ضربك لانهم
لما رفضوهما يوجد فيه التنوين او النون ان يجمعوا بينه وبين الضمير المتصل نحو
ضاربنك والضاربونك كراهة اجتماع الزيادتين في اخر الكلمة جعلوا ما لا
يوجد فيه بمثابة ذلك لئلا يختلف ونزه الاطراد واذا قلت الضاربي مثلا فالياء لا يكون
الا ضميرا مجرورا هذا ما اختاره الزمخشري وقيل الامام عبد القاهر انه ضمير المنصوب
بمنزلته في نحو ضربني قوله الاسم التام انما ينصب الاسم التام التمييز لانه لابهامه يقتضي ما يميزه
ويرفع الابهام عنه وانما وجب ان يكون الاسم تاما لا فيه للنصب لانه بتمامه قد اشبه ما ينصب
المفعول من اسماء الفاعلين والمصدر الا ترى ان قولك راقود وقولك راقود خلا
اسم قد تم اي امتنع عن الاضافة لما فيه من التنوين وهو مبهم يحتمل الخلل المكيلات
فينصب خلا مثلا لاقتضائه اياه ومشابهته لضارب بالتنوين في انه ايضا يقتضي مفعولا

وهو قد امتنع من الاضافة بالتنوين وكذلك منوان وقفيزان في منوان سمنا وقفيزان
برا قد تما بنون التثنية وهما محتملان من اجناس المكيلات والموزونات فانتصب ما
بعدهما لما نصب ضاربان وكذلك عشرون درهما لانه قد تم بنون وهو محتمل من
اجناس المعدودات فاشبه ضاربون وعلى هذا ملؤه عسلا ومثله رجلا لان ذلك مبهم
كقفيزان ومنوان وقد تم بالاضافة فاشبه انا معطيه درهما لان اضافة المعطي الى الضمير
تمنع من جر درهم فهذا هو الاسم التام ثم ان التام قد يكون زايلا وقد يكون لازما فا
لاول هو التام بالتنوين ونون التثنية لانك تقول في راقود خلا راقود خل وفي منوان
سمنا منوا سمن واما الثاني فهو التام بنون الجمع والاضافة اذ ليس لك ان تقول في عشرون
درهما عشرو درهم لان عشرون اسم مبهم موضوع لمضاعف عشرة وليس بجمع على
حد مسلم ومسلمون اذ لو كان كذلك لوجب ان يقع ثلاثون على ثلاثة ثلث مرات كما يقع المسلمون
على ثلاثة انفس فلما اختص ثلاثون بثلاث مرات عشرة علمنا انه اسم موضوع مع
الواو والنون لهذا العقد المخصوص واذا كان موضوعا مع الواو والنون فيمتنع
ان يوجد بدون النون فلهذا قيل انه لازم وكذلك الاضافة لانك لا تقول ما ملؤه
عسلا ملؤ عسل لانه مضاف الى الضمير فيمتنع ان يضاف الشيء مرتين واذا عرفت
هذا فاعلم ان تمثيله التام بالتنوين بقولهم ما في السماء موضع كف سحابا فيه نظر لان
الاسم الذي فيه التنوين ههنا اعني كف لا ابهام فيه فيرتفع وانما الابهام في قوله موضع
مضاف الى الكف واضافته اليها تمنع من الجر وتوجب النصب كما تمنع اضافة الملء في قولك

ملؤه عسلا فان قلت ان الموضع وحده لا يتم به المعنى الذي كان التمييز لاجله من المساحة
وانما يحصل ذلك من بعد ان نضيفه الى الكف قلنا كذلك الملؤ لا يتم معنى الكيل فيه حتى يضاف
الى شيء مخصوص كالاناء او الى ما هو مكيال معروف كالزق وغيره فاذا اراده في مثل الاضافة
اولى منه في مثل التنوين اذ العامل في التمييز هو الكلام التام بالاضافة لا الكلام التام بالتنوين
لان اعمال الاسم التام مشروط باقتضاء التمييز لابهامه ولا شك ان المقتضي للتمييز هنا هو الموضع
مضافا الى الكف لا الكف اذ لا ابهام فيه ويدلك على هذا انك لو جئت بالكف منونا غير
مضاف اليه شيء لفظا او تقديرا نحو ما الحلال كف مثلا لم يقتض التمييز البتة وايضا انهم
قد شبهوا موضع كف بسمي با بضرب زيد عمرا فوجب ان يكون العامل المضاف لانه هو
المشبه لا المضاف اليه وقال الشيخ عبد القاهر ان سمي با ههنا قد انتصب من وجهين
احدهما ثبوت التنوين والثاني الاضافة وهذا ايضا عجيب منه لانه ان اراد ان العامل
في التمييز ههنا هو الاسم التام بالتنوين والكلام التام بالاضافة ايضا فهذا يؤدي الى
اعمال عاملين في معمول واحد وهذا امر اخر معقول بما انعقد الاجماع منهم على رفضه
الا يرى انهم لو ازدحم عاملان على معمول واحد فالعمل باتفاق منهم لواحد منهما لا غير
الا انهم اختلفوا في ان العمل لايهما على ان المنون ههنا لا يصلح عاملا لما بينا ان شرط
اعمال الاسم التام ان يكون مقتضيا للتمييز لابهامه وقد افتقد الشرط ههنا ولعل كلام
الشيخ هو الذي غر البعض من جعله العامل ههنا الاسم المنون لان الشيخ لما جوز ههنا
النصب بالوجهين جعل البعض الاقرب عاملا على ما هو المذهب الصحيح في ان المقتضيان

اذا ازدحما على مقتضى واحد فالعمل لاقربهما وجودا الان ذلك خبط يظهر بادنى تامل فيما ذ
كرنا قال ويقال للثلثة الاول مقادير فان قلت كيف قال ويقال للثلثة الاول وقد ذكر اربعة
اشياء وهي المساحة والكيل والوزن والعدد قلنا انه قسم الاسم التام الذي ينتصب عنه التمييز اربعة
اقسام وهي المنون وما فيه نون التثنية وما فيه نون الجمع والمضاف ثم قال ويقال للثلثة
الاول مقادير لما فيه من التنوين ونون التثنية والجمع وللاخير مقاييس للمضاف فيما ذكره من المثال
وانما سمي مقياسا لانك اذا قلت لي ملؤه عسلا فقد قست ما عندك من العسل بملء هذا
الاناء وكذلك مثله رجلا كذلك لي منوان سمنا فقد قدرت ما عندك من السمن بالمنوين ونعم
ما قال والتمييز رفع الابهام عن المفرد كهذا اعلم ان المفرد قد يطلق ويراد به ما يقابل
الجملة وعلى هذا ما لا اسم المضاف والمثنى والمجموع من قبيل المفاريد وقد يذكر ويراد به ما يقابل
المضاف وقد يذكر ويراد به ما يقابل المثنى والمجموع والمراد منه ههنا هو الاول لكونه مذكورا
في مقابلة الجملة اذا تقرر هذا فاعلم ان التمييز رفع الابهام ثم ان الابهام اما ان يكون في
الاسناد او في احد طرفيه فالمميز للاول سمي تمييزا عن الجملة ويقع بعد تمام الكلام نحو طاب زيد نفسا
فالابهام ههنا في اسناد الطيب الى زيد لا في الطيب على الانفراد ولا في زيد على الانفراد والمميز للثاني
يسمى تمييزا عن المفرد ويقع بعد تمام الاسم نحو عندي راقود خلا فالابهام ههنا في الراقود
لا غير فارتفع بقولك خلا **الباب الثالث** في العوامل اللفظية السماعية وهي ثلثة اصناف
انما قدم الحروف على الافعال والاسماء لان الحروف هي الاصل في العوامل السماعية اذ لم يوجد
فيها اطراد بوجه ما بخلاف الاسماء والافعال ثم قدم الافعال على الاسماء لان الاسماء انما تعمل للمشابهة

الافعال والحروف فهي في العمل متأخرة عنها سواء كان ذلك بطريق القياس او غيره ثم قدم من الحروف

العوامل ما هو العامل في الاسم على ما هو العامل في الفعل لكثرة هذا العامل في الاسم وقلة ذاك ثم قدم

من العوامل في الاسماء ما هو العامل عملا واحدا على ما هو العامل عملين لتقدم الواحد على

الاثنين ثم قدم من العامل عملا واحدا الجار على الناصب ليكون الجار عاملا بلا شبهة ولا خلاف

بخلاف الناصب فانهم اختلفوا في ان الناصب هو هذا الحرف ام الفعل وفي قوله عامل في الجملة تجوز

وتسمح والمراد في كل واحد من جزء الجملة لان الجملة من حيث هي جملة لا تستطيع ان يكون معمولا

فيها اذ الجملة من حيث هي جملة ليست باسم ولا فعل فيعمل فيها العامل **قوله** اما الجار فسبعة عشر

الحروف الجارة موضوعة لافضاء معاني الافعال الى الاسماء وكلها يشترك في افادة هذا

المعنى الا ان وجوهها تختلف بها فمن معناها ابتداء الغاية في المكان نحو خرجت من البصرة

تريد ان مبداء الخروج كان من البصرة وقد يكون للتبعيض في اخذت من الاموال

اي بعضها وهذا لا ينفك عن معنى الابتداء لانه يدل على ان الاموال مبداء موضع اخذك كما ان

قولك خرجت من البصرة يؤذن بان البصرة منشأ خروجك الا انه في الاموال افادت التبعيض

ايضا اذا كان ذلك عكسا ولم تعد في قولك خرجت من البصرة لانك اذا فارقتها فقد فارقت

جميع نواحيها اذ لا يتصور ان يكون خارجا وغير خارج ويكون للبيان في عشرة من الدراهم

لان العشرة قد يكون من الدراهم وغيرها فلما قيل من الدراهم تبين ما هو المقصود وعلى هذا قوله

تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان قالوا وهذا قريب من معنى الابتداء اذ جعل مبداء اجتناب

الرجس هو الاوثان ويكون مزيدة في المرفوع كما جاءني من احد وفي المنصوب كما رأيت من احد

ودخولها في حال الزيادة على المنصوب اقيس من دخولها على المرفوع لان كون حرف

الجر موضوع بمعنى المفعولية حيث توصل الى الاسماء الافعال فيكون حال الزيادة تابعة

بحال الاصل قالوا ومن مع انها زائدة لم تخل عن ثبوت معنى الابتداء ولهذا قال السيرافي

اذا قلت ما جاءني من رجل معناه من واحد الى اقصاه ولهذا قالوا انها للاستغراق ولعل

الصواب ان يقال انها في ما جاءني من احد زائدة محضة زيدت لتوكيد معنى النفي اذ لا فرق في

المعنى بين ما جاءني احد وما جاءني من احد لافادتهما جميعا معنى الاستغراق لان احدا

اذا قرن بحرف النفي وهو منكر يفيد الاستغراق البتة اذ لا تقول ما جاءني احد بل اثنان

واما في ما جاءني من رجل مثلا فليست بزائدة محضة حيث افادت الاستغراق الا ترى انك

لو قلت بغير من لم يفد الاستغراق قطعا بل محتملا وصحة قولهم ما جاءني رجل بل رجلان

تشهد لذلك فمن صرف الكلام الى الاستغراق وازال عنه احتمال غيره كما ان لام التاكيد

صرف صيغة المضارع الى افادة معنى الحال قطعا بعد ان كانت محتملة لها ولغيرها ولهذا

السر استشهد المص في الزيادة بما جاءني من احد دون ما جاءني من رجل ثم ان زيادتها

من في النفي وما جرى مجراه مستمرة ولا تزاد في الاثبات عند سيبويه واجاز ذلك ابو الحسن

مستشهدا بقوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم **قوله** والى الانتهاء الغاية نحو سرت من البصرة

الى الكوفة تريد ان منتهى السير هو الكوفة وقد يكون بمعنى المصاحبة نحو قوله تعالى ولا تاكلوا

اموالهم الى اموالكم قالوا وهذا راجع الى معنى الانتهاء لان المعنى لا تنتهي اكل اموالهم الى

اموالكم وفي معنا حتى الا انها تفارقها من وجوه وهي لن محروبة حتى اما ان يكون ما بعدها منتهى

المذكور نحو اكلت السمكة حتى راسها فان الراس ينتهي به السمكة او عنده نحو نمت البارحة حتى الصباح فان الصباح عنده ينتهي الليلة ومن هذا منع قولهم ان مجرورها اما ان يكون آخر جزء من الشيء او ما يلاقي آخر جزء منه وذلك لان الفعل المتعدي بها الغرض فيه ان ينقضي ما تعلق به شيئا فشيئا حتى يأتي عليه كذا ذكره الزمخشري ولا بد ان يكون مجرورها كذلك ومن ثم لم يجز لي نصفها او ثلثها ولم يجز حتى نصفها او ثلثها وان مجرورها داخل في الحكم في مسئلتي السمكة والبارحة فالاكل الراس والنوم الصباح ولا يجوز ان يكون الاكل قد انقطع عند الراس اذ لو جاز ذلك لجاز دخولها على ما ليس بآخر جزء من الشيء او ما يلاقي آخره ولم يجز على ما مر وانها تدخل على المظهر والمضمر جميعا كالى وقد والبه وحتى لا تدخل الا على المظهر استعمالا فلا يقال حتاه وان حتى لا يلزم الجر فتكون عاطفة ومبتدأ ما بعدها بخلاف الى اما العاطفة فنحو جاءني القوم حتى زيد وكذلك النصب والجر وانها تخالف سائر حروف العطف في ايجاب مجانسة ما بعدها لما قبلها لكونها موضوعة للغاية والدلالة على احد طرفي الشيء ولا يتصور ان يكون طرف الشيء من غيره ولهذا قالوا انها انما يذكر للتعظيم او للتحقير نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحاج حتى المشاة لان الشيء اذا اخذ من ادناه فاعلاه غاية وطرف فاذا اخذ من اعلاه فادناه طرف له وغاية واما الابتدائية فنحو قولك خرجت النساء حتى هند خارجة او حتى خرجت هند فقد جاز في مسئلة السمكة الوجوه الثلثة الجر على كونها جارة والنصب على كونها عاطفة والرفع على كونها ابتدائية والخبر محذوف اي حتى راسها ماكول واما في فهي للظرف ويقال

للوعاء ويقال للاشتمال نحو المال في الكيس ونظرت في الكتاب فالمثال الاول من الاعيان والثاني من المعاني واما الباء فهي للالصاق نحو به داء اي التصق به وكأمره ومنه مررت بزيد وهو وارد على الاتساع والمعنى التصق مروري بمكان يقرب منه زيد ومنها اقسمت بالله فالباء للقسم وحقيقتها الصاق معنى القسم باسم المقسم به وكثيرا ما يحذف الفعل توسعا للاختصار مع كثرة الاستعمال وربما للاختصاص ورفع الالتباس اذ لو قلت اقسمت بالله لجاز ان يكون محض الاستعمال وقد اوقعوا موقع الواو بعد حذف الفعل لذلك نحو والله لافعلن ولا يجوز اقسمت والله والتا ابدلت عنها لقربهما في المخرج وفي المعنى اذ معنى الجمع والالصاق متقارب ثم تبدل التاء من الواو نحو تالله لاكيدن وابدال التاء من الواو كثير في كلامهم منه تجاه وتراث وتخمة ثم ان الباء لاصالتها في افادة معنى القسم تنفرد من اخواتها بجواز اظهار الفعل معها وبدخولها على المظهر والمضمر نحو به لافعلن وبالحلف على الرجل على سبيل الاستعطاف نحو بحياتك اخبرني فهو استعطاف للمخاطب وليس بقسم على الحقيقة والواو لكونها فرعا عليها لا تدخل الا على المظهر والتاء لكونها فرعا على الواو لم تدخل على المظهر الا على واحد وهو الله وقد يكون للتعدية نحو ذهبت به اذ المعنى اذهبته فان قلت ليست للتعدية في وجهها الاخر قلنا نعم الا انها في سائر الاوجه قد افادت مع التعدية معنى آخر وههنا لم يفد شيئا فلهذا عد المحض كونها للتعدية فيها مفردا ويكون للاستعانة نحو كتبت بالقلم ويسمى ايضا اداة ووصلة للفعل ومكملة اياه وللمصاحبة في دخلت عليه بثياب السفر معها فالواو والفرق بين الباء وبين مع ان مع لا تثبت المصاحبة ابتداء والباء لاستدامتها وقد تزاد في المنصوب نحو ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة

على هذا التأويل وفي المرفوع نحو وكفى بالله وزيادتها في المنصوب فيس منها في المرفوع كالبئ

ما من واما اللام فهي للاختصاص قال عبد القاهر اصل اللام ان يكون للتمليك نحو المال لزيد وقد

يكون للاستحقاق المجازي نحو الجل للفرس فانه لما اختص به ودام ملابسته له جرى مجرى المملوك

وان كان الفرس مما لا يملك وعلى هذا جاءني اخ له وابن له وقد تزاد نحو ردف لكم وامارب

فهي للتقليل قال سيبويه ان كم للتكثير نقيض رب والمقصود ان رب للتقليل وكم للتكثير وتقول

رب رجل لقيته وانت تريد ان تقلل ذلك هذا اصلها ثم غلب عليها الاستعمال بمعنى الكثرة بدليل

انهم يستعملونها في مواضع المدح وعليه المأثور عن الادب يوم لك منهن صالح وانها تستبد عن

سائره وتجر باشياء منها انها تصدر بها الكلام فلا يقال جاءني رب رجل وذلك لانها للتقليل و

التقليل والنفي من واد واحد والنفي له صدر الكلام الا ترا انهم يقولون قل رجل يقول ذلك الا زيد

بمعنى ما رجل وانما اختص النفي والاستفهام والشرط بصدر الكلام لانها معان دخلت تدخل الجمل

لتؤثر معنا فيها فوجب التقدم والعناية الى ذكرها اولا لكونها مقصودة في الكلام ومنها اختصا

صها بالنكرة وذلك لانها لما كانت موضوعة للتقليل والنكرة دالة على الشياع والكثرة اوجب

اختصاصها بها ليصح معنى التقليل فيها ولهذا احكم بان الضمير في ربه رجلا نكرة وذلك لانه ما دل على

شيء معين مثل زيد وعمرو بل ربه شيء ما فلهذا فسر بالنكرة كما يرى ولو كان معينا كما في لي مثله رجلا

لجاز ان يقول ربك رجلا كما جاز لي مثلك رجلا ومنها ان فعلها الذي تسلط على الاسم يجيء

محذوفا في الاكثر ولا يكاد يظهر الا في ضرورة الشعر وذلك لدلالة الحال عليه لانك اذا قلت

رب رجل فهم كان المعنى رب رجل يفهم ادركت او لقيت وللحال تدل عليه فحذف كما حذف

مع الباء في بسم الله ولا يظن ان يفهم هو الفعل المسلط في ايراد على الاسم لانه مسند الى ضمير الرجل فلو جعلنا

رب مسلطا عليه لزم كون الاسم فاعلا ومفعولا معا ومنها ان مجرورها يلزم الصفة اما بجملة اذا

كان مظهرا كما مر واما بمفرد نحو رب رجل جواد قالوا وانما لزم الوصف ليكون عوضا عن الفعل

قيل انما لزم الوصف لانه اذا حذف باب التقليل لان رجلا قائما مثلا اقل من رجل وحده ومنها

ان فعلها يجب ان يكون ماضيا لانك اذا قلت رب رجل لقيته كنت مخبرا بان الذي لقيته قليل

ولا تعلم ان الذي ستلقاه فيما بعد قليل واما قوله تعالى ربما يود الذين كفروا فراجع الى معنى الماضي

لان ما اخبر الله تعالى بوقوعه فيما يستقبل لصدق الوعد وتحققه بمنزلة الموجود الحاصل فيه احكام

وقد بقي هنا سؤال وجواب لا بد من ذكرهما وذلك ان لقائل ان يقول انك اذا قلت رب رجل لقيتهم

ادركت مثلا كان رب موصلة لادركت الى الرجل وادركت فعل متعد فكيف يقال انه يتعدى به

ولم يوجد حرف الجر فلا اتصل بالفعل المتعدي الا وقد حكم بزيادتها ولا يمكن ادعاء زيادة رب

افلم تقل بذلك احد والجواب ان ما حرف الجر وقع في الكلام على ضربين اذا كان لاستغراق الجنس

نحو ما جاءني من رجل فانها مفيدة للاستغراق وان لم يكن فلا وصلت فعلا الى الاسم الا ترى

ان الفعل الذي قبلها بنفسه وصل الى الاسم لكنك اردت بها افادة معنى آخر غير التعدي وهو الاستغراق

الجنس كذلك تدخل رب في الكلام وان كان الفعل الذي قبلها متعديا لقصدك معنى آخر غير التعدي

وهو التقليل وهذا التشبيه واضح واما على فللاستعلاء ويحكون بان حرفا وتارة اسما محضا في الاول

نحو جلست على السرير فهي ههنا حرف جر لايصالها معنى الفعل الى الاسم وعلى هذا زيد على السطح لايصالها معنى

الاستقرار المقدر الى الاسم وقولهم عليه دين لا يخلو عن معنى الاستعلاء بدليل قولهم ركبه دين اما في

فنحو قوله غدت من عليه بعدما تم ظمؤها اي من اعلاه اذ لو كانت حرفا لما دخل الجار واما عن
فهي للبعد والمجاوزة ويكون تارة حرفا واسما اما الاول فنحو رميت السهم عن القوس على معنى
ان السهم قد بعد عنها وجاوزها الى غرضها ونحوه اخذت عنه العلم لان العلم قد تعدى اليك وفيها
معنى من وزيادة معنى المجاوزة الا تراها تدل في رميت عن القوس على ان مبدأ الرمي منها
قال عبد القاهر وكل موضع لم يصلح الا لمعنى التعدية كان مخصوصا بعن ولا يجوز ان يقول
اديت الدين من زيد لان هذا موضع التعدي فقط واذا كان موضع لا يجب ان يكون متمحضا
للتعدي جاز ان يقع فيه بينهما شيء نحو قولهم سقاه عن العيمة اي بعده عنها وجاوزه
حكمها الا ترى وان شئت قلت من على معنى سقاه من جهة العيمة وهذا من عمل من وان
كان موضع لا يناسب معنى المجاوزة لم يجز ان تقع فيه عن فلا تقول زيد افضل عن عمرو لانك
لا تقصد ان احدهما قد انفصل عن صاحبه وتعداه وانما تريد ان فضل زيد ابتدا من هذا الموضع
واما كونها اسما ففي نحو جلست من عن يمينه اي من جانبها واما الكاف فهي للتشبيه وتكون حرفا في نحو قولك زيد
الذي كزيد اخوك ويدل على كونها حرفا وصلهم الذي بها ولو كانت اسما لما جاز ذلك اذ لا يقال الذي مثل زيد
اخوك لان الصلة لا تكون الا جملة فاذا جئت بالكاف كان متعلقا بالفعل والفعل لا بد له من
فاعل فيكون جملة ويكون المعنى الذي حصل كزيد لا يقال التقدير الذي هو كزيد على شرط حذف الجملة فلا يكون
الكاف اذن حرفا بل اسما جاريا مجرى مثل لان ذلك قليل غير متسع فلا يجوز ان يقول جاءني الذي
قائم الا في ضرورة الشعر وكان وصلهم الذي بالكاف جائزا مستمرا في حالة السعة علمنا انه حرف
وقد يكون اسما في نحو قوله يضحكن عن كالبرد المنهم اي عن مثل البرد المذاب واما منذ ومذ فانهما

لابتداء الغاية في الزمان نحو ما رايته مذ يوم الجمعة تريد ان مبدأ انتفاء الرؤية يوم الجمعة ومذ محذوف
او صلت الفعل قبلها الى الاسم بعدها وكذلك تقول انت عندنا منذ الليلة اي استقررت عندنا
منذ الليلة وقد يكونان اسمين فيرتفع ما بعدهما ويكونان على معنيين احدهما ان يراد بهما اول المدة نحو
ما رايته منذ يوم الجمعة اي اول الوقت الذي انقطع فيه الرؤية يوم الجمعة بمنزلة الجار في ان الوضع
الدلالة على ابتداء الغاية وعلى هذا لا يحسن النكرة بعدهما لانك لو قلت انت عندنا منذ وقت مثلا لما افادت
بكلامك هذا الا ما كنت المفرد امره اذ كل احد يعلم ان لابتداء الكون كان في وقت ما والثاني ان يراد
بهما جميع المدة نحو ما رايته مذ يومان كانك قلت امد ذلك المدة يومان واول وقته وآخره
يومان ولا يجب الاتيان بالمعرفة وانما الواجب العدد ولو قلت يوم الجمعة وتريد اول الوقت
وآخره جاز على تاويل ما رايته مذ اثنتا عشرة ساعة او عشر ساعات مثلا والفصل بينه وبين ما
اذا كان المراد اول الوقت دون آخره ان الرؤية في هذا الوجه ينتفي في جميع الجمعة بوجه ولم يحصل
في جزء منه وهي منتفية في جميع اجزائه وفي الوجه الاول اعني الذي يكون المراد اول المدة دون آخرها
كانت الرؤية قد انقطعت في يوم الجمعة ويدل على انك رايته فيه غير انك كالمجرور والفرق بين المرفوع
والمجرور والمرفوع من الحكم ان الكلام في الجر على جملة واحدة وفي الرفع على جملتين احدهما ما رايته
والآخر منذ يومان لان منذ مبتدأ ويومان خبره كان المعنى ما رايته وامد ذلك يومان كما تقول
ما رايته وايام البين طويل وانما لم يحتج تخلل العاطف بين الجملتين نحو ما رايته ومذ يومان كما
ساغ ذلك في ما قدمناه من حيث ان الجملة الثانية كالجزء من الكلام الذي قبلها لانها تفيد التحديد لـ
الفعل السابق ذكره اذ لو قلت ما رايته ولم تقل مذ يومان كان نفيا للرؤية في عموم الزمان

الماضي واذا قلت مذ يومان فقد ثبت العموم وحصة فلما امتزج احدى الجملتين بالأخرى اتحدتا
وجرتا مجرى جملة واحدة فلم يجز دخول العاطف كما في الشرط والجزاء وغير ذلك وانما قال المص ويجوز
مذ يومين لانه قد تقرر ان الجملة يقتضي اول الوقت كما ذكرنا واذا كان كذلك فلمتوهم ان
يتوهم امتناع الجر في قولهم ما رأيته مذ يومان فازال المص هذا التوهم وذكر ان الجر هنا غير ممتنع
وذلك لانك لو قصدت ان انتفاء الرؤية مقدر بهذا المقدار وانه موازن بهذا المدة مبتدأ
من اوله ومنقطع عند آخره رفعت ولو اردت ان مبدأه اول هذا المدة اما وقتك الذي تتكلم
فيه ولكن لا تعوز الفعل بالمدة ولا تعنى بها الا انك تريد انه كان بعد لم يبلغ غايته جررت فقلت
ما رأيته مذ يومين تريد ان انتفاء الرؤية انما يوفي من اولها اول يومين من هذا الوقت
ولم يتبين الانتفاء بعد بل هو باق ممتد واما حاشا فهي للتنزيه وهي حرف جر عند سيبويه ويدل عليه
قول الشاعر حاشا ابي ثوبان ان به ضنا عن الملحاة والشتم ومذهب المبرد انها فعل ماض بمعنى
جانب نحو جاني القوم حاشا زيدا اي جانب بعضهم زيدا واما خلا وعدا فهما للاستثناء ويكونان
حرفين تارة وفعلين اخرى وما بعدهما مجرور في الاول ومنصوب في الثاني على المفعولية والفاعل
مضمر نحو جاني القوم خلا زيدا وعدا زيدا اي عدا بعضهم زيدا ومثله قولهم جاني القوم ليس زيدا ولا يكون
زيدا اي ليس بعضهم زيدا وانما لا ينصرف هذه الافعال لانها لما كانت للاستثناء جرت مجرى الا وهو حرف
غير منصرف واذا دخلت ما على عدا وخلا يتعين النصب [illegible] لتعينهما للتمحض فعلين اذ ذاك وذلك
لان النائل الصادق في موارد هما او موارد استعمالهما يشهد بان التي تصدر ان بها انها لا يمكن ان
يكون مزيدة او مصدرية مع عدم القائل بغيرهما فاذا كانت مصدرية فلا بد وان يكون الواقع

بعدها فعلا لانها لا تدخل الا على الفعل فاذا قلت جاني القوم ما عدا زيدا كان التقدير [illegible]
عدا المجي زيدا [illegible] وان كانت مزيدة فهي تدخل الفعل ايضا ولا تتصل باول الجزء وانما يتصل
باخره نحو انما وربما واذا دخلت على الفعل دخلت [illegible] نحو ما طرب وما يضرب قوله واما ما ينتصب
المفرد فينبغي على ما ذكر في المائة الواو بمعنى مع قد سبق ذكر الاختلاف في عامل المفعول معه وان
ما عليه الاكثرون ان العامل فيه هو الفعل المتقدم بواسطة الواو ويعضد ذلك انه لا يجي منصوبا
الا وقد تقدمه فعل او معناه فلو كان الواو بنفسه عاملا لما احتيج معه الى الفعل او معناه فلا ينتصب
قولهم كل رجل وضيعته ولما لم ينتصب علم ان العمل للفعل لا للواو فان قلت جاز ان يكون
الفعل او معناه شرطا لعمل الواو فلا تعمل الا عند وجودهما قلنا ان الاصل في الواو ان لا تعمل
والفعل وما جرى مجراه عامل فان نجعل العمل للفعل الذي له تاثير فيه هو اولى من ان نجعل
للواو الذي لا تاثير له فيه اصلا على ان العمل جعل المفعول معه فيما تقدم من معمول الفعل وههنا
على الواو عاملا او لعل قوله على ما ذكره في المائة لدفع هذا التناقض قوله وحروف النداء يا وايا
وهيا واي والهمزة اعلم ان الثلث الاول هي لنداء البعيد او ما هو بمنزلته من نائم وساه
والاثنان الاخيران لنداء القريب وقيل ان يا في تستعمل فيهما وقد اهمل ذكر وا وهي مختص بالندبة
والندبة تشارك النداء صورة وان لم يكن نداء حقيقة قوله تنصب المنادى اذا كان مضافا
ذكر جار الله العلامة ان الكاف في اقلت يا عبد الله فكانه قلت يا زيدا واعني عبد الله وانما قال ذلك لانك
اذا قلت يا فلان ناديت حتى انك تقصد منادى توجه الخطاب اليه ثم اردت ان تبين ان معنى
هذا خطا والنداء من هو فقلت زيدا واعني عبد الله فتنصب المنادى لو وقع الفعل عليه ثم قد

الفعل لكثرة الاستعمال حذفا لازما وساد يا مع افادته معنى النداء والتنبيه مسد ونفاد باياك
من الالتباس بالجزء قال صاحب الكتاب في اقلت يا عبد الله فكانك قلت يا اياك اعني وانما قال بالبدل
على النداء واياك للدلالة على الخطاب لان الاسم المظهر وان كان يستعمل للغايب الا انه هاهنا ينزل منزلة كاف
الخطاب واعني للدلالة على ان الناصب هو الفعل المضمر ثم انهم قد اختلفوا ان العمل لهذه الحروف ام للفعل
المضمر فذهب الاكثرون الى ان العامل هو الفعل المضمر وذهب الآخرون الى ان العامل هو حرف النداء لنيابته
مناب الفعل وبعضهم احتج لجواز الامالة في حرف النداء فلولا انه نايب مناب الفعل وساد مسده
ويعضده انهم اجازوا مما جاز في الامالة التي لا تميل الحروف اليها ويدل عليه ايضا تعلق اللام الجارة به
نحو يا لزيد واللام لا تتعلق الا بالفعل ولهذا زعم بعضهم ان فيه ضميرا ومال عبد القاهر الى هذا المذهب
قوله او مضارعا له نحو يا خيرا من زيد المشابهة بين هذا وبين المضاف من ثلثة وجوه
كون الاول عاملا في الثاني الا ترى من ان يجعل متصلة بزيدا وبخيرا كان الاول كان زيد مع
الجار في موضع المفعول مثله مررت بزيد وان كان الثاني اظهر لان الثاني قد الحق بالاول الجار
المضاف اليه بالمضاف وان الثاني من تمام الاول كما ان المضاف اليه من تمام المضاف وان الاول
قد تخصص بالثاني كتخصص المضاف بالمضاف اليه والوجوه الثلثة متحققة في قولهم يا ضاربا
زيدا ويا امرا ويا غلاما ويا حسنا وجه الاخ والاخيران دون الاول في قولهم يا ثلثة وثلثين اسم
رجل لان قولهم ثلثة ليس بعامل في ثلاثين ولكن الثاني من تمام الاول وان الاول قد تخصص بالثاني
قوله او نكرة كقول الاعمى يا رجلا خذ بيدي رجلا هاهنا نكرة لانه لا يقصد به واحدا بعينه بل
كل من يأخذ بيده فهو المنادى قوله واما المنادى المفرد المعرفة فمضموم قد سبقت الاشارة

الى العلل الموجبة لبنائه وهو وقوعه موقع كاف الخطاب واما المضاف فلم يبن لما ذكرنا ان
المضاف اليه بمنزلة التنوين لمعاقبته اياه والتنوين علم التمكن فلا يجوز ان يبنى مع ما هو
بمنزلة علم التمكن واما النكرة فلم تبن لانتفاء علة البناء فيه حيث لم يقع موقع كاف الخطاب
وفي قولك يا زيد ويا رجل اشارة الى ان المنادى المفرد المعرفة على ضربين احدهما ما كان معرفة
قبل النداء نحو يا زيد والثاني ما تعرف بالنداء نحو يا رجل فانه لم يكن قبل النداء معرفة وانما
تعرف من حيث انك اقبلت على واحد من الجنس وخصصته بالنداء فجرى مجرى قولك يا الرجل بلام
التعريف قاصدا واحدا بعينه ثم اختلف اصحابنا في ان العلم هل يكون باقيا على علميته
بعد النداء ام لا فذهب الاكثرون الى انه ينكر ويجعل جنسا نحو زيد من الزيدين كما تنكر
رجل من الرجال ثم خصص بالنداء من بين الجنس والا لكان جمعا بين التعريفين وما هو ممتنع
يدل عليه امتناع قولهم يا الرجل وذهب آخرون الى ان العلمية باقية بعد النداء وان اجتماع
التعريفين انما يمتنع اذا كانا بعلامة لفظية كحرف النداء واللام ويعضده عند المذهب انهم
جمعوا بين حرف النداء واسم الاشارة نحو يا هذا مع ان اسم الاشارة لا تقبل التنكير
والبحث مستقصى في المفتاح ولكن محله النصب لما ثبت ان من الحروف ناصبة وقد عرفت
علة البناء في المفرد المعرفة لم ينتصب لفظا لكن حكم على محله بالنصب كما في ساير المبنيات
اذا وليها العوامل ويدل على كونه منصوب المحل جواز النصب في وصفه نحو قولك يا زيد الطويل
فلولا ان محله النصب لما انتصب الصفة ونظيره مذهب من الدليل في الوصف فرفعه لوقوعه
صفة لما هو مرفوع المحل وان كان مكسورا لفظا وعلى هذا ساير المبنيات فان التوابع التي

تصاحبها محمولة على الموضع دون اللفظ الا انهم جوزوا الرفع في المنادى حملا على اللفظ فانه
ذهب امس الدابر وهؤلاء القرانيف لان الضم لما اطرد في كل معرفة اشبه في الاطراد ما يرتفع
نحو جاءني احد فاجيز الحمل على لفظه كما في المعرب ولم يجز ذلك في امس لانه ليس كل ما كان ظرفا مثل امس
يطرد فيه البناء على الكسر فان قلت جوزوا توصيف المنادى المفرد المعرفة مع حكمهم بانه جار مجرى كاف الخطاب
وهلا منعوا ذلك منعهم في الضمائر لانها لا توصف بحال قلت انه وان وقع موقع كاف الخطاب
الا انه لم يجر مجراه في كل حال يدلك على ذلك انهم قالوا يا تميم كلهم باعادة الضمير الى تميم بلفظ الغيبة
مع انه منادى مضموم نظرا الى الاصل اذ لم يكن المنادى من اعلام الخطاب في الاصل كانت واياك
والحاصل ان الشيء اذا اشبه بالشيء لم يجر على سننه في كل حال ومما ينخرط في سلك الصفة في جواز
الرفع حملا على اللفظ والموضع التاكيد وعطف البيان وما فيه الالف واللام من المعطوفات نحو
يا تميم اجمعون واجمعين ويا غلام بشر وبشرا ويا زيد والحارث والحارث وانما جاز ان يعطف
ما فيه الالف واللام على المنادى لعدم كونه على النداء الذي يفيد التعريف فلا يمتنع ان يجمع الالف
واللام ويدل على انه لم يجر مجرى العامل قولهم ليس زيد خارجا ولا عمرو قاعدا مع امتناع قولهم ليس
لا عمرو قاعدا واذا قلت يا زيد وعمرو والحارث لم يجز في المعطوف الرفع والنصب بل حكم المعطوف
هنا حكم المنادى بعينه كانك قلت يا زيد ويا عمرو وهكذا حكم البدل حيث لا يجوز فيه
الرفع والنصب بل حكمه حكم المنادى بعينه نحو يا زيد زيد لكونه في حكم تكرير العامل هذا
اذا كانت التوابع مفردة فان كانت مضافة فالنصب لا غير لان التابع ينزل
منزلة الجزء من المتبوع فلما لم يكن في المنادى اذا كان مضافا الا النصب كذلك لا يكون

فيما هو تابع له الا النصب وذلك يا زيد اخا عمرو ويا خالد نفسه ويا تميم كلهم او كلكم ويا غلام ابا عبد الله
ويا زيد وعبد الله ويا بشر صاحب عمرو فقط ويا ايها الرجل مثل يا زيد الظريف وانما لم يجز فيهما
الا الرفع لان ايا وان كان منادى صورة الا ان المقصود بالنداء هو الرجل وانما جاء في اي ليكون
وصلة الى نداء ما فيه الالف واللام لانهم كرهوا الجمع بين التخصيص بالنداء ولام التعريف فكان
المنادى هو الصفة بخلاف يا زيد الظريف وقال صاحب الكشاف فصار وهو لا يجوز فيه الا الرفع لانك
لا تستطيع ان تقول يا اي ويا ايها وتسكت لانه مبهم يلزمه التفسير فكانك قلت يا رجل وضمة اللام
ههنا فيها غموض لانا لا نقدر ان نسميها حركة الاعراب لان حركة الاعراب هي التي يكون لها عامل
ولا حركة البناء لان الاسم لا يبنى مع الالف واللام وكذلك ان قلنا انها تشبه حركة الاعراب كيا زيد كنا
قد سوينا بينها وبين حركة الموصوف اعني المنادى المضموم فانهم يشبهون المبني المشبه بالمعرب ومن حقها
ان تفضل على هذه الحركة فاذا ينبغي ان يقال انها حركة لها منزلة بين منزلتي الاعراب والبناء لان
حظها من الاعراب اكثر من حيث انها جاءت لتدل على ان موصوفها المبني قد اعطي شبها بالمعرب
وان عملنا بمذهب الاخفش جعله العامل في الصفة كونها صفة كان ابين لكون الحركة حركة
الاعراب هكذا ذكره عبد القاهر وانما اقحمت حرف التنبيه بين اي وبين صفته تعويضا لاي عما
يستوجبه من الاضافة خط ولا تدخل يا على ما فيه الالف واللام قد سبق الاشارة الى العلة الموجبة
لامتناع دخول حرف النداء على ما فيه الالف واللام وانما جاز ذلك في اسم الله تعالى لان الالف واللام لا تفارقانه
كما لا يفارقان النجم مع انهما عوض عن همزة اله فصار كانهما نزلا منزلة البعض من الكلمة
وانما جاز قطع الهمزة في النداء ولم يجز في غيره لان الهمزة مع اللام في غير النداء وان كانت عوضا

عن الهمزة الاصلية الا انها لم تخلع معنى التعريف اساسا فوصلوا الهمزة واما في النداء فقد
تجردت للتعويض متمحلا عنها معنى التعريف لان التعريف الندائي اغنى عن تعريفها فجرت مجرى
الهمزة الاصلية فقطعت **قوله** وان وصفت المضموم بابن اعلم ان الابن الموصوف
به المنادى المفرد المعرفة اذا وقع بين علمين كان حقه ان يبنى مع المنادى على الفتح لانهما
بمنزلة شيء واحد كخمسة عشر وذلك لان الابن لا ينفك عن الاب كما انه لا ينفك عن
كونه ابنا فكان صفة لازمة له والصفة والموصوف من حيث المعنى بمنزلة شيء
واحد واذا تنزلا منزلة شيء واحد تبعت حركة المنادى حركة الابن ولم تعكس لان
الحركة التي استحقها الابن حالة الانفراد كانت اعرابية وهو النصب لكونه مضافا وحركة
المنادى الضم وهي بنائية واتباع الحركة البنائية الاعرابية اولى لكون الاعرابية اقوى
هكذا ذكره الاكثرون وذكر بعضهم ان فيه نظرا لان الفتحة في نون ابن في قولنا يا زيد
بن عمرو حركة الاعراب والحركة في دال زيد حركة لاتباع الابن ان صاحب الكتاب شبهه بامرء
وابنم فكما لا شك ان حركة الهمزة من امرء حركة اعراب كذلك يكون حركة ابن حركة الاعراب
ولم توجب جعل الابن مع زيد شيئا واحدا ان يكون الابن مبنيا لان الاسمين اذا جعلا
واحدا لم يبن منهما الا الاول اذا عرى الثاني مقارنة الحرف كما نحو بعلبك فقوله بنيت المنادى
مع الابن على الفتح لكن ان يحمل على ما عليه الاكثرون من بنائهما على الفتح ولكن ان تعرف
البناء قوله بنيت اي المنادى دون الابن اي بنيت المنادى حال مقارنته بالابن وانما
لم يجوز الاتباع فيما لم يقع الابن بين علمين نحو يا زيد ابن اخينا ويا رجل ابن زيد لان

لان القياس ان لا يجوز الاتباع في كلمتين وانما هو في كلمة واحدة نحو منحدر الجبل الا انهم جاوزوا
الاتباع فيها لتنزل الابن منزلة الجزء من الموصوف لا يقال ان كل صفة فهي كالجزء من الموصوف
وذلك لان من الصفات ما هو اشد امتزاجا واتصالا بالموصوف وذلك اذا كانت اشد اختصاصا
فلذلك من الاتصال والامتزاج تنزل منزلة جزء الموصوف والابن اذا اضيف الى العلم ووصف به
العلم كان له من الاختصاص بموصوفه ما لا يكون اذا لم يكن بين علمين لان الرجل اذا انتسب
الى ابيه فاتم ما يكون بهذه النسبة ان يذكر كل واحد منهما باسم العلم ولا كذلك اذا لم يقع بين علمين
الا ترى انه يجوز ان يكون ابنا ولا يكون ابن الاخ لاحد ومما يدل على شدة اتصال الابن واقعا
بين علمين بموصوفه انهم اسقطوا التنوين من الموصوف في غير النداء نحو هذا زيد بن عمرو
وكذلك الجر والنصب ولا كذلك اذا لم يقع بين علمين نحو هذا زيد ابن اخينا **قوله** واذا لم يقع بين
علمين كان كسائر الاسماء المضافة اي كان الابن كسائر الاوصاف المضافة للمنادى المضموم
حيث لم يبن معها الموصوف على الفتح **قوله** وتلحق المنادى اللام الجارة مفتوحة اللام الجارة
تفتح مع المنادى ويكون للاستغاثة او التعجب نحو يا لزيد للخطب الجليل وقول عمر يا لله للمسلمين
وانما فتحت مع المدعو وكسرت مع المدعو اليه فرقا بينهما ولم يعكس لان الفتحة بالمنادى اولى لانه
بالمدعو اليه لتنزل المنادى قبل سبق منزلة كاف الخطاب واللام الجارة تفتح مع كاف الخطاب نحو لك وانما فتحت
مع الكاف لان الاصل في الحروف الواردة على حرف واحد ان يبنى على الفتحة التي هي اخت السكون في الخفة اذا
البناء على السكون ممتنع وقد كسرت اللام الجارة فرقا بينها وبين لام الابتداء اذ لو فتحت فقيل
ان زيدا لهذا لم يعرف ان الاخبار عن زيد بانه هذا واللام للابتداء او بانه مختص بهذا واللام

واستشهاد هنا ان حركة الدال اتبعت حركة الواو في الاحوال الثلث كما في امرؤ وابنم والحال انه كلمة واحدة

للاختصاص ثم ان هذا الالتباس لما كان زايلا مع المضمر لاختلاف صيغتي المرفوع والمجرور في قولك
ان ابوك لك وان زيد لابنك اعيدت اللام الى الحركة التي استحقها في الاصل وعلى هذا لام التعجب
تفتح مع المنادى ايضا لما ذكرنا نحو يا للماء وبا للدواهي فكانك قد ابصرت ماء فاعجبك فتناديه
ونقول تعال فانت عجيب الشان لا يوتيك كل احد قوله وقولهم يا للبهيتة بكسر اللام على ترك المدعو
هذا الجواب عن سؤال يرد على ما ذكره من ان اللام مع المدعو مفتوحة والعرب تقول يا للبهيتة
بكسر اللام فاجاب بان المنادى متروك كما في قولهم يا بؤس لزيد والمعنى يا لقوم للبهيتة اي احضروا
وشاهدوا والبهيتة البهتان وهذا من امثالهم وفي معناها قولهم يا للعضيهة ويا للافيكة
قوله ويرخم المنادى قال النحويون ان الترخيم حذف في اخر الاسم على سبيل الاعتباط بنحر البعير وغيره
من غير علة وهذا ايضا حذف عن اخر الاسم من غير عارض من اضافة او اعلال او تجاور ساكنين
او غير ذلك وهو ماخوذ من قولهم امراة رخيم وهي التي يكون كلامها متلاحقا تحذف الفضول فيكون
موافقا لهذا الحذف المسمى ترخيما وقيل انها التي تكون لينة الكلام ضعيفة الصوت ناعمة النغمة ومن
هذا قولهم للحجر الاملس رخامة فسمي هذا الحذف ترخيما لانه تخفيف اللفظ وتسهيله وقيل انما اختص
بالنداء لان النداء باب تغيير فالتغيير يونس بالتغيير ولان النداء انما يكون لامر فيهم فالمنادي يوذن
بالترخيم ان ذلك الامر مما لا يقبل التوقف ريثما تتم الكلمة وله شرايط احدها ان يكون الاسم علما وذلك
لندرة كيلا يلتبس والثانية ان يكون زايدا على ثلثة احرف ليبقى بعد الحذف على ما هو اقل الاوزان
والكوفيون اجازوا ترخيم ما كان على ثلثة احرف اذا كان اوسطه متحركا فيقال في المسمى
بعنق يا عن قالوا لان في الاسماء ما يشاكله نحو دم ويد وقال اصحابنا ان هذه الاسماء قليلة

فلقلة الاستعمال عدلة عن القياس فلا يحسن ان يقاس عليها والثالثة ان يكون غير مضاف لانك لو
حذفت من المضاف لوقع الترخيم في وسط الكلمة لان المضاف اليه بمنزلة كلمة واحدة ولو حذفت
من المضاف اليه لكنت رخمت غير النداء والرابعة ان لا يكون مندوبا لان الندبة انما يكون
بعد فقد المناقب والاوصاف فوجب ان يذكر على وجه الكمال والخامسة ان لا يكون مستغاثا وذلك
لان المستغيث لا يامن من ان يقع في نوع تعطل من المستغاث بالالتباس وعدم التفهم وذلك اما حقيقة منه او بطريق
التجاهل بعد الحذف والترخيم ولم يتوجه المص لذكر الشرايط الثلاثة الاخيرة لاشتهارها فيما بينهم ثم
ان للعرب في الاسم المرخم مذهبين احدهما ان يحذف اخر الاسم ويترك ما قبله على ما كان عليه قبل
الحذف من الحركة والسكون والثاني ان يجعل ما بقي بعد الحذف كانه اسم براسه ولم يحذف منه شي فيسلك به
سائر الاسماء وذلك نحو يا حار ويا طرف في حارث وطرفة وان شئت يا حار ويا طرف بالضم كيا زيد
ويتفق المذهبان لفظا فيما اذا كان ما قبل اخر الاسم مضموما لكن التقدير مختلف وذلك يا منص في المسمى
بمنصور ثم ان المرخم لا يخلو اما ان يكون في اخره زيادتان في حكم زيادة واحدة بان كانتا قد زيدتا معا او لم
يكن كذلك والثاني اما ان يكون قبل اخره مدة زايدة او لم يكن فان لم يكن لم يحذف الا الاخر نحو يا حار
في حارث بالكسر والضم على اللغتين وان كان في الاسم اما ان يبقى بعد الحذف على ثلثة احرف او لم يبق فان
لم يبق لم يحذف ايضا الا الاخر نحو يا سعي في المسمى بسعيد على اللغتين لان الحركة مقدرة في الياء على لغة
من يقول يا حار بالضم وغير مقدرة في اللغة الاخرى وان بقي تحذف المدة ايضا نحو يا منص بالضم في منصور
على اللغتين وان كان في اخره زيادتان في حكم زيادة واحدة حذفتا معا يا مرو بالضم والفتح في
مروان قوله اما في اخره تا التانيث فانه لا يشترط فيه الزيادة على الثلثة والعلمية وانما يشترط

بهذان الشرطان لان العلمية انما اشترطت لان لها تأثيرا في الحذف وان كان المحذوف تاء التانيث
لم يفتقر الى هذا الشرط لان تاء التانيث في حكم كلمة زائدة تحذف فيه النون وكذا لم يشترط الزيادة على
الثلثة لانه بالترخيم لم يلزم الاجحاف في الكلمة لم يكن قبله اذ الاجحاف واقع قبله لان التاء منفصلة تبقى
عليها الكلمة **قوله** يا ثب اقبل او اقبلي على اختلاف الوجهين ثبة اذا كان اسم رجل فالواجب ان يقال يا ثب
اقبل فاحد الشرطين مفقود وهو الزيادة على الثلثة واذا كان بمعنى الجماعة فالواجب ان لا يقال فيه ويكون
كلا الشرطين مفقودا او جاز فيه الفتح والضم **قوله** والا في الاستثناء الاستثناء مشتق من ثنيته عن الامر
اذا صرفته عنه سمي استثناء لان الاسم المستثنى مصروف عن حكم المستثنى او من ثني الحبل اذا وضعت احد طرفيه
على طرفه الاخر وعلى هذا سمي استثناء لانه ضوعف بعد الجر وشفع ان كان الاول مثبتا شفع بالنفي وان كان
منفيا شفع بالاثبات على ما يرى وهو اخراج الشيء عن حكم دخل فيه غيره لانك اذا قلت جاءني
القوم الا زيدا فقد اخرجت زيدا من حكم المجيء الداخل فيه غيره ولم يقل من حكم دخل فيه هو وغيره
لان ذلك لا يتناول المنقطع من الاستثناء لان الحمار في قولك جاءني القوم الا حمارا لم يدخل
في الحكم الا انه يخرج عن حكم دخل فيه غيره **فان قلت** فاذا لم يدخل في الحكم فكيف اخرج **قلنا**
المراد بالاخراج هو الحكم عنه والتصريح به والنص عليه **قوله** والمستثنى ينصب في الكلام الموجب
اعلم ان المستثنى بالا لا يخلو من ان يكون في كلام موجب او غير موجب والمعني من الموجب ما لم
يصدر باحد الاشياء الثلثة التي هي النفي والنهي والاستفهام وبغير الموجب ما صدر باحدها وانما
كان الاستفهام بمنزلة النفي والنهي لان من الاستغراقية كما تزاد في النفي والنهي تزاد فيه ايضا نحو
قوله هل من خالق غير الله فان كان الكلام موجبا فلا بد ان يكون المستثنى منه مذكورا

والمستثنى منصوب نحو جاءني القوم الا زيدا وانما ينتصب لانه مشابه المفعول لكونه فضلة يجيء بعد تمام الكلام
وله شبه خاص بالمفعول معه لان العامل فيهما بتوسط الحرف والمعنى جعل الحرف ههنا عاملا كما جعل الواو
ثمة عاملا وان كان العامل الحقيقي للفعل على ما هو المنصور من مذهب النحويين وان كان غير موجب فلا يخلو
من ان يكون تاما او غير تام والمعني بالتام ما كان المستثنى منه فيه مذكورا فان كان تاما فلا يخلو من ان يكون
المستثنى مقدما على المستثنى منه او لا يكون فان كان فالمستثنى منصوب اذ لا مساغ للبدل نحو ما جاءني الا
زيدا احد وان لم يكن مقدما فلا يخلو من ان يكون المستثنى من جنس المستثنى منه او لا يكون فان لم يكن
فالمستثنى منصوب ايضا نحو ما جاءني احد الا حمارا وهي اللغة الحجازية اذ البدل مشروط فيه عندهم ان يكون
من جنس المبدل منه وان كان من جنس المستثنى منه جاز في المستثنى النصب على ما ذكرنا والبدل
نحو ما جاءني احد الا زيدا والا زيد وما مررت باحد الا زيد والا زيدا وما رأيت احدا الا زيدا او نهاها
لا يجوز الا النصب لكنه يحتمل البدل والاستثناء والفصيح هو البدل لان الكلام ههنا لو حملت على
الاستثناء كان الفعل قبل الا غير مفرغ لما بعدها اذ الكلام قبله تام لا يفتقر الى شيء فاذا اردت الاستثناء
نصبت لتمام الكلام واذا حملت على البدل كان الفعل الواقع قبل الا بمنزلة المفرغ لما بعدها اذ المبدل
منه في حكم الساقط وكان قولك ما جاءني احد الا زيد بمنزلة ما جاءني الا زيد واذا كان كذلك فالبدل
اولى لكونه مقصودا في الكلام وجزءا منه بخلاف النصب فانه فضلة ولا يكون جزءا من الكلام فالحمل
على الاول اولى واعلم انه لا يجوز البدل في الكلام الموجب نحو جاءني القوم الا زيدا لان البدل تقوم مقام
المبدل منه واذا اقيم مقامه عمل فيه عامله فصار كانك قلت جاءني الا زيد فرفعت بجاءني و
كيف ترفعه به وقد نفيت عنه وهذا محال لان القصد ان تجعل زيدا خارجا من جملة القوم جاريا في المجيء

يا اذا جعلته فاعل المجى كنت قد اسقطت القوم واثبته وهذا عكس الغرض واذا كان الكلام غير تام
لفائدة الا من حيث العمل لا من حيث المعنى نحو ما جاءني الا زيد وما رايت الا زيدا وما مررت الا بزيد
فالفعل الواقع فيها قبل الا موجه لما بعدها والا ههنا بمنزلة سائر لواحق الفعل غير المعاد دون الالفاظ
نحو هل زيد منطلق وغيرها ولا يجوز هذا الا في النفي لا تقول في الايجاب نحو جاءني الا زيد لو ذهبت
تقول لم تخل من ان تريد اثبات المجى لزيد او نفيه عنه فان اردت الاول كنت قد جعلت الا زائدة
بمنزلة الساقط وذلك لا يجوز لان الا لا تزاد وان اردت الثاني كنت قد جعلت الا نافية بمنزلة ما حتى
اذا جاءت بعد الفعل كقولك جاءني الا زيد جعلته بمنزلة ما جاءني ثم ترفع زيدا بالفعل المنفي بالا كما رفعت
بالفعل المنفي بما فهذا الحكم على الاوضاع وخروج لها عن طريقها لان الا لم توضع لنفي الافعال وانما
وضعت لنفي الحكم عن البعض فليس لك ان تستعملها لما لم توضع له **قوله** وحكم غير حكم الاسم
الواقع بعد الا اعلم ان غيرا موضوع في الاصل على الوصفية ولا يقع الا صفة للنكرة وان اضيف
الى المعرفة لانه موضوع على ما ينافي التعريف لانك اذا قلت مررت بغيرك فكل من عدا المخاطب
غيره واذا كان موضوعا على هذا لم تكن الاضافة معرفة له اللهم الا اذا اضيف الى ماله ضد واحد
فيتوقف اذ ذاك نحو عليك الحركة غير السكون ونحوها فيوصف به النكرة نحو مررت برجل غيرك
مريدا ان مرورك قد وقع على المخاطب ورجل آخر او انك لم تمر بالمخاطب بل باخر او انك مررت
برجل يخالف المخاطب في المذاهب والشمايل وهو في هذا الوجه خلا فيتنكر لخلافه في الوجهين
الاولين اذ المراد به فيهما المخالفة في الذات دون الاوصاف والشمايل فهذا معنى غير ومآله
في اصله ثم انهم قد وجدوا بينه وبين الا مناسبة من جهة ما دخلوا كل واحد منها على صاحبه

اعلم انهم استعاروا غيرا لمعنى الاستثناء واعربوه اعراب الاسم الواقع بعد الا حيث كان اسما متمكنا
واستعاروا الا لمعنى الوصفية واعربوا ما بعدها اعراب غير حيث كان حرفا فالاول نحو جاءني القوم
غير زيد وما جاءني غير زيد احد وما جاءني احد غير حمار وما جاءني احد غير زيد وغير زيد بالرفع والنصب
فان قلت فلم عمل فيه الفعل غير المتعدي بغير واسطة حرف ولم يعمل في الاسم الواقع بعد الا قلنا لان
غيرا متوغلة في الابهام اشبه الظروف المكانية التي هي الجهات الست فاجري مجراها فعمل فيه غير المتعدي
كما عمل فيها واما الثاني اعني دخول الا على غير الوصفية فنحو قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا
اي غير الله ولا يجوز الاستثناء اذ المعنى حينئذ لو كان فيهما آلهة مستثنى عنهم الله لفسدتا فلا يتوكل ان يقول
ليس الامر كذلك لكن جاز ان يكون فيهما آلهة غير مستثنى عنهم الله فلا يبقى للآية دلالة قاطعة على
التوحيد **قوله** ومثله سوى اعلم ان سوى في معنى غير في انه يستثنى به والفرق بينهما انه عندهم
ظرف مكان في الاصل وحقه ان لا يلي العوامل لان المعنى المقدر فيه عامل وناصب ولا يجوز ان يلي معمول
عاملين في حالة واحدة فلهذا كان الاحسن ان يقال مررت برجل سواك وقبح ان يقال مررت بسواك
لانه في معنى مكانك ومما يدل على ظرفيته وقوعه صلة للموصول نحو جاءني الذي سواك بخلاف غير و
الكوفيون اجازوا استعماله اسما وظرفا فيجرون في السعة مررت بسواك وجاءني سواك **قوله**
والحروف الداخلة على الجملة ثمانية ستة منصوبها قبل المرفوع واثنان على العكس والستة تسمى
المشبهة بالفعل انما سميت مشبهة بالفعل لانها اشبهت الفعل من حيث ملازمتها الاسماء وكون
اواخرها مبنية على الفتح كالافعال الماضية وانها على ثلثة احرف فصاعدا كما يكون الفعل كذلك
فلما اشبهت الفعل من هذه الوجوه اجريت مجراه في ان جعل لها مرفوع ومنصوب وقدم فيها

المنصوب على المرفوع فقيل ان زيدا اخوك كما قيل ضرب زيدًا اخوك الا ان تقديم المنصوب ههنا
لازم وثمة جايز واما التزم فيها ذلك لانه ليس للحروف حظ في العمل وانما هي محمولة على الفعل وفرع
عليه فالقياس ان تلزم طريقة واحدة ولا يجوز فيها الوجهان لئلا تجري مجرى الفعل نحو
ضرب زيد عمرًا او ضرب عمرًا زيد وانما كان تقديم المنصوب اولى لتكون البعد عن مشابهة الفعل
اذ الاصل فيه ان يلي الفاعل فاذا أُخّر المرفوع ههنا حصل مخالفة هذه الحروف للفعل وانحطاطها
عن رتبته فان قلت فالخبر اذا كان ظرفا فالذي سوّغ تقديمه على الاسم نحو ان في الدار زيدا
قلنا انما جاز ذلك لما في الظروف من الاتساع والتنزل من الاشياء منزلة انفسها فاجازوا
فيها ما لا يجوز في غيرها الا تراهم يفصلون بها بين المضاف والمضاف اليه الشيء نحو قولهم بما
اخوا في الحرب من لا اخا له ولا يجوز ان يتقدم اي لا تقول في الدار ان زيدا لانه لم يبلغ من
الحرف ان يعمل فيما قبله ولم يبلغ ايضا من ضعف الظرف ان تعمل فيه الحروف متقدما عليه واعلم
ان الاسم والخبر في هذا الباب هو المبتدأ والخبر في الاصل وقد عمل الحرف فيهما معا عند اصحابنا لاقتضا
الحرف الطرفين على السوية ولما وجب ان يكون عاملا وجب ان يعمل فيهما جميعا وارتفاع الخبر عند
الكوفيين بما هو مرتفع به قبل دخول الحرف ولا عمل له فيه والخلاف يظهر فيما اذا قلت انك وزيد
ذاهبان فانه لا يجوز عند البصريين ان يعطف على المحل لانه يكون اذ ذاك مرفوعا بالابتداء و
يبقى الخبر وذاهبان جزء ولان وجب ان يكون معمولا لعاملين مختلفين احدهما العطف والآخر
معنون ولا يخفى استحالته وعند الكوفيين جايز لانه لا عمل للحرف عندهم في الخبر فلا يفضي
الى اعمال عاملين فيه قوله ان وان للتحقيق واذا قلت ان زيدا قائم فان تحقق مضمون الجملة
وتثبت قدمها في الصدق وكذا اذا قلت بلغني ان زيدا قايم فانهم بالفتح الا انها تقلب
معنى الجملة الى معنى المفرد على ما ستراه وان المكسورة لا يفيد شيئا سوى توكيد مضمون
الجملة ولكونها للابتداء لم يجامع لامه الا ان لا يحوان زيدا لقايم وان في الدار لزيدا
وان زيدا لفي الدار جالس وكان القياس ان يدخل عليها نحو لان زيدا قايم الا انهم كرهوا
توالي حرفين بمعنى واحد فادخلوها على الخبر والاسم ايضا اذا فصل بينهما بالظرف وعلى ما
يتعلق بالخبر ايضا اذا تقدمه فلا يجوز ان زيدا قايم لفي الدار لان اللام لا يتاخر عن الاسم
والخبر والاسم الا اذا وقع في صدر ان ولكونها مع ما عملت فيه مرفوع المحل بالابتداء جاز في
المعطوف الرفع حملا على المحل نحو ان زيدا قايم وعمرو وانما جاز الحمل على المحل بعد مضي الجملة وان
لم تمض فالنصب ليس الا على ما مرّ آنفا واما قوله ان الذين آمنوا والذين هادوا
والصابئون والنصارى فقد ذكر سيبويه ان في الآية تقديما وتاخيرا وتقديرا كالابتداء
والصابئون كذلك بعد مضيها وانشد شاهدا له والا فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا
في شقاق كانه قال انا بغاة وانتم كذلك وفايدة التقديم في الآية هي الايذان بان الصابئين
الذين كانوا ابعد منزعا في الشركة واشد قدما في الكفر وما سموا صابئين الا انهم
صبوا عن الاديان كلها لو آمنوا لصح منهم ذلك ايمانهم فضلا عن غيرهم فقدم ذكرهم اي لنا
لهذه النكتة واما في البيت فهي الاشعار بان المخاطبين اوغل في البغي فعاجل بذكرهم
حيث كانوا اشد بغيا ولو قيل والصابئين بالنصب وايا كم لما كان من التقديم و
التاخير شيء لان التقديم والتاخير في المزال دون القار وهكذا ذكر في الكشاف

جامعة الملك سعود قسم المخطوطات عمادة شؤون المكتبات

قوله وكأنّ للتشبيه كأنّ مركبة من كاف التشبيه وأنّ إذ الأصل في قولك كأنّ زيدا الأسد
إنّ زيدا كالأسد فلما قدّم الكاف فتحت الهمزة لأن الكاف لا يكون داخلا على المفرد لفظا
والمعنى على الكسر بدليل جواز السكوت عليه وإنما عدل الكلام عن هيئته الأولى ليكون
الكلام مبنيا من أول الوهلة على التشبيه ألا ترى أنك إذا قلت كأنّ عمرا الأسد فقد بنيت كلامك
على التشبيه بخلاف قولك إنّ زيدا كالأسد إذ التشبيه إنما يكون بعد مضيّ صدره على الإثبات
قوله ولكنّ للاستدراك اعلم أنّ لكنّ يتوسط بين كلامين متغايرين نفيا
وإثباتا فيستدرك بها النفي بالإثبات والإثبات بالنفي وذلك قولك ما جاءني زيد لكنّ عمرا
جاءني وجاءني زيد لكنّ عمرا لم يجئ وقد تنزل التغاير المعنوي منزلة اللفظي فيقال
فارقني زيد لكنّ عمرا حاضر وجاءني زيد لكنّ عمرا غائب وهي تشارك أنّ في جواز
العطف عليها مع ما عملت فيه محلا لما أنّ معناها لا يغاير معنى الابتداء وجوّز
دخول اللام في خبرها أيضا عند الكوفيين دون أصحابنا قوله وليت للتمني
ولعلّ للترجي وذلك نحو قوله تعالى يا ليتنا نرد وقوله تعالى لعل الساعة قريب ترجّ للعباد
والفرق بينهما أنّ ليت يجوز أن يستعمل فيما يمكن وقوعه وفيما لا يمكن نحو ليت
الشباب يعود يوما فأخبره بما فعل المشيب ولعلّ لا يستعمل إلا فيما هو ممكن الوقوع
إذ المحال لا يرجى وقوعه قوله والفرق بين إنّ وأنّ أنّ إنّ المكسورة مع اسمها
وخبرها كلام تام مفيد وقد ذكرنا أنّ المفتوحة بمنزلة المكسورة في العمل وإفادة
معنى التوكيد ومخالفة لها في أنها تقلب الجملة إلى حكم المفرد معها في تأويل المصدر فلا يفيد

حتى يضم إليها اسم أو فعل ألا ترى أن التقدير في بلغني أن زيدا منطلق بلغني انطلاقه
وأما المكسورة فالجملة معها على استقلالها بفائدتها تقول إنّ زيدا منطلق
وتسكت كما تسكت على زيد منطلق والحاصل أنّ ما كان مظنة للجمل فالواقع
فيه المكسورة كافتتاح الكلام وبعد القول وبعد الموصول ونحو ذلك وما كان
للمفاردة فالواقع فيه المفتوحة نحو مكان الفاعل والمفعول والمضاف إليه والمبتدأ
نحو بلغني أن زيدا منطلق وسمعت أن زيدا خارج وعجبت من طول أن تبرأ وفي
وحقّ أن زيدا منطلق بل التزموا تقديم الخبر وذلك لأنهم لو ابتدأوا الكلام بأنّ
لكان عرضة لدخول إنّ عليه نحو إنّ أنّ زيدا قائم حق وهذا لا يجوز لاجتماع
حرفين على معنى واحد قوله وتفتح بعد لو ولولا وبعد علمت وأخواته إنما فتحت
بعد لو نحو لو أنك جئتني لأكرمتك لأنّ ما بعد لو إذا كان مختصا بالفعل تقتضي ذلك
فاعلا والفاعل لا يكون إلا مفردا فالتقدير لو وقع أنك جئتني في محبتك إلا أن هذا
مما يترك استعماله لطول الكلام بأن وصلته ولطلبها الفعل وجب أن الواقع
بعدها أن يكون خبرها فعلا فلا يجوز الاسم نحو لو أن زيدا أخوك مثلا لكذبتني ذكره جار الله
وقد اعترض عليه بقوله ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام وقد أجاب عنه في المثاني بأنه
إنما جاز من حيث أن قوله تعالى والبحر يمده لما التبس بالعطف فعلا ما في الأرض من شجرة
أقلام صار خبر الجملة المعطوفة وهو يمده كأنه خبر الجملة المعطوف عليها لالتباسها بها
وحصول الشركة بينهما بالعطف ونظيره في قولهم ضربت عمرا وأخاه في أن زيدا

انما يصح نصبه مع كونه مشغولا بعمرو وهو اجنبي عنه من اجل ان عمرا والجار لما التبسا عطفا صار عمرو لاتصاله به من سبب زيد فكان الضمير المتصل باخي زيد متصل بكعبه

بعمرو وانما فتحت بعد لو لا لان ما بعدها مبتدأ محذوف الخبر والمبتدأ لا يكون الا مفردا فاذا قلت لو لا ان زيدا منطلق لكان كذا فكانك قلت لولا انطلاق زيد ولو كسرت كان بمنزلة قولك لولا زيد منطلق والجملة لا تكون مبتدأ كيف والمبتدأ مخبر عنه والجملة لا يصح الاخبار عنها وانما فتحت بعد علمت لانك اذا قلت علمت انك ذاهب فكانك علمت ذهابك حاصلا الا انه ترك ثاني المفعولين مع ان لطول الكلام بان وصلته ولا يحذف مع المصدر لانه يختم اللفظ وقد ذكر اصحابنا انه اذا قيل علمت ان زيدا منطلق جرى في صلتها ذكر الحديث والمحدث عنه فيصير كانه قيل علمت زيدا منطلقا وهذا كلام يغلط فيه من ينظر الى ظاهره فيتوهم انهم جعلوا ان في حكم اللغو وليس كذلك بل غرضهم ان الحديث والمحدث عنه اذا جرى ذكرهما في صلتها دل ذلك على ان المقصود الاخبار كعلم زيد منطلق واذا كان واذا كان كذلك علم ان المراد علمت انطلاقه واقعا فلم يحتج الا ذكره واذا قلت علمت انطلاقه لم يدل على ذلك اذ لا يتلقى معه حديث ومحدث عنه هكذا ذكره عبد القاهر رح وانما كسرت عند دخول اللام في خبرها لان علمت يعلق عند دخول لام الابتداء نحو علمت لزيد قائم على ما سياتي بيانه فاذا دخلت صار علمت معلقا وما بعده من مكان الجملة فيكسر فصل يدخل ما الكافة على جميعها فتكفها عن العمل اعلم ان ما يدخل على هذه الحروف الستة فتكفها عن العمل وتهيئها للدخول على الفعلين نحو انما زيد قائم وانما قام زيد

وعلى هذا سائر الحروف وقد ذكر علماء المعاني ان انما تقصر الحكم على الشيء او تقصر الشيء على الحكم كقولك انما زيد قائم تريد ان زيدا مقصور على القيام وانما يقوم زيد تريد ان القيام مقصور عليه ومنه قوله تعالى قل انما انا بشر مثلكم وقوله انما يحكم الله واستقصاء الكلام فيه لا يليق بهذا الكتاب واعلم ان هذه الحروف كما يبطل عملها عند لحوق ما الكافة بها كذلك ما خلا ليت ولعل بالتخفيف فتهيأ للدخول على الفعلين الا ان المكسورة اذا خففت لزمتها اللام فرقا بينها وبين ان النافية واذا دخلت على الفعل فتدخل على الافعال الداخلة على المبتدأ والخبر مثل كان وكاد وحسب واخواتها والمفتوحة اذا خففت يعوض عما ذهب منها عند دخولها على الفعل احد الاحرف الاربعة السين وسوف وقد وحرف النفي فرقا بينها وبين ان الناصبة لانها لا تجامع ان الناصبة لكونها للاستقبال وهذه الحروف ايضا اما للحال او للاستقبال وذلك نحو ان زيد لقائم وان كان زيد لفيما وان ظننت لزيدا منطلق وعلمت ان سيخرج وان سوف يخرج وان قد خرج وان لا يخرج وما جاءني زيد لكن عمرو حاضر وكان ثدياه حقان فصل والاثنان اللذان مرفوعهما قبل المنصوب وهما ما ولا المشبهتين بليس ما ولا تحملان على ليس فيجعل لهما مرفوع ومنصوب على لغة اهل الحجاز لمشابهتهما اياها من وجهين النفي والدخول على المبتدأ والخبر ثم ان ما اذهب في الشبه بها وذلك لاختصاصها بنفي الحال كليس بخلاف لا فانها للنفي للاستقبال فلذلك كانت عاملة في المعرفة والنكرة جميعا نحو ما زيد منطلق وما رجل افضل منك ولم تعمل لا الا في النكرة نحو لا رجل افضل منك وامتنع لا زيد منطلق اظهارا لضعفها في الشبه

وانما اختص بالنكرة دون المعرفة لانها اولى بالنكرة منها بالمعرفة لكونها النفي للجنس
في الاعم الاغلب وذلك لا يتصور الا في النكرة فوضع لها هنا ذلك وان كانت بمعنى ليس
وبنو تميم لا يعملونها ويرفعون ما بعدهما على الابتداء ولغة التنزيل على الاولى قال الله تعالى
ما هذا بشرا وقال ما هن امهاتهم ويبطل عملها عند نقض النفي بالا لزوال مشابهتها بليس
وذلك لان وجه التشبيه على النفي فحسب وقد ابطلت الا ذلك واما ليس فانها يعمل مع الا لكونها
فعلا والا لا تبطل الفعلية وكذلك تبطل عملهما عند تقديم الخبر على الاسم اظهارا لضعفهما و
وفرعيتهما لانهما قد اشبهتا فعلا غير متصرف فيها ضعفا من جهة المعنى فلم يقويا على العمل
حينئذ وليهما من سمتهما الاصل فان قلت فما بالهم التزموا تقديم المنصوب في باب
ان اظهارا للفرعية فيها ولا تقديم المرفوع كذلك قلنا ان واخواتها لما اشبهن الفعل
لفظا ومعنى واستعمالا احتجوا ايقاع المخالفة بينهن وبين الاصل لئلا يشتبهن به
بخلاف ما ولا فانها لم يثبتها تلك المشابهة القوية فامن فيهما الاشتباه بالاصل
قوله وللا وجه آخر اعلم ان النكرة نحو رجل وفرس يشتمل على الجنس كله بطريق البدل
فاذا دخلت عليها لا استغرقت نحو لا رجل في الدار وقد اشتمل النفي على كل رجل حتى
لا يجوز لا رجل في الدار بل رجلان وهذا معنى قوله وبنا له نفي الجنس وفي قوله نفي الجنس نوع
من التجوز لانه نفي حكم الجنس لا نفي الجنس الا يرى اذا قلت لا رجل في الدار فانك نفيت حكم الرجل
وهو كينونته في الدار لا نفسه ثم ان لا هذه قد استحقت عمل ان في نصب الاسم ورفع
الخبر لكونها في النفي بمنزلة ان في الايجاب وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملون على نظيره

طلبا

طلبا للتناسب والتشاكل وتحقيق للتقابل ثم ان الاسم اذا كان مضافا او مضارعا له
انتصب انتصابا صحيحا كما ذكروا اذا كان مفردا يبنى على الفتح وقد لحق الاشارة الى العلة
الموجبة لبناء المفرد وانما غير معمول في المضاف والمضارع له لان وجود المضاف
اليه يمنع من بناء المضاف وكذلك ما يضارعه فلا نعيد ههنا والذي نفصل لك النصب
الصحيح من البناء في هذا الباب انك تقول لا مسلمات في الدار بفتح التاء لان الحركة ليست
حركة اعراب فتلحقها اختها التي هي الجر ولكن حركة بناء والنحويون قالوا ان الفتحة
ليست للاسم وحده لكنها للاسم مع لا وتقول لا بنات صوف لك ولا اخوات نسب لك
فتكسر لان المضاف معرب وحركته اعرابية وانما قال اذا كان الاسم مضافا الى النكرة
لان الاضافة في هذا الباب الى المعرفة ممتنعة لتعرف المضاف ولا مساغ لدخول لا هذه
على المعرفة اللهم الا اذا كانت الاضافة لفظية لا ضارب زيد الآن او غدا في الدار واما
خبر لا هذه فمرفوع نحو لا غلام رجل كائن عندنا كما ان خبر ان كذلك ثم انهم اختلفوا في
ارتفاعه فبعضهم على انه بالحرف كما ان كذلك وبعضهم على انه بالخبرية كما هو قبل دخول
لا ولا عمل للحرف فيه حجة الاول ان لا تختص بما تدخل فيه ان فوجب ان ترفع الخبر كان وايضا
معنى النفي فيها يقتضي مضمون الجملة فوجب ان يكون عاملة في طرفيها وحجة الثاني ان لا
ان فرع على ان فوجب ان لا تساويه في العمل لانحطاط رتبة الفرع عن الاصل وايضا
ان لا مع المنفي مرفوع المحل بالابتداء فوجب ان يكون الخبر خبر المبتدا ولا يعمل فيه لا
اذ الخبر لا يعمل فيه العامل اللفظي وجواز لا رجل وامراة كائنان عندنا بالرفع عطفا

عطفا على المحل فمن نفى الجملة يدل على ان لا عمل للا في الخبر والا يلزم اعمال عاملين في معمول
واحد على ما سبق في ان واعلم ان اثبات الخبر هذا الباب هي لغة اهل الحجاز واما
بنو تميم فانهم لا يثبتون الخبر في كلامهم بل يحذفونه حذفا لازما كما في قولهم لولا زيد لكان
كذا ويجوز حذف ايضا عند الحجازيين منه كلمة الشهادة ومعناها لا اله لنا في الوجود
الا الله **قوله** فان كررت لا مع المفرد جاز فيه الرفع نحو لا حول ولا قوة الا بالله
انما جاز الرفع مع التكرير في قولك لا بعل فيها ولا امراة في الدار لانه مبني على السؤال نحو
ان يقال ارجل في الدار ام امراة فتقول لا بعل في الدار ولا امراة ولا ان نعمل ههنا وقد
ذكروا في لا حول ولا قوة الا بالله ستة اوجه الاول لا حول ولا قوة بفتح الاسمين
فيجعل لا في كل واحد منهما نافية للجنس والثاني لا حول ولا قوة بفتح الاول ونصب الثاني على
ان يكون الاول لنفي الجنس والثاني زائدة موكدة للنفي غير عاملة والاسم بعدها منصوب
عطفا على اللفظ المنفي لانه مفتوح يشبه المنصوب والثالث لا حول ولا قوة بفتح الاول
ورفع الثاني يكون عطفا على محل لا مع المنفي والرابع لا حول ولا قوة برفع الاسمين
كما ذكرنا والخامس لا حول ولا قوة برفع الاول على ان لا بمعنى ليس وفتح الثاني والسادس
عكس هذا وهو الوجه الثالث بعينه صورة الا انه ليس بحكمها لان لا الثانية في
الوجه الثالث زائدة غير عاملة وفي هذا الوجه بمعنى ليس فارتفاع الاسم بها فهذه هي
الوجوه الستة التي نصوا عليها والزيادة عليها محال **قوله** فاما المعرفة المؤنثة
فلا تقع بعدها الا مرفوعة وهي مكررة نحو لا بطل زيد في الدار ولا عمرو واعلم ان

لا موضوعة للنكرة اذا اصلها النفي الشايع وذلك لا يتاتى مع التعريف فلم يدخلوها
على المعرفة فلم يقولوا لا زيد عندي كما قالوا ما زيد عندك وان جاء الشيء منه ففي ضرورة
الشعر والذي يكثر في الكلام التكرير نحو لا زيد عندك ولا عمرو وانما جاء هذا مبنيا على السؤال
نحو ان يقال ازيد عندك ام عمرو فتقول لا زيد عندي ولا عمرو والمفرد لا يقولوا لما ذكرناه فاذا
قيل ازيد عندك كان الجواب لا اي لا اصل لذلك وحكم النكرة المفصول بينها وبين لا حكم
المعرفة في ايجاب الرفع والتكرير نحو لا فيها رجل ولا امراة **قوله** والحروف العاملة في الفعل
المضارع تسعة واعلم ان الاصل في نواصب المضارع هو ان المصدرية نحو احب ان
تقوم قالوا وانما عملت لمشابهتها ان الناصبة المشددة لفظا ولان الجملة بعدها في تاويل
المصدر في قولك احب ان تقوم اي قيامك كما يقال بلغني ان زيدا تقوم في تاويل بلغني
قيامك واما اخواتها فقد حملت عليها في العمل لانها للاستقبال كما ان ان للاستقبال
وحكي عن الخليل ان الحروف الناصبة هي ان نحو والباقي لا تنصب الفعل الا وهي مضمرة ولا يخرج عن
على خلافه **قوله** ولن لتاكيد النفي في المستقبل تقول لا افعل فاذا اردت التاكيد
قلت لن افعل غدا ولا يجوز لن افعل الآن وعند الخليل اصلها لا ان تخففت الهمزة
وسقطت الالف لالتقائها مع النون الساكنة وصاحب الكتاب يجعلها حرفا برأسه
وقد نقضوا قول الخليل بجواز اما زيدا فلن اضرب اذ لو كان اصلها لا ان لما تقدم شيء
مما في حيزه وهذا لا يلزم لان الحروف تتغير احكامها ومعانيها عند التركيب الا ترى
ان لو اذا ركبت مع لا يبطل معنى لو ومعنى لا وتحدث معنى التحضيض نحو لولا

اخرتني وعلى هذا اكثر الحروف المركبة وعند الفراء اصلها لا فابدل النون من الالف
وقول من قال ان لن يفيد التابيد ليس بشيء والا لما جاز تحديد الفعل بعده
نحو لن افعل اليوم وقت كذا وقد جاز بدليل قوله تعالى فلن ابرح الارض حتى ياذن لي ابي
قوله وكي للتعليل اعلم ان كي قد يكون حرف جر وقد يكون حرفا ناصبا فان كان الاول
فالفعل ينتصب بعدها باضمار ان كما ينتصب بعد اللام لان الجار لا يعمل النصب وانما
حكم بكونها حرف جر استدلالا بقولهم كيمه على حد قولهم لمه والاصل كيما على ان يكون
كي داخلا على ما الاستفهامية وقد حذف الالف كما حذف مع سائر حروف الجر نحو
لمه وبمه وان كان الثاني كان نصب الفعل بها نفسها من غير اضمار ان وانما علم كونها
ناصبة بدخول اللام عليها كما في قوله تعالى لكيلا تاسوا على ما فاتكم ولو كان حرف جر
لما دخل الجار قوله والرابع اذن اعلم ان اذن جواب وجزاء كقولك اذن اكرمك
فان كان انا اتيتك فقد اجبته بهذا الكلام وصيرت اكرامك جزاء لاتيانه اعلم انها لا تعمل
الا بعد ان يكون الفعل الذي بعدها مستقبلا غير معتمد على شيء قبلها فان اعتمد بطل عملها
نحو قولك انا اذن اكرمك فالفعل معتمد على المبتدا الواقع قبلها اعني انا فهو اولى بكونه
خبرا عنه فيبطل عمل اذن لان خبر المبتدا اسم والاسم هو الذي وقع موقع الفعل كان مرفوعا
وليس اذن قد وضع على العمل حتى لا يجوز الغاؤها البتة كما كان ان كذلك لانها قد (?)
فقد يقع حيث لا يبقى لها عمل كقولك انا اذن فاعل كذا فاذا كان مما يلغى وقد وقع قبلها
المبتدا كان المبتدا اولى بالفعل الواقع بعدها وكذلك اذا قلت ان تكرمني اذن اكرمك

لم يجز

لم يجز النصب بل وجب الجزم لان الشرط قبله يقتضي الجزاء ولو نصبت لبطل حكم الشرط وذلك
فاسد لان الشرط بدون الجزاء لا يتصور وان يصح له معنى غير نصب اذ يقع حيث لا يتصور
بعدها النصب وكذلك اذا قلت والله اذن لا افعل فيلغى اذن ايضا اذ الفعل بعدها معتمد
على اليمين واعمالها يبطل حكم اليمين كما يبطل حكم الشرط قوله وكذلك اذا اريد بها الحال كما
ان تقول لمن يحدثك اذن اظنك كاذبا بالنصب لانك في حال الظن وان كان الفعل
منقطعا عما قبلها غير معتمد على شيء لان هذا الباب مبني على الاستقبال الا ترى ان ان و
كي ولن لا حظ لهن في الحال والحاصل ان اذن بمنزلة باب ظننت حيث تعمل تارة و
تلغى اخرى الا ان الاعمال في موضع الالغاء جائز في باب ظننت حيث لا يفسد بالاعمال معنى
ولا يجوز في اذن حيث يبطل المعنى ويفسد الغرض على ما تقرر قوله وان من بينها تدخل
على الماضي وتنصب بعد ستة احرف واعلم ان تصرف ان اكثر في الكلام من تصرف اخواتها
فانها اصل والبواقي فروع عليها ولذلك دخلت على الماضي والمضارع وتعمل مع الا
ظهار والاضمار فان قلت كيف عد الدخول على الماضي من خواص ان دون اخواتها
وقد وجدنا اذن ايضا يدخل الماضي كما في قوله اذن لقام بنصري معشر خشن قلنا لا نسلم
ان اذن في البيت داخل على الماضي بل هي حرف ملغاة توسطت بين القسم المقدر والقسم
المقدر وجوابه ولا تعلق لها بما وقع بعدها والحاصل ان اذن غير داخل على الماضي في البيت
لا لفظا ولا معنى اما لفظا فظاهر لانه داخل على اللام المصدر بها الماضي واما معنى فلانه
لا تعلق له بالماضي من حيث المعنى بل هي ملغاة كانه قيل لو كنت من مازن لقام بنصري

وجواب ثان وهو انما جعل الدخول على الماضي من خواص ان بل مجموع الوصفين اعني الد
خول على الماضي والاضمار ومعلوم ان مجموع الوصفين من خواص ان وان لم
يكن احدهما على الانفراد من خواصه والله اعلم **قوله** وهي حتى اعلم ان حتى حرف
جر بمنزلة الى فاذا صادفنا الفعل بعدها وجب ان يكون منصوبا باضمار ان اذا قلت
سرت حتى ادخلها كانك قلت سرت حتى ان ادخلها ليكون الفعل في تأويل المصدر مجرور المحل
بحتى ومما يدل على ان العمل ههنا لان المضمرة دون حتى قول الشاعر داويت عينى ابي
الدهيق بمطلة حتى المصيف ويغلو القعدان فالمصيف مجرور بحتى ويغلو معطوف عليه
ومعلوم ان النصب فيه لا يحمل الا باضمار ان لانه بمنزلة حتى المصيف وغلاء القعدان
ولو كان حتى في قولك سرت حتى ادخلها هي الناصبة بنفسها لوجب ان لا يجيء
ههنا منصوبا بعدها لانه لا يكون في موضع واحد جارا وناصبا والمعطوف يجب ان يكون على
على اعراب المعطوف عليه فاذا لم يكن قبل يغلو فعل منصوب وكان قبله اسم مجرور علمت
ان حتى فيما نحن فيه حرف جر باق على اصلها وان النصب باضمار ان قال عبد القاهر ان
في الكلام ههنا مضافا محذوفا كانه قيل سرت حتى وقت ان ادخلها كقولك آتيك خفوق
النجم اي وقت خفوق النجم فان المصدر قد اضيف اليه الزمان ثم حذف المضاف وناب المصدر منابه ثم ان
الفعل بعد حتى انما ينتصب اذا كان مستقبلا نحو سرت حتى ادخلها فالسبب اعني السير قد انقضى
والمسبب اعني الدخول لم ينقض وهو مترقب بعد او في حكم المستقبل نحو سرت امس حتى ادخلها
بمعنى الى ان ادخلها فالسبب والمسبب قد مضيا جميعا الا ان المسبب في حكم المستقبل لانه في

ووقت

في وقت وجود السبب كان مترقبا وانت تحكيه الآن بلفظ واما اذا كان
حالا او في حكم الحال نحو سرت حتى ادخلها الآن او سرت امس حتى ادخلها على
حكاية الحال الماضية فلا مساغ للنصب ههنا لامتناع اضمار ان مع فعل الحال **قوله**
ولام كي اذا قلت جئتك لتكرمني فالفعل باضمار ان لان اللام الجارة لا تدخل الاسم
ولا تعمل في الفعل لما ذكرنا في حتى ولا يمتنع اظهار ان معها نحو جئتك لان تعطيني بخلاف
اخواتها لانها في الاصل للعطف اعني حتى والواو والفاء واو فلو ظهر بعدها ان لظهر
عطف الاسم على الفعل وذلك فاسد بخلاف اللام فانها ليست من حروف العطف بل
هي من حروف الجر فلا بأس باظهار الاسم بعدها واذا دخلت اللام على الفعل الداخلة عليه لا وجب
اظهار ان نحو لئلا تعطي كيلا يلتبس لا في اللامات فان اللفظ به يستقبح جدا **قوله** ولام الجحد
هي اللام المزيدة لتاكيد النفي نحو لم اكن لافعل وانما لم يكن عاملة بنفسها لانها في الاصل
من حروف الجر وقد زيدت ههنا لتاكيد النفي فبالحري ان لا يعمل النصب مراعاة للاصل
والتزم اضمار ان معها لانها جعلت في النفي بازاء السين في الاثبات ولفظ الفعل ملتزم مع
السين فالتزم اضمار ان معها ايضا ولم يظهر ان والا لظهر لفظ الاسم وفيه بحث يطلب من
المفتاح **قوله** واو بمعنى الى او الا اذا قلت لالزمنك او تعطيني حقي كان المعنى لالزمنك الى ان
تعطيني حقي او الا ان تعطيني حقي والاكثرون قالوا او بمعنى الى ان وهذه العبارة معترض
عليها لان او المضمرة بعدها ان لو كانت بمعنى الى ان لكان التقدير في قولنا او تعطيني الى ان ان
تعطيني حقي وهذا من القول المستركب العبارة دفعا لهذا الاعتراض وانما انتصبت بان ههنا حتى

خلف

ولم يكن بها بنفسها لانها في الاصل من حروف العطف فلا يكون عاملة في الفعل فان

قلت انها ليست ههنا للعطف لانهم فسروها بالى او حتى او الا قلنا وشئ من هذه

الحروف المفسرة هي بها ليس بعامل ايضا في الفعل فوجب اضمار ان بعدها قوله وواو

الصرف اي الواو في قولك لا تاكل السمك وتشرب اللبن وتسمى واو الجمع وانما اضمرت

بعدها ان ولم تعمل بنفسها لانها لو عملت لكانت لا تخ من ان تعمل اعتبارا لاصلها

او لمعناها الذي عرض لها في هذا الموضع وكلا الاعتبارين لا يوجب لها النصب اما الاول

فلان معناها الموضوعة هي لاجله هو العطف والاشتراك وشئ من حروف العطف لا تعمل

واما الثاني فلان معناها العارض هو معنى مع ومعلوم ان مع لا يعمل النصب في الفعل

وانما قلنا انها بمعنى مع لانك اذا قلت لا تاكل السمك وتشرب اللبن كانك قلت لا تاكل السمك

مع شربك اللبن فلان ياكل السمك على حدة ويشرب اللبن على حدة وليس له ان يجمع

بينهما في وقت واحد وان اردت ان تنهاه عن كل واحد منهما فقل لا تاكل السمك وتشرب

اللبن بالجزم والفعل بعدها مع ان المضمرة منصوب المحل على انه مفعول معه كما في قولهم ما صنعت

واباك قوله والفاء اي جواب الاشياء الستة اذا قلت زرني فاكرمك فالفعل منصوب

باضمار ان وذلك انهم لما قالوا زرني ولم يمكنهم عطف الفعل الذي هو اكرمك عليه اذ كان يجب

دخوله فيما دخل فيه الاول نحو زرني فاكرمك مثلا قصدوا الى صنيع يتبين ان قصدهم ان

يجعلوا الزيادة سبب الاكرام فنزلوا قولهم زرني بمنزلة المصدر نحو ليكن منك زيادة فلما تنزل

منزلة المصدر وجب اضمار ان بعد الفاء ليكون عطف الاسم على الاسم فقيل زرني فاكرمك بمنزلة

ليكن منك زيادة فاكرام مني ففي اضمار ان ايذان بان الاول سبب للاخر وكذا النهي

كما في قوله ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي فان يحل والمعنى لا يكن منكم طغيان

فاحلال غضب مني واما النفي فكقولك ما تاتينا فتحدثنا وله معنيان احدهما ما تاتينا

فكيف تحدثنا بمعنى لو اتيتنا لتحدثنا والثاني ما تاتينا الا لم تحدثنا اي لم يوجد

منك اتيان يتسبب الى الحديث وانما الحكم معناه فيما ذكرنا لان الكلام موضوع لنفي

مجموع الاتيان والحديث وانتفاء المجموع اما بانتفاء كل واحد من جزئيه وهو معنى

الاول او بانتفاء احد الجزئين وهو المعنى الثاني وذلك لا يكون الا بانتفاء الحديث دون

الاتيان ولا يمكن عكسه اذ الحديث بدون الاتيان لا يتصور واما الاستفهام فنحو

اين بيتك فازورك والمعنى ليكن منك تعريف فزيارة مني واما التمني فنحو ليت

لي مالا فانفق اي ليت لي مالا فانفاقا مني واما العرض فانه قريب من التمني نحو

الا تنزل فتصيب خيرا كانه قيل الا يكون منك نزول فاصابة خير مني ومقاربته

للتمني هي انك اذا عرضت عليه النزول فقد حثثته عليه ولا تحثه الا على ما تودّه

وتتمناه وليس هذا باستفهام لانك لا تقصد بقولك الا تنزل ان تستفهمه عن ترك

النزول وانما القصد ان تذكره له وتعرضه عليه فقط فالفعل منصوب بعد الفاء في

هذه المواضع باضمار ان ثم ان الفعل المنصوب بعد الفاء مع ان المضمرة له اعراب من

حيث التقدير ولا يخ عن الرفع والنصب وينقسم ثلثة اقسام قسم جاز فيه الرفع فقط

نحو ائتني فاحدثك اي ليكن منك اتيان فحديث مني على ما مر وقسم جاز فيه الرفع

والنصب نحو ائتني فتحدثني وان شئت قدرت افعل اتيانا فحديثا وان شئت
قدرت ليكن منك اتيان فحديث وقسم جاز فيه النصب لا غير نحو ليتك تاتينا فتحدثنا
بمعنى ليت اتيانا منك فحديثا وانما لزم النصب لاجل ليت قوله وعلامة صحة
الجواب بالفاء ان يكون المعنى ان فعلت فعلت اراد ان الجواب بالفاء انما يكون فيما
كان الاول سببا للآخر كما ذكرنا نحو ما تاتينا فتحدثنا جعل الاتيان سببا للتحديث اي
ان اتيتنا تحدثنا وهذا معنى قوله ان فعلت فعلت لا ان يكون ذلك باضمار شرط
قوله والجازمة لم ولما لنفي الماضي انما عملت لم لاختصاصها بالفعل وانما وجب ان
تعمل الجزم لانها شبهت بان من حيث انها تدخل على الفعل المضارع فتنقله الى معنى الماضي
كما ان ان تدخل على الفعل فتنقله الى معنى المستقبل سواء كان ماضيا او مضارعا فلما
اشبهتها اعملت عملها ولما من لم لما في هذا النقل فحملت عليها وقالوا انما دخلت لم على المضارع
ولم تدخل على الماضي لانها لما كانت عاملة والعمل يظهر في المضارع دون الماضي الزموها
في المضارع ولم يجز دخولها في الماضي كما اجازوا ذلك في ان الشرطية لان الاصل في حروف
الشرط ان تدخل على الفعل المستقبل وهو اثقل من الماضي فعدل عن الاثقل الى الاخف واما
لم فالاصل فيها ان تدخل على الماضي وقد وجب سقوط الاصل بالدليل الذي ذكرنا وهو اظهار
عمله في المضارع فلو جوزنا دخولها على الماضي الذي هو الاصل للمضارع الذي هو اثقل لانه
يكون فيه الانتقال من الاخف الى الاثقل قوله وفي لما توقع قيل ان لم نفي فعل ولما نفي
لقد فعل فلما بمنزلة قد في الاثبات وفيه معنى التوقع فكذلك في لما تقول قد ركب الامير لقوم ينتظرون

ذلك

ذلك وكذلك لما يركب وقيل هي لم ضمت اليها ما فازدادت في معناها ان تضمنت معنى التوقع
واستطالة زمان فعلها وذلك انك اذا قلت ندم زيد ولم ينفعه الندم اي عقيب ندمه ولو قلته
بلما كان على ان لم ينفعه الى وقته قوله ولام الامر انما عملت لام الامر الجزم لمشابهتها ان
في لزومها المضارع ونقل معناه من الاخبار الى الامر كما ان ان نقل الفعل من كونه مجزوما به
الى كونه مشكوكا فيه وانما كسرت لام الامر ومن حق الحروف الواردة على هجاء واحد ان تفتح
على ما سبق فرقا بينها وبين لام التاكيد التي تدخل على المضارع نحو ان زيدا ليضرب ولانها لما
كانت عاملة عملا مختصا بالفعل اشبهت الجارة التي تعمل عملا مختصا بالاسم فكسرت كما كسرت
وتسكن عند واو العطف وفائه نحو فليستجيبوا لي وليؤمنوا بي لانهم شبهوا فلي من ليستجيبوا
بفخذ وكبد ونحوهما مما عينه مكسورة فسكنوا اللام ههنا كما كانوا قد سكنوا العين نحو فخذ وكبد
ونظيره اسكان اول هو مع الواو والفاء تشبيها ببعض حيث قالوا عضد قوله ولا للنهي
انما عملت لا هذه الجزم لما ذكرنا في لام الامر ثم النهي قد يكون للفاعل والمفعول غايبين او
حاضرين او متكلمين كما ان الامر كذلك نحو لا يضرب زيد ولا يضرب ولا تضرب زيد ولا اضرب
ولا نضرب قوله وان في الشرط والجزاء ان وضعت للشرط وهي تقتضي جملتين تجعل احد
بهما شرطا والاخرى جزاء وانما وجب ان تعمل الجزم لانها لما كانت مقتضية للجملتين
وجب ان تكون عاملة فاختير لها عمل الجزم لطول ما يقتضيه لانه حذف وتخفيف وهي
اعني ان للمستقبل كما ان لو للماضي وانما لم تعمل الجزم لو كما عملت ان لانها لما كانت
للماضي والماضي لا يستحق الاعراب فبالحري ان لا تعمل الحرف الذي وضع لاجله ولا يرد على

وهلا لم يأتها بلزوم المضارع لفظا فان قلت كيف زعمت ان ان للاستقبال وانت تقول
ان كنت خرجت امس فاني اعطيك قلنا انه وان كان ماضيا لفظا الا ان المعنى على
الاستقبال كان المعنى ان تكن خرجت امس على معنى ان يصح خروجك امس لانك تقول ذلك
مجوزا ان لا يكون قد خرج وذا الكلام على وجهه قوله وهما مجزومان ان مضارعين اعلم
ان فعل الشرط والجزاء لم يخل من ان يكونا مضارعين او ماضيين او الشرط مضارعا والجزاء
ماضيا او على العكس من ذلك اما الاول فنحو ان تسألني اعطك فالفعلان مجزومان جميعا
بان لا معناه يقتضي الجزئين وهو عامل فوجب ان يكون عاملا فيهما جميعا لان نسبته الى كل
واحد منهما على السوية واما الثاني فلا يظهر فيهما الاعراب نحو ان جئتني اكرمتك لان الكلمة
اذا كانت غير مستوجبة للاعراب فلا يتغير عن حالها وان كان العامل يلاصقها الا انها
في محل الجزم على معنى انها وقعا موقعا لو وقع فيه المضارع الذي يستحق الاعراب لكان
مجزوما واما الثالث فنحو ان تأتني اكرمتك فالاول مجزوم لاستحقاقه الاعراب وملاصقة
حرف الجزم اياه واما الثاني فلا يظهر فيه الجزم لما ذكرناه واما القسم الرابع وهو ان يكون
الشرط ماضيا والجزاء مضارعا فلا شك ان الاول لا يظهر فيه الجزم واما الثاني ففيه الوجهان
الرفع والجزم نحو ان اتيتني آتيك وآتك اما الرفع فلان الجزاء تابع للشرط فلما لم يظهر الجزم
في الشرط حيث كان ماضيا حمل الجزاء عليه فلم يجزم وترك على اول احواله وهو الرفع فهو
مرفوع لفظا ومجزوم معنى كما ان يغفر الله لزيد مرفوع لفظا ودعاء مجزوم معنى لانه بمنزلة
ليغفر الله لزيد واما الجزم فعلى الظاهر لان الشرط والجزاء حقهما ان يكونا مجزومين فلما امتنع

ههنا

ههنا لزوم الشرط ترك الجزاء مجزوما وعليه البيت الذي انشده وان اتاه خليل يوم مسغبة
يقول لا غائب مالي ولا حرم فمن يقول جاز الرفع والجزم والبيت لزهير وبروي يوم مسغبة او يوم
مسألة ويروي حرم وحرم والخليل الفقير والحرم المنع اي يقول ليس لمالي منع عنك وقال ابو عبيد
يقال مال حرم اذا كان لا يعطى منه شيء قوله ويجيء الجزاء بالفاء اذا كان جملة اسمية او امرا
او نهيا او دعاء او ماضيا صريحا اعلم ان الجزم في الفعل الكائن في هذا الباب يدل على كونه جزاء فكل
موضع لا يتقدر فيه على الجزم تدخله الفاء لان الفاء تاتي لاتباع الشيء الشيء ولا يكون في ابتداء الكلام
فاذا قلت ان تأتني فانت مكرم علم ان قولك انت مكرم جواب للشرط وليس كلام مستقل الا
بعد الفاء فعل يمكن جزمه الا على اضمار يقدر فيه الجزم نحو قوله تعالى فمن يؤمن بربه فلا يخاف
التقدير فهو لا يخاف فيكون ممتنعا من تقدير الجزم اذ الجملة الاسمية يمتنع فيها الجزم فلا جل ان الفاء
تدخل حيث لا يتقدر فيه على الجزم فعلا كان ما بعده او اسما اما الاسم فظاهر لان الجزم لا يدخله واما فعل
الامر فهو موقوف ومجزوم والساكن لا يتقدر على اسكانه مرة اخرى وكذلك النهي والدعاء وكذلك
الماضي لانه لا يستحق الاعراب واحترز بالصريح مما كان ماضيا في تأويل المستقبل نحو ان خرجت
خرجت واما اذا قلت ان خرجت فقد خرجت امس فقد جيت بالماضي ولا يعني التأويل
المستقبل فيه بحال فهذه الاشياء لما تعذر فيها الجزم دخلتها الفاء لما ذكرنا ان الفاء مع ما
بعدها واقع موقع الفعل المجزوم لما جاء من نحو قولك ان تأتني فانا اكرمك واعظم امرك بالجزم حملا
على موضع فانا اكرمك والفرق بين تقدير الجزم في موضع الماضي الذي لا فاء فيه وبين الذي فيه
الفاء ان الجزم هناك اعني في الماضي المجرد من الفاء مقدر في الفعل وحده لتنزله منزلة المضارع

وفيما دخله الفاء في موضع الجملة بمجموعها لان تقدير الجزم في جزء الجملة الاسمية او الامر والنهي مما
لا يخفى انتفى لانه لا يرى انك اذا قلت ان تأتني فاكرمه فلا يتأتى لك ان تبقي اكرم مجزوم
في التقدير لكنك تقدر الجزم في المجموع فتتأول الكلام على معنى فعل آخر يظهر فيه الجزم ان تأتني تجب عليك
اكرامه وعلى هذا ان تأتني اليوم فقد اتيتك امس اذا لم ان تفعل يمكن ذلك لعدم وجوب
او يقع سببا او ما اشبه ذلك واما في قولك ان جئتني جئت فلا حاجة لك الى ان تأول
الفعل على فعل آخر لظهور الوقوع والحاصل ان حق الجزاء اذا كان فعلا ان يجزم او يقدر الجزم فيه
وحده لجواز ان يستعمل بغير الفاء فلا بد من الفاء واما قلت اليس من مذهبهم ان اعراب
الفعل مجاز على سبيل التشبيه وهذا الذي ذكرت يوجب ان يكون الجزم دالا على معنى فيكون
حقيقة ولم يكن مجازا الا انه اعنى الاعراب لم يكن في الكلم حقيقة الا لكونه مفيدا معنى لم
يكن في نفس صيغة المعرب ليدل عليه كالفاعلية ونحوها قلنا ان الجزم قد ابان ما اريد
بالحرف من المعنى وحفظه عن الالتباس نحو ان تلتبس وأمر ادلها بالجزاء بالتي هي العاقبة
وليس اعراب الكلم لهذا الغرض لانه يدل على معنى معقود ليس بموضوع الفعل ولا في الكلم
وذلك المعنى هو الفرق بين الفاعلية والمفعولية فليس مع زيد نصب عمرو في ضرب
زيد عمرا الفعل المعلوم معنى ضرب ومعنى زيد وعمرو ولما كان في ان تخرج اخرج ليعلم به ان الحرف معناه
المجازاة وهي لا تخرج ان معنى الا انتهاء ولكنه لان الفعل له طرفان في اقتضائه فاثبت
ان ينفصل احدهما عن الآخر قوله ويجزم بان مضمرة اذا قلت ائتني اكرمك فا
كرمك مجزوم لانه جزاء شرط فتحذف لدلالة الامر عليه اذ المعنى ائتني فانك ان تأتني

اكرمك

لانك طالبته بالاتيان ثم اثبت بعده باكرمك بجزم ما علم انه جزاء الاتيان ان اتى وعلى هذا الاستفهام نحو
اين بيتك ازرك المعنى ان اعرف بيتك او ان عرفتني ازرك لانك استفهمته عن بيته ثم جئت
بعده بالفعل مجزوما علم انه جواب لما يقتضيه الاستفهام من الاجابة والتعريف وعلى هذا النهي نحو لا
تفعل يكن خيرا لك لانك طالبته عن الفعل واثبت بعده بالفعل كان المعنى ان لم تفعل او ان تنته
عن الفعل يكن خيرا لك وان قلت لا تدن من الاسد يأكلك بالجزم كان محالا لان عدم الدنو
لا يقتضي الاكل ولا الدنو لا يدل الا عليه لانه نهي فلا يدل على الاثبات ولهذا قالوا امتنع الاضمار
بعد النفي مطلق لانك اذا قلت ما تأتينا تحدثنا كان معناه ان لم تأتينا تحدثنا وهذا خلف
من القول ولا يتأتى ان تقدر فعلا مثبتا نحو ان تأتينا تحدثنا لان النفي لا يدل عليه ولقائل ان
يقول لو كان علة امتناع الاضمار في النفي ما ذكروا لوجب ان يجوز لا تفعل يكن خيرا لك باضمار ان
لم تفعل وقد يؤذن ذلك مطلقا والاولى ان نعبر عن هذا التعليل صحيحا الى غيره بان يقال علة
امتناع الاضمار بعد النفي اما هي لان النفي اخبار مقطوع به غير مشكوك فيه فلا دلالة له على الشرط
الذي هو الشك وعلى خطر ان يكون وان لا يكون بخلاف سائر الاشياء الخمسة فانها تشارك
الشرط في كونها غير ثابتة الوجود وعلى هذا التمني نحو ليت لي مالا انفقه لان المعنى ان يكن
لي مال انفقه والعرض نحو الا تنزل تصب خيرا لانك لما عرضت عليه النزول ثم جئت بالجواب
علم انه مبني على النزول فان قلت اليس قولك الا تنزل يدل على ان لم تنزل فكيف جوزته
قلنا انه لا يدل على ذلك وانما دل عليه ان لو كان الكلام نفيا والعرض لا يكون نفيا بل نوع من الطلب
ان يعلم ان المضارع الواقع في هذه المواضع انما ينجزم اذا قصد به الجزاء فان لم يقصد كان

مرفوعا اما وصفا لما سبقه نحو قولهم فهب لي من لدنك وليا يرثني اي وليا وارثا او حالا
عنه نحو قوله تعالى فذرهم في خوضهم يلعبون اي لاعبين او قطعا واستينافا نحو لا ادلك تغلب عليه
اي انت تغلب عليه قوله ومن الشرطية اسما تجزم المضارع على معنى ان وهي سبعة اعلم
ان هذه الاسما وضعت موضع ان لضرب من الايجاز والاختصار بيانه انك اذا قلت من تضرب
اضرب كان حقه ان يقال ان تضرب زيدا اضرب زيدا وان تضرب عمرا اضرب عمرا وان تضرب خالدا
اضرب خالدا الى ما لا يمكن حصره ولا يقدر على استيفائه فاتي باسم عام ليشمل الجميع وترك استعمال ان
معه فقيل من تضرب اضرب فدل ذلك على كل انسان فلهذا حكم باسميته وبني لتضمنه معنى ان وهو منصوب
المحل على المفعولية فيما ذكرنا من المثال كانك قلت على تاويل اي انسان تضرب اضربه فاذا قلت
من يكرمني اكرمه كان محله مرفوعا بالابتداء على تاويل اي انسان يكرمني اكرمه قال بعضهم الخبر هو الجملة
الجزائية وحدها اعني اكرمه والجملة الشرطية لا يجوز ان يكون خبرا لكونها في صلة من وبعضهم على ان
الخبر هو الجملتان جميعا كانك قلت انسان ما ان يكرمني اكرمه وهي اعني من تختص باولي العلم وعلى
هذا ما نحو ما تصنع اصنع اذ المعنى شيا ما ان تصنع اصنعه لان ما مبهم يقع على كل شيء
فلما قصد الشياع اتي به وجعل نايبا مناب حرف الشرط كما ذكرنا ومحله منصوب بالمفعولية واذا قلت
ما يكن اخرج كان مرفوع المحل بالابتداء وهذا يعضد قول من قال ان الخبر مجموع الجملتين اذ لو كان
الخبر هو الجزا وحده وجب ان يكون فيه ضمير عايد الى المبتدا وقد خلا الجزا ههنا عن العايد في اللفظ والتقدير
وكذلك اي نحو ايهم ياتني اكرمه والمعنى انسان ما ان ياتني اكرمه وهو ههنا مرفوع بالابتدا ولو
قلت ايهم تضرب اضرب كان منصوبا على المفعولية وعلى هذا متى واين ومتى من الظروف الزمانية واين

من الظروف المكانية فاذا قلت متى تخرج اخرج كان مشتملا على جميع الازمنة واذا قلت اين تذهب
اذهب كان لاستغراق الامكنة وتلحقهما ما المزيدة فتزيدهما ابهاما نحو متى ما تخرج اخرج واينما
تكن اكن وعلى هذا اني وهي بمعنى كيف الا انها تجازى بها دون كيف نحو انى تكن اكن وهي
لاستغراق الاحوال فانها ليست بظرف كما ان كيف كذلك وعلى هذا مهما نحو مهما تصنع اصنع وقد
ذكر فيها وجهان احدهما ان يكون الاصل ما ما على ان يكون ما الثانية زايدة مثلها في ايا
ما تدعوا فابدل الالف الاولى هاء لتحسين اللفظ والثاني ان يكون مه وافقا فيه ما الشرطية
بمعنى اكفف ثم جرتا مجرى كلمة واحدة وعلى هذا حيثما واذما وهما بمنزلة اين ومتى لا تجازى
بهما الا مع ما وذلك لانهما قد لزمتا الاضافة والاضافة تنافي المجازاة لاقتضائها الابهام
والاضافة تنافيه فاذا كففتا عنها صلحتا لمعنى المجازاة قوله واي يكون واحدا من اثنين
وضعا اي على ان يكون واحدا من اثنين او جماعة ولهذا اذا اضيف الى المعرفة لم يضف
الا الى الاثنين فصاعدا او تكون النكرة شايعة اضيف اليها واحدة كانت او اثنين
او جماعة قوله ويدل على اسميتها الى آخره قد استدل على اسمية هذه الكلمات باربعة اشيا باسناد
الفعل الى ضميرها نحو ايهم ياتني اكرمه والاضمار يختص بالاسما وبدخول حرف الجر عليها نحو
بمن تمرر امرر وباضافتها نحو ايهم وبدخول التنوين نحو ايا ما تدعوا وهذه الدلايل لا تعم
جميع هذه الاسما بل يختص بعضها لان اذما وحيثما لا يدخلها شي من ذلك والدليل العام على
استشهادها انها مع افادة معنى المجازاة على معان تتصور استقلالها بانفسها لولا مقارنة
معنى المجازاة اياها بخلاف ان الشرطية فان معناها مقتصر على افادة معنى المجازاة ويدل على اسميتها

ايضا انها لا تنوين عن الاعراب المحلي على ما مر والحرف لا يكون له اعراب بوجه قوله ومنها
اسماء تنصب اسما نكرة على انه تمييز اعلم ان اسماء الاعداد في ابهامها بمنزلة المقادير فافتقرت
الى ما يبينها لانك اذا قلت عندي ثلثة مثلا فلم يعلم اي نوع تقصد فوجب ان تأتي بما يبين ويزيل
الابهام ثم ان التبيين قد يكون بالمنصوب فالاضافة في العشرة فما دونها فلانها يجب ان يضاف
الى امثلة قلة العدد التي هي افعل وافعال وافعلة وفعلة ومنها الجمع المصحح مذكره ومؤنثه كمسلمين
ومسلمات فلا يقال ثلثة غلمان لانها للكثرة والثلثة الى العشرة من عقود القلة فيجب ان يقال ثلثة
غلمة فان لم يكن للاسم مثال قلة جاز ان يضاف الى الكثرة نحو ثلثة شسوع لفقد اشساع في الشسع و
الشياع وقد شذ عن هذا الاصل ثلثمائة الى تسعمائة اذ القياس ثلث مئات او مئين لان المائة
يبين الثلثة الا انهم استغنوا بلفظ الواحد عن الجمع وجاز الرجوع الى القياس في ضرورة الشعر
وفيما دون الثلثة لا يجوز الاضافة لان التلفظ باسم الجنس مفردا كان او مثنى يفيد الدلالة على
الجنس والعدد جميعا نحو رجل ورجلان بخلاف الجمع فانه لا يدل على عدد مخصوص من العدد واما
التبيين بالمنصوب فقد يكون فيما نون من الاعداد نحو قول بعضهم ثلثة اثوابا لانهم لما
نونوا نصبوا التمييز لامتناع الاضافة كما في موضع كيف سحابا وفيما فيه النون نحو عشرون وثلثون
وقد مر ذكره وفيما ركب من الاعداد نحو خمسة عشر رجلا واما نصب التمييز فيه فلتقدير التنوين اذ الاصل
خمس وعشرة على ما يجي في موضعه وحق المنصوب ان يكون مفردا نكرة لان الغرض الدلالة على
الجنس والنكرة المفردة تكفي في ذلك فاختاروها لانها اخف واما مائة فانها يضاف الى ما
يبينها كما يضاف باب عشرة الا ان المبين مفرد نحو مائة درهم لان مائة قد تجاذبها الشبهان

احد عشر مع عشرة لانها عشرة عشرات ومع تسعين من حيث انها جمع كثرة مثلها ولانها تليها فجعل
ما يبينها مجرورا ليكون كعشرة ومجموعا ليكون كتسعين توفيرا على الشبهين حقهما ثم قالوا مائتا درهم
فاضافوا مثناها الى المفرد ولم يمتنع الاضافة وعلى هذا حكم الالف واما تمييز الاعداد المركبة من العوامل
السماعية لان الاسماء المركبة التي تنصب ما بعدها على التمييز تنحصر في هذه الاسماء اعني من احد عشر الى تسعة عشر
واذا كانت تنحصر في عدد معلوم غير متجاوز الى غيرها فبالحري ان تعد من السماعية فان قلت الاعداد
التي فيها النون ايضا من السماعية بعين ما ذكرتم وقد عدها في القياسية قلنا انه جعل الاسم التام
مطلقا من جملة العوامل القياسية لان كل اسم مبهم قد امتنع من الاضافة فهو ينصب ما بعده على
فصح تعديده من جملة القياسية واما ان احد انواع الاسم التام المبهم تنحصر في عدد مخصوص فذلك لا يقدح
فيما ذكره على ان الشبهة قائمة بعد اذ يمكن للسائل ان يقول ان الاعداد المركبة داخلة تحت الاسم التام
المبهم الممتنع من الاضافة فبالحري ان تعد من القياسية كالذي فيه نون الجمع قوله والثاني كم الاستفهام عن
العدد اعلم ان كم اسم موضوع للكناية عن العدد وهي للكثرة وتستعمل على وجهين في الاستفهام والخبر
اما الاستفهام فنحو كم رجلا عندك فينصب التمييز لجريها مجرى عشرين اذ المعنى اعشرون رجلا عندك ام
ثلثون والتنوين مقدر فيها لانها اسم والاسم يستحق التنوين ولو لم يسقط للبناء واما الخبرية فانها
تبين بالاضافة الى الجمع والى الواحد نحو كم رجل عندي وكم رجال بمعنى كثير من الرجال فاضافته الى
الواحد على القياس لانه عدد كثير فهو كمائة درهم واما الى الجمع فلانها لما بينت بالاضافة اشبهت
باب عشرة فاختصوا التبيين بالنكرة المنصوبة بالاستفهام وبالاضافة بالجر فرقا بينهما والخبرية
من النصب لانها نقيضة رب فيكون ما بعدها مجرورا حملا على رب وجريا على ديدنهم في حمل الشيء على ما
يقابله

بعلم كم رجال كما يقال ثلثة اثواب
ومثل كم رجل اكثر من رجال لان ادنى
ما يضاف الى المميز المفرد مائة وادنى
ما يضاف الى الجمع ثلثة دراهم

وقد يجيء النصب في الخبرية حيث يفقد الاضافة وذلك عندما يفصل بينها وبين مميزها نحو كم في الدار رجلا
وبعضهم على ان الجر تعده باضمار من وهي منونة ابدا في التقدير وانما بنيت لانها استفهامية تضمن
معنى الحرف وخبرية تشبه الحرف اعني رب وعلى السكون لان الاصل في البناء السكون ثم انهما يقعان في وجوهها
مبتداة ومفعولة ومضافا اليهما نحو كم رجلا عندك بمعنى كثير من الرجال او اعشرون عندك وكم
رجل وبعلا لقيت اي كثيرا او عشرين وبرزق كم رجل او هلا اطلقت ولا يقع فاعلة الا في المعنى لانها
صدر الكلام لما فيها من معنى الاستفهام والخبرية بمنزلة الاستفهامية في هذا المعنى لانهم يجرونها مجرى
واحد في الحالتين ولانها لما كانت تقابل رب ولرب صدر الكلام وكذلك لها ثم ان كم لما كان ابهمه موضوعا
لكثرة جاز عود الضمير اليها حملا على اللفظ مرة وعلى المعنى اخرى نحو كم رجل لقيته ولقيتهم والله اعلم **قوله**
والثالث كاي كاين كلمة ركبت من كاف التشبيه واي وجعلت في معنى كم الخبرية نحو كاين رجلا وانما
نصبت مميزها لانها تمت بالتنوين فاستغنت عن الاضافة وفيها خمس لغات كاين بوزن كعين
وكائن وكاء بوزن كاع وكيئ بوزن كيع وكاء بوزن كع واكثر ما يستعمل من وكذا لكم الخبرية
قوله والرابع كذا اعلم ان كذا كناية عن العدد ككم وهي مركبة من كاف التشبيه وذا الذي في قولك
هذا الا انهما لما ركبتا تغير حكم الكاف وخلع منها معنى التشبيه كما في كاي وذا ايضا تغير حكمها ولذلك استوى
فيها المذكر والانثى لا يقال في كذا كذه كما يقال في هذا هذه ثم ان ذا لما دخل عليها الكاف صار بمنزلة
الاسم المضاف اليه فينصب ما بعدها نحو عندي كذا درهما فكانه قيل كالعدد درهما وانما قصد ان يبنى لكونه
عبارة عن عدد مبهم فاذا قلت عندي كذا درهما كانك قلت عدد ما درهما **قوله** ومن الاسماء
العاملة في الاسماء كلمات تسمى اسماء الافعال اولها رويد الى اخره اعلم ان هذه الاسماء قد يؤتى بها

لف

لضرب من الايجاز حيث يضعون الاسماء موضع الافعال ويسدون بها مسدها ولنوع من المبالغة
والتوكيد لا يكون في لفظ الفعل على ما سيأتي فاذا قلت رويد فانه قائم مقام امهل واستوى
فيه الواحد والمذكر والمؤنث والاثنان والجمع وهذا نوع من الاختصار ثم ان مسميات هذه الا
الاسماء قد تكون امرا وقد تكون اخبارا فالاول قد يكون متعديا كرويد زيدا او غير متعد كصه بمعنى
اسكت ومه بمعنى اكفف ولم يورد المص هذا النوع من حيث انه لا يعمل في اسم ظاهر والمقصود
هنا ذكر العوامل واما اسماء الاخبار فهو نحو هيهات وهذه الاسماء كثيرة ونحن نقتصر على ما ذكره
في الكتاب فمنها رويد وهو مصدر ارود في الاصل اي امهل الا انه صغر تصغير الترخيم بان حذف منه
الزوائد فسمي به الفعل وجعل هذا الحذف والتصغير دليلا على انه خلع منه معنى المصدرية وبني كما ان
فعل الامر مبني وانما استوى فيه الواحد والاثنان والجمع فرقا بينها وبين الفعل ولانها في الاصل
المصدر والمصدر لا يثنى ولا يجمع وقد يستعمل مصدرا مضافا الى المفعول كرويد زيد وقد يستعمل
منصوبا منونا على الوصفية للمصدر نحو سرت سيرا رويدا وعلى الحال ايضا نحو سار زيد رويدا اي مرودا
واذا الحقه الكاف وهو اسم فعل كان الكاف مجردا للخطاب ولا محل له من الاعراب مثلها في ذلك والنجاءك
نحو رويدك زيدا واذا كان مصدرا فهي اسم مجرور المحل على انه مضاف اليه ومنها بله وهو اسم لدع نحو بله زيدا
اي دعه واتركه وقد تكون بله مصدرا مضافا الى المفعول نحو بله زيد اي ترك زيد بمعنى اترك زيدا تركا
ومنها دونك وهو اسم لخذ وعليك وهو اسم لالزم وعلى هذا اليك بمعنى تنح وعليك من الظروف
المضافة في الاصل وقد جعلت هنا اسماء للفعل لان الظروف تنوب مناب الافعال وتغني غناها كما جعلت
هنا اسماء لها وعلى هذا دونك ومنها هيهات وهو اسم لبعد نحو هيهات الامر اي بعد وقيل اصله

هيهية فقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وجاز فيه الحركات الثلاث وقرئ بهن ومنها
شتان وهو اسم لافترق نحو شتان زيد وعمرو اي افترقا وتباينا وقد يزاد بعدها ما توكيدا
نحو شتان ما زيد وعمرو واستقبح الاصمعي قولهم وعمرو شتان ما بين زيد وعمرو لان ما
لو كانت موصولة لكان فاعل شتان شيئا واحدا وهو يقتضي شيئين ولو جعلت مزيدة
لا يسند شتان الى ما بين وهو اسم منصوب لازم للظرفية ولم يستبعده بعضهم من العلل لكون ما فيها صالحا للواحد
والكثير ومنها سرعان وهو اسم سرع وقد جاء في المثل سرعان ذا اهالة فذا فاعل سرعان واهالة منصوب على
التمييز كقولك تسرع ذا اهالة وكرم زيد رجلا وقيل اصله ان اعرابيا اشترى شاة عجفاء واخذ سمنها فراى
رغامها يسيل من انفها فظنه ودكا فقال لامة قد سمنت الشاة فقالت امه ذلك فارسلتها مثلا يضرب لمن
يخبر بكينونة الشيء قبل وقته قوله وفي هذه الثلاثة مبالغة ليست في مسمياتها اراد هيهات وشتان
وسرعان وذلك لان قولك هيهات بمعنى بعد فان فيه زيادة معنى ليست في بعد وهي ان المتكلم يخبر عن
المقصود بانه بعيد لا ان يعلم المتكلم المخاطب مكان ذلك الشيء فحسب بل يظهر اعتقاده فيه واستبعاده له فكانه بمنزلة
ان يقول بعد جدا او ما ابعده من جهة المعنى وعلى هذا شتان وسرعان قوله ومن العوامل السماعية انواع اربعة
من الافعال ومنها الافعال الناقصة اعلم ان هذه العوامل داخلة على المبتدا والخبر كظننت واخواته الا انك
تقول كان زيد اخاك ثم تسقط كان فيكون ما بقي مبتدا وخبرا نحو زيد اخوك ولا ينتقض هذا بضربت زيدا
قائما لان المنصوب هناك ليس بلازم بل لو سكت على ما وراءه كان كلاما مستبدا ولو سكت على مرفوع
كان لم يكن كلاما كما اذا لفظت بالمبتدا وحده وانما رفعت هذه الافعال المبتدا ونصبت الخبر لمشابهتها الافعال
المتعدية في اقتضاء معمولها شيئين وانما سميت ناقصة لانها سلبت الدلالة على الحدث وانما تدل

على الزمان فقط لانك اذا قلت كان زيد قائما كان بمنزلة قام زيد في انه يدل على قيام فيما مضى واذا
سلبت الدلالة على الحدث عوض الخبر ليكون مع جزء في قوة الفعل الدال على الحدث فلم يسكت على مرفوعها قوله
والفرق بين صار وكان اعلم ان معنى صار الانتقال من حال الى حال نحو صار زيد غنيا والطين خزفا
وهذا معنى قولنا يدل على وجود معنى الخبر في زمان ثان مرتب على زمان سابق لم يوجد فيه ذلك المعنى
واما كان فانه يدل على الزمان الماضي من غير تعرض لزواله في الحال او لا زواله وقد يستعمل صار بمعنى ذهب
وانتقل نحو صار زيد الى عمرو فهي بهذا المعنى تامة قوله وكان يجيء تامة اعلم ان النحويين قسموا كان
على اربعة اوجه ناقصة كما ذكرنا وتامة بمعنى حدث ووجد ووقع نحو كان الامر فلا يفتقر الى المنصوب
ويتم بالمرفوع ومنه قوله تع كيف نكلم من كان في المهد صبيا اي وجد في المهد صبيا وصبيا منصوب على
الحال دون الخبرية اذ لا تعجب من تكلم من كان في المهد صبيا والثالث التي فيها ضمير الشان نحو كان انت
خير من زيد اي كان الشان انت خير من زيد وكان هذه هي الناقصة بعينها الا ان خبرها الشان اسمها والجملة
خبرها الا انهم افردوها بالذكر وعدوها قسما برأسها لغرابتها في التفهيم والتقريب والرابع ان يكون مزيدة
للتعجب نحو ما كان من فعلهم انه من افضلهم كان زيدا قوله وكذا اصبح واخواته اعلم ان اصبح وامسى واضحى
يجيء على ثلاثة معان احدها ان تقرن مضمون الجملة بالاوقات الخاصة التي هي الصباح والمساء والضحى
فيكون لها اسم وخبر نحو اصبح زيد قائما وعلى هذا امسى واضحى والثاني ان يكون بمعنى الوجود في تلك الاوقات
الخاصة جارية مجرى اعتم واظهر فيكون تامة نحو اصبح زيد اي دخل في وقت الصباح والثالث
ان يكون بمعنى صار من غير ان يقصد بها الاحوال في الاوقات المعينة ويكون لها اسم وخبر كما كان
لصار نحو اصبح زيد غنيا وامسى زيد اميرا واما ظل وبات فعلى معنيين اما اقتران مضمون الجملة

بالوقتين الخاصين او كينونتهما بمعنى صار ولا يكون تامين ويظهر من هذه ان المراد

بقوله وكذا اصبح واخواته وهو امسى واضحى وظل وبات وكان ينبغي ان يقول اصبح

واخواته واخواته الا انه تساهل في العبارة **قوله** وما في مازال واخواته نافية اعلم ان

ما في اوله ما من هذه الافعال بمعنى واحد وهو استمرار الفعل بفاعله في زمانه وما في

مادام نافية دخلت على ماضيه معنى النفي اعني زال واخواته تجري مجرى الايجاب بمنزلة

كان فلهذا لم يجز مازال زيد الا مقيما كما لا يجوز كان زيد الا مقيما لما ان كلمة الا انما تؤتى

بها قبل تمام الكلام في المنفي دون الايجاب وعلى هذا مابرح ومافتئ بالهمزة ومعناه

ايضا ذال وبرح الا انه لا يستعمل الا مع الحرف النافي فلا الحذف من اللفظ للدلالة والمعنى مراد نحو

قوله قالوا تالله تفتأ تذكر يوسف واما ما في مادام يخالف ما في مازال لانها فيه مصدرية

وهي مع ما في حيزها في تاويل المصدر والمصدر شاذ مسد الزمان كما في آتيك خفوق النجم فاذا

قلت اجلس مادام زيد جالسا كان المعنى دوام جلوسه اي مدة دوام جلوسه ولهذا كان الواجب

فيما دام ان تشفع بكلام قبلها لانه ظرف لا بد له مما يقع فيه **قوله** وليس لنفي الحال اعلم انك تقول ليس زيد

منطلقا الآن ولا تقول غدا فمعنى انطلاق زيد في الحال فكانه في التقدير ما ينطلق زيد الآن وهو فعل غير

متصرف على المذهب الصحيح بدليل لحوق الضمائر وتاء التانيث الساكنة وقيل ان اصله ليس كصيد

البعير ولكنه لما لم يتصرف التزم في عينه الاسكان ليكون دليلا على جموده وكونه غير متصرف نحو ليت ولو

كان متصرفا لقيل لاس كهاب وترك على الاصل كصيد ثم ان هذه الافعال يجوز تقديم اخبارها على اسمائها

مطلق وعليها ايضا الا ما كان في اوله ما فانه لا يتقدم الخبر عليه نحو قائما مازال زيد لان ما له صدر الكلام

فلا يتقدم عليها شيء مما في حيزها واختلفوا في ليس فمذهب المتقدمين من البصريين انه ملحق بكان

في جواز تقديم الخبر عليه ومذهب عامة الكوفيين انه ملحق بما في اوله ما وهو اختيار اكثر المتأخرين

فلم يجوزوا مطلقا البتة لانتفائه ايضا صدر الكلام ولانه فعل غير متصرف فيه فناسب ان لا يعمل

فيما تقدمه الخطا طالما يتبعه من رتبة الافعال المتصرفة **قوله** والنوع الثالث افعال المقاربة اعلم

ان عسى فعل ماض غير متصرف بدليل لحوق الضمائر وتاء التانيث الساكنة به وانما سلبت التصرف

من حيث انه اشبه الحرف لان فيه معنى الطمع فاشبه بذلك لعل ثم ان فاعلها على نوعين احدهما ان يكون

اسما نحو عسى زيد ان يخرج فزيد مرفوع بالفاعلية وان يخرج في موضع نصب لانه بمنزلة قارب الخروج

الا انهم لزموها ان مع الفعل لكونها لتقريب الفعل المستقبل على سبيل الرجاء والطمع ليكون

ذلك ادل على مقتضاها واوضح للغرض المقصود منها لان ان لا يكون الا للاستقبال والثاني

ان يكون ان مع صلتها في موضع الرفع نحو عسى ان يخرج زيد فيكون اذ ذاك بمنزلة قرب ان يخرج

اي خروجه الا ان المصدر لم يستعمل لما ذكرنا ان مقصودهم ان لا يجرد اللفظ عن علم الاستقبال ولم

يفتقر في هذا الوجه الى خبر افتقاره في الوجه الاول لانه لما ذكر ان او لا وجرى ذكر الاسم في صلتها نحو عسى ان

يخرج زيد فلا التبس جدا ويجوز اسقاط ان في الوجه الاول تشبيها لعسى بكاد كما في قوله عسى الكرب الذي

امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب ولا يجوز في هذا الوجه لان من شرط الفاعل ان يكون اسما

والفعل لا يكون فاعلا البتة ومما يدل على ان ان مع صلته في الوجه الاول في محل النصب على الخبرية دون

الرفع على البدلية كما في قوله وما كان حصن [illegible] يفوقان [illegible] النصب كما في قوله عسى الغوير ابؤسا

قوله وكاد يرفع الاسم ايضا وخبره الفعل المضارع وكاد ايضا من افعال المقاربة وهو يرفع الاسم وخبره

الفعل المضارع بعد ان متأول باسم الفاعل المنصوب كاد زيد يخرج اى خارجا الا انهم تركوا استعماله
لان كاد موضوع للتقريب من الحال فالتزم بعده ما يدل بصيغته على الحال اعنى المضارع ليكون ادل
على مقتضاه وقد استعمل الاصل المرفوض من قال فابت الى فهم وما كدت آيبا فاما حذف ان
مع كاد واثبت مع عسى لان كاد ابلغ من عسى فى تقريب الشئ من الحال الا ترى انك اذا قلت كاد الشمس
تغرب كان المعنى قرب غروبها جدا وعسى ذهب فى الدلالة على الاستقبال الا ترى انك تقول عسى الله ان يدخلنى
الجنة وان لم يكن هذا شديد القرب من الحال فلما كان الامر على هذا حذف علم الاستقبال مع كاد واثبت مع عسى
وقد يشبه عسى بكاد فقد كاد من طول البلى ان يمصحا وفرق آخر بينهما وهو ان كاد لتقريب الشئ من الحال على سبيل
الايجاب فى الحصول وعسى لتقريبه على سبيل الرجاء والطمع ولذلك جرى التصديق والتكذيب فى كاد ولم يجريا فى عسى
ولكون كاد ادل على التقريب استعملته العرب لقرب الشبه من الشئ كما جاء فى المثل كاد العروس يكون اميرا فانك
لا تريد ان قربه من الامارة قد حصل بل تريد اثبات المشابهة الاكيدة والمناسبة الشديدة بينهما حتى كان هذا ذاك
قوله وكرب يستعمل استعمال كاد وهلهل علم ان ام الباب فى هذا كاد وقد يجرى كرب مجرى كاد نحو كرب زيد يفعل كذا
وكذا جعل واخذ وطفق واوشك يستعمل استعمال عسى فى مذهبيها نحو اوشك زيد ان يجئ واوشك ان يجئ زيد
واستعمال كاد ايضا نحو اوشك زيد يجئ قوله والنوع الثالث فعلا المدح والذم اجمع البصريون على ان نعم وبئس فعلان
ماضيان ووافقهم الكسائى وذهب الفراء الى انهما اسمان والدليل على صحة المذهب الاول لحوق الضمائر وتاء
التأنيث الساكنة بهما والمشهور هو المذهب الاول والحاصل انهم لما ارادوا المدح العام والذم العام والاستمرارهما فى
نفس الممدوح والمذموم ابدا بحيث لا يوجد انتقالهما وحصولهما فى زمان دون زمان جعلوا نعم وبئس
دليلين على هذا المعنى والتزموا فيهما لفظ الماضى لان الماضى ادل على هذا المعنى من المضارع لان المضارع يشترك

فيه الحال والاستقبال وهما على عرض الزوال والانتقال فلا يصلحان للدلالة على الثبوت والاستمرار واما
الماضى فهو ماض ابدا فهو لمعنى الاستمرار اصلح وعلى معنى الثبوت ادل وهما فعلان ماضيان ولا بد
لهما من اسم مرفوع هو فاعلهما وهو من اسم آخر هو المخصوص بالمدح او الذم فالفاعل اذا كان مظهرا
وجب ان يكون اسما معرفا بلام الجنس او مضافا الى ما فيه لام الجنس نحو قولك نعم الرجل زيد ولا تريد رجلا
دون رجل وانما تقصد الرجل على الاطلاق فاللام للجنس كما ترى وليس للعهد اذ لا تعنى نعم الرجل
الذى تعلم تريد واحدا معهودا قالوا ولو كان اللام فيه للعهد لجاز وقوع ساير المعارف هنا نحو نعم زيد
انت او نعم هو او هذا وذلك لا يقوله احد وكذلك نحو نعم غلام الرجل زيد فانه بمنزلة ما فيه لام الجنس
الا ترى ان هذا قد افاد كل غلام رجل كما افاد نعم الرجل كل رجل وكذلك اذا قلت نعم الرجلان زيد
وعمرو فقد قصدت كل رجلين ولا تقول نعم الرجل زيد وعمرو وان كان المراد باللام الجنس لانك
اردت ان يكون فى اللفظ دليل على انك تريد اثنين فكانك قلت رجلان ثم ادخلت عليه
اللام فاستغرق الجنس بنوعيهما وكذا الجمع فى قولك نعم الرجال اخوتك قالوا انما آثروا ان يكون فاعلها
معرفا بلام الجنس او مضافا اليه لما انهما موضوعان لغاية المدح وغاية الذم فادخل على فاعلهما
لام الجنس ايذانا بانه فى الممدوح والمذموم بهما مثل ما لجميع الجنس من المناقب والمثالب واما الاسم
الواقع بعد الفاعل فهو المسمى بالمخصوص بالمدح والذم وفى ارتفاعه مذهبان احدهما ان
يكون مبتدأ مقدما خبره كانه قيل زيد نعم الرجل فزيد مبتدأ ونعم الرجل جملة من الفعل والفاعل
فى موضع الخبر وقد اغنى لام الجنس لاشتمال الاسم الداخل هو عليه على المبتدأ عن الضمير العائد اليه ونظير ذلك
قوله فاما القتال لا قتال لديكم ولكن سيرا فى عراض المواكب والا ضر لان القتال فى قوله

اما القتال مبتدا، ولا قتال لديكم جملة واقعة خبرا لهم وضمير لكم فيها الا ان اشتمال القتال الثاني لكونه منفياً
بلا التي لنفي الجنس عليه سد مسد العايد اليه والمذهب الثاني ان يكون جزء مبتدا، محذوف فانك اذا قلت
نعم الرجل كانه قيل من هذا الذي مدحته فتقول زيد اي هو زيد وهذا على كلامين والاول على
كلام **قوله** ويضمر الفاعل انما يضمر فاعلها قبل الذكر سلوكا لطريق المبالغة والتوكيد لان السامع
اذا اورد عليه ما لا يعرفه تحرك لطلبه ووجد من نفسه داعية الاستعداد للتنبه على البيان الذي
ياتيه فكان ذلك بمنزلة اخلاء ذهنه للتفهم ولا شك ان هذا اوكد وابلغ من ان يبتدأ بالبيان
وذلك نحو نعم رجلا زيد والاصل نعم الرجل رجلا ثم ترك الاول لان النكرة المنصوبة يدل عليه وبعلا
منصوب على التمييز كما في عشرون رجلا والمميز لا يكون الا نكرة وانما اختص هذا الاضمار بباب
نعم لانه مدح والمدح من مواضع التفخيم وكذلك الذم الذي هو ضده وهذا الاضمار يستدعي المبالغة
والتفخيم **قوله** ويلحق حبذا بنعم اعلم ان حبذا كلمة مركبة من فعل وفاعل ومعنى حب صار
محبوبا جدا واصله حبب بالضم فاسند الى اسم الاشارة وجرى بعد التركيب مجرى نعم في المدح نحو
حبذا الرجل زيد وحبذا المراة هند ويستوي فيه المذكر والمؤنث والاثنان والجمع لانهم سلكوا بها نهج
الامثال والامثال لا تتغير عن حالها بل يلزم وتيرة واحدة وقد اختلف فيها اسم هي ام فعل فذهب
اكثرهم الى ان المغلب عليها الاسمية لان الاسم اقوى من الفعل ولما ركب احدهما مع الآخر كان الغالب
هو الاقوى وذهب الآخرون الى ان المغلب عليها الفعلية لتصدرها به وذهب آخرون الى انه لا يغلب
عليها الاسمية ولا الفعلية ولا غلبة لاحدهما تقول حبذا الرجل زيد فحب فعل وذا فاعله والرجل صفة لذا وزيد
هو المخصوص بالمدح وتقول حبذا زيد فيكون رجلا تفسير الاسم الاشارة الذي فيه الابهام نظير الضمير في نعم رجلا ولكنك تقول حبذا زيد ولا تقول نعم زيد

بالواو والنون مؤنثا لانه لم يشابه التانيث الا من وجه واحد بخلاف التكسير كما عرفت ولانه مخصوص
بالذكور ولم يتغير صيغته عما عليه بل الحق باخر الواحد واو ونون بخلاف جمع التكسير فانه قد تغيرت
به صيغته **قوله** هذا اذا كان الفعل مسندا الى الظاهر اعلم ان ترك العلامة في المؤنث غير الحقيقي انما يسوغ
عند اسناد الفعل الى ظاهر الاسم نحو طلع الشمس اما اذا كان مسندا الى ضميره فلا يسوغ الا الحاق العلامة نحو
الشمس طلعت فههنا ان لم يلحق العلامة لم يعرف اسناده الى ضميرها ام الى اسم آخر يجي بعده نحو طلع
شعاعها او قرنها مثلا وقيل انما امتنع الشمس طلع لامتناع قولك الشمس طالع ووجه الامتناع هناك ان
الخبر المفرد حكمه حكم المخبر عنه في تذكيره وتانيثه وجمعه من حيث كان المخبر عنه فلما كان حكمه هناك هذا
وهذا واقع موقعه تبعه في ذلك وهكذا اذا اسند الى ضمير الجمع لم يجز الا الحاق العلامة نحو الرجال جاءت
والمسلمات فعلت هذا اذا اسندته الى ضمير المستكن ولك ان تسنده الى ضمير البارز نحو الرجال جاؤا
والمسلمات فعلن قال ابو عثمان والعرب تقول الجذوع انكسرت والاجذاع انكسرن وهكذا الخمس
خلون وخمس عشرة خلت وما ذلك بضربة لازب **قوله** والناس والانام والرهط والنفر مذكر الناس
اسم جمع وليس بجمع الانسان من لفظه لان الانسان لا يجمع هكذا واصله اناس قال الجوهري
خففت الهمزة ولم يجعلوا الالف واللام عوضا من الهمزة والا لم يجتمعا معها في قوله ان المنايا يطلعن على الاناس
الآمنينا وقد حذف الالف واللام فيه بدل كما في لله ولا يصح اجتماعهما في ذلك بدليل قوله معاذ الاله ان
تكون ثنا وبائم الناس اسم مذكر لانه ليس بجمع له واحد من لفظه بل هو اسم مفرد بمعنى الجمع وكذلك
الرهط والنفر فانهما لم يستعملا الا مذكرين مع انهما اسما جمع قال الله تعالى تسعة رهط ولو كان مؤنثا لقيل
تسع رهط واما القوم فهو ايضا اسم مفرد موضوع للجمع الا انه قد يذكر ويؤنث بدليل الاتيين الاتيين

فنادته الملائكة وانه يختص بالمعرفة نحو جاءني زيد نفسه ولا يسوغ في النكرة لا تقول جاءني رجل نفسه عند اصحابنا
لوجهين احدهما انهم قالوا ان النكرة شائع غير ثابت بما يعين كالمعرفة فلا يفتقر الى تاكيد لان التاكيد فيما لا يعرف
لا فائدة فيه والثاني ان التاكيد يدل على التخصيص والتعيين والنكرة تدل على الشيوع والعموم فبينهما تناقض والكوفيون
اجازوا ذلك فيما كان محدودا نحو قمت ليلة كلها لان الليلة موقتة يجوز ان يقام في بعضها فاذا قيل ليلة كلها
صح المعنى الذي وضع التاكيد لاجله وهو ازالة التجوز وانشدوا قد صرت البكرة يوما اجمعا وهذا شاذ عند البصريين
ثم ان التاكيد في الكلام على وجهين لفظي نحو جاءني زيد زيد وهو الذي عبر عنه المصنف بالتكرير مطلق فانه جار
في كل شيء من الاسم والفعل والحرف والجملة والمفرد ومعنوي نحو جاءني زيد نفسه وهو الذي عبر عنه المصنف بغير التكرير وانه وان
كان تكريرا معنى الا انه ليس به لفظا ثم ان لفظ النفس ومثله العين يؤكد به الواحد والتثنية والجمع والمذكر والمؤنث
ويسند الفعل اليهما اسنادا متسقا نحو جاءني زيد نفسه وعينه وكلا لا يؤكد به الا المثنى لما سبق في صدر الكتاب انه مثنى المعنى
وكل لا يؤكد به الا جمع او شيء ذو اجزاء مفصولة نحو قرأت الكتاب كله ولا يسند اليه الفعل الا نادرا وكذلك اجمعون
ولا يسند اليه الفعل البتة واكتعون في معناه وهو اتباع له لا يجيء الا على اثره ولو قلت جاءني القوم اكتعون لم يجز
وكذلك ابتعون وابصعون بالصاد غير المعجمة وروي بالضاد المعجمة قال الازهري انه تصحيف وعن ابي كيسان
نبتدئ بايهن شئت من هذه الثلاثة بعد اجمعين ومن بعضهم جاءني القوم اكتعون وليس بالاعرف وانما
جمع بين كل واجمعين في قوله فسجد الملائكة كلهم اجمعون لانه اذا قال كلهم افاد ذلك الاحاطة بالجنس وانه لم يبق
واحد منهم الا وقد سجد الا انه لو ترك غير مصحوب باجمعون لكان لا يدري اسجدوا في وقت واحد او في اوقات مختلفة
فقرن به اجمعون ليفيد الاجتماع ويدل على انهم سجدوا عن آخرهم في حالة واحدة هكذا ذكره ابو العباس
قوله الصفة هي الاسم الدال على بعض احوال الذات ذكر بعضهم ان الصفة هي ما يذكر بعد الشيء ليدل على بعض

من ان تزيل الكسرة **قوله** والمتكلم اذا كان معه غيره يكون ما قبله ساكنا في المرفوع انما اسكن آخر الفعل مع ضمير الفاعل
لما سبق في الباب الثالث من التحرز من توالي اربع حركات فيما هو في حكم كلمة واحدة نحو ضربنا وعلى هذا دعونا ورمينا فلم تقلب
الواو والياء الفا لسكونهما ولم يفعل هذا مع ضمير المفعول نحو ضربنا واكرمنا ودعانا ورمانا لان ضمير المنصوب ليس كالجزء من
الفعل بل هو في حكم الانفصال وان اتصل بالفعل لفظا **قوله خاتمة الكتاب** وكما يضمر المعمول يضمر العامل اعلم ان اضمار الجار
من قبيل الشواذ ولا يكون الا نادرا لما تبين ان الجار يتنزل من المجرور منزلة الجزء من الكلمة فمنها اضمار رب بعد الواو نحو
الشاعر وقاتم الاعماق خاوي المخترق اي رب مهمه مسود الجوانب خالي الطريق والكوفيون على ان المجرور بالواو لتنزلها
منزلة رب والبصريون على ان رب مضمرة اضمرت بعدها لكثرة الاستعمال وبعد الفاء نحو قوله فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع
فالهيتها عن ذي تمائم محول اي فرب امراة مثلك سياق الكلام يدل على ذلك والمرضع بمعنى ذات ارضاع ولهذا لم يؤنثه
ومعنى الهيتها شغلتها وقوله عن ذي تمائم محول اي عن صبي ذي تمائم وهي جمع تميمة وهي المعاذة ومحول اي عليه الحول وبعد بل
في نحو قوله بل بلد ذي صعد واصباب اي بل رب بلد وهي هنا بمعنى اعاذة والاصباب جمع صبب وهي ضد صعد **قوله** ومن
ذلك كان في قولهم الناس مجزيون باعمالهم ذكر سيبويه في اعراب هذا المثل اربعة اوجه احدها وهو اجودها ان تنصب خيرا
فخير بنصب الاول ورفع الثاني على معنى ان كان عملهم خيرا فجزاؤهم خير باضمار كان مع اسمها لدلالة حرف الشرط عليها وحذف المبتدأ
من الثاني لدلالة حرف الجزاء عليه لاقتضائها في الاغلب جملة اسمية والثاني ان ترفعهما معا على ان الاول اسم كان المضمرة والخبر محذوف
والثاني خبر مبتدأ محذوف والتقدير ان كان في عمله خير فجزاؤه خير وهذا الوجه دون الاول لحذف خبر كان والثالث ان تنصبهما
جميعا نحو ان خيرا فخيرا اما الاول فعلى ما ذكرنا في الوجه الاول والثاني على انه مفعول به والتقدير ان كان عمله خيرا فهو يجزى خيرا
والوجه الرابع ان يرفع الاول على ما ذكرنا في الوجه الثاني وينصب الثاني على ما ذكرنا في الوجه الثالث **قوله** وهذه السماعية لا تفهم
الا مع انه لفظ اي العامل السماعي اذا اضمر فلا بد من قرينة في اللفظ تدل عليه مثل ما مر في اضمار ان مع الفاء التي تدل عليه في نحو

جامعة الملك سعود
قسم المخطوطات
عمادة شؤون المكتبات

للجازم من الاشياء الجمة وهي اضمار رب من الحروف وهي اضمار كان من حروف الشرط وقد حكم على قولهم الا ما الاعرابي بالشذوذ
اذ لا شيء في اللفظ يدل عليه **قوله** والكناية الاتصر الا بدليل الخ اعلم ان الفعل يضمر بترك جواز الحال وذلك حيث يكون عليه
دليل من الحال او من المقال فالاول نحو قولك وقد رأيت من تهيأ للسفر مكة اى يريد مكة فاخرته اذ الحال يدل على ذلك
وهكذا اذا سمعت المستهلين فكبروا وافعل الهلال باضمار ابصر او وقع المنهي وللمستهلين معناه لاجل المنهي وفي
حقه لان يكون المنهي الخ ولهذا كان المضمر يريد ابصر واعلم القبيه دون تريد وابصر تم واما الثاني فنحو قوله تعالى بل ملة ابراهيم
حنيفا فملة منصوب باضمار نتبع وقد اضمر لدلالة ما سبق من الكلام عليه وهو قوله تعالى كونوا هودا الا انك اضمرت من قولهم نحو
كونوا هودا ونصب الاسم بعده نريد نتبع ومنه قولك لمن يقول لك من فعل فتقول زيدا باضمار فعل زيد ورفعه بانه فاعل
اولى من رفعه بالابتداء وذلك لان جوابه من فعل فعل زيد لا زيد فعل لمطابقة الجواب السؤال كما ان جواب من ضربت زيدا باضمار ضربت
زيدا لا زيد بالرفع **قوله** ويقرب من هذا الاضمار على شريطة التفسير الاضمار على شريطة التفسير من قبيل القسم الثاني وهو ما يكون عليه الدليل
من الالفاظ الا ان الدليل على اضمار الفعل في قوله تعالى بل ملة ابراهيم متقدم عليه وهو قوله كونوا هودا وفيما نحن فيه التعبير
متأخر عنه فلهذا معنى قوله الا انه بعقبه وفي الاول سابق ثم ان الاسم قد يكون مرفوعا بفعل مضمر يفسره الظاهر وقد يكون منصوبا به
فاما المرفوع فنحو قولهم ان زيد خرج فارتفاع زيد بفعل مضمر يفسره الظاهر اى ان خرج زيد خرج الا اذا استغنا بتفسيره عنه ونحن
ارتفاعه بالابتداء لان ان تقتضي الفعل فلا يليها الاسم الا اذا وهكذا حكم الاسم الواقع بعد لو وان واذا وهلا والا ونحو ذلك مما فيه
من اقتضاء الفعل **واما المنصوب** فنحو قولك عبد الله ضربته فعبد الله منصوب باضمار فعل يفسره الظاهر اذ المعنى ضربت عبد الله
ضربته لا انتصابه بالفعل المؤخر عنه لكونه مشغولا عنه بضميره فلم يتم اضمار الفعل قبله ثم ان المضمر اما ان يكون بمعنى المظهر نحو ما ذكرنا او فعلا لازما في معناه نحو ازيد مررت به
مررت به فانه لا ينصب المفعول او ما هو لازم معناه نحو زيدا ضربت غلامه اى اهنت زيدا ضربت غلامه لان اهانة المولى من لوازم ضرب الغلام
وهذا باب لا نشاب بحر لكنه يفضي الى الاملال فاعلم ملبس في المغافق والله اعلم بالصواب والحمد لله ثم النحو قد تم الموضع والمهاد

حسن الوجل وكذا لكل معنى المثال الاول فضل حسن الكحل الذي في عين زيد لان المتكلم اذا زعم
زيادة حسن كحل عين الرجل على حسن كحل عين زيد استعمل اسم التفضيل الواقع في الموجب
مبالغة حسن كحل عين الرجل على حسن كحل عين زيد لانه لم يرخص علسا والاخفاذا اراد
المطابقة في قول المتكلم ينبغي ان يحمل معنى كلامه في المعنى الضا على المبالغة وذلك لا يكون الا اذا
حمل على زيادة حسن كحل عين زيد على حسن كحل عين الرجل لان انتفى زيادته حسن كحل عين زيد
بحكم مساواته فلا يكون فيه المبالغة لكن المقصود المبالغة فاذا كان معنى المثال
الاول كالثاني في التفضيل حسن عين زيد لحصل المطلوب وهو كون اسم التفضيل في معنى الفعل فعلم
لاستقامة مانع العمل فان قيل يلزم ذكره ثم اعمال اسم التفضيل في قولنا ما رأيت رجلا احسن
منه ابوه اذ معناه ما رأيت رجلا زاد حسن ابيه على حسنه او في معنى ما رأيت رجلا احسن
ابوه اى غلب في حسن لكنه شيء ما تقاح اجيب بان المراد من الفعل الذي اسم التفضيل
في معناه هو الفعل الذي اشتق منه لا اي فعل اتفق فيمتنع ارتفاع الظاهر به في صورة الا
التفضيل لان احسن ليس مشتقا من زاد ولا من حسنه مع عليه في الحسن فاذا ثبت ان التفضيل
المذكور متأثرا في حال جعلها اسم التفضيل في معناه فلا يعمل في الظاهر فان قلت على تقدير
ابقاء المحل الاول يكون ايضا بمعنى الفعل فان قولنا ما احسن في عين زيد الكحل منه في عين
عمرو معنى قولنا ما احسن في عين زيد الكحل حسنه في عين عمرو ومثلا متلازمان طردا او عكسا بعين
ما مر فلزم ان لا يكون متأثرا في كونه بمعنى الفعل اجيب بانه انما اشترط الوصوف
السببي لانه لو انتفى يضعف الوصفية فيه لوقوعه اول خلاف الصفات الواقعة بعد النفي لانها
اقوى منه فلا يلزم من كونها عاملة لوقوعها في حيز النفي كونه عاملا لوقوعه معه ثم يكون
النفي الموصوف الجمع وهو الكحل باعتبار انتفاء بالنفي المذكور لانه يكون في النفي الثاني جرى عليه في اللفظ فكون عليه

ما في معنى الفعل علم انه ان فقدر شيء منها يلزم ان لا يكون صح اسم التفضيل

حسبي الله

حسبي احسن الله ... استغاثني ...

دع عنك تضييق العدول وهدره … واصبر على جور الحبيب وهجره

وارقب سويعات السرور لعل ان … يصدع ظلام الهجر صادح فجره

فعسى الملا فيما تكلفوا انفسا … تلقت اساعيث العنا ووضره

والله قال منبئا لعباده … ومبينا عظمت حقيقة نهره

ان تك مثقال حبة من خردل … يأت بها الله اللطيف بامره

فلنسأل الله تضرعا مع خيفة … فلعل تدركنا عنايه بره

ولنا مع التوفيق عين هداية … ورد التوسل والدعا بذكره

هو الذي قد قال ادعوني استجب … لمجوا في ويبعث ما يشا فلقدره

واقول يارب العباد اغث فما … غوث سواك لما بليت بشره

بدعا الولي بما اجبته … نجي عبيدك من سلاسل عسره

وامنن فلطف جميل الله

يا آتي الفرج القريب بامره

٨

... ان يكون المنع من استعمال افعل التفضيل ... الفعل عند استعمال الفعل اصله فلما
لم يكن في معناه ... كون المسبب مفضلا ... باعتبارين فلا يلزم التفضيل ...
من ... المسبب كون ... من التفضيل على شيء ولم ...
على ... المسبب مفضلا ... كون حال امر رجلا افضل منه الا
اذ لا يصح ... فلانه لو كان مثبتا لم يكن في
معنى الفعل الا يرى ان قولك ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل حسنه في عين زيد معناه الا
... مساواة الكحل ... ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في
عين زيد ... ان الكحل في ... مرفوعا ... لكان مسندا ولا مفاد
... شيء آخر ... لا يكون مسندا ... المسند ... صلو
... كون احسن مسندا ... منه
... كون الكحل مرفوعا بالابتداء
باطل ... التفصيل بين افعل ومعموله الذي هو ... بمنزلة جزئه وهو
هنا باجنبي وهو الكحل ... لا يكون مسندا ... احسن فيكون اجنبيا
... ان احسن ... بمنزلة المضاف والمضاف اليه
... الحروف ...
... الفصل ... يكون مبتدا ... مرفوعا
... يكون معمولا له ... لا يكون اجنبيا
... لا يلزم الفصل باجنبي ...
... [illegible] ...

مصرع
اول لقا نقيبه صونرى رقيب كافر … ايت دكش اشدد دنى خون وصال دلبر

يا يوسف بكسر الفاء هل يجوز ام لا

قلنا يجوز لان اصلها يا يوسفي فرخم
الفاء وقيل يا يوسفِ وكتب في متصلا يا يوسف

مطلب
اورد دم ابن [illegible]
جائز او [illegible]

فلذكر
دليل عقلي

مصابح
وقال والذي نفس محمد بيده
اكر الله حق جود

قيل الاستدلال بلزوم الفاء في جوابها على صحة
الشرط لان لزوم الفاء امر ظاهر وتضمنها معنى
الشرط امر خفي والاستدلال بالامر الظاهر
على امر خفي ثم والصواب عكسه لوجهين
ان لزوم الفاء اثر معنى الشرط مؤثر
فيجوز الاستدلال بالاثر على المؤثر
كما يستدل [illegible] على الاله

ذمة الله ذمة رسول
اى امت